المركز الجامعي الونشريسي– تيسمسيلت–

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

القطاع الفلاحي كمصدر وأداة في التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 2013–2017

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : تحليل اقتصادي و استشراف.

إعداد الطالبين:

نعيمي محمد أمين

شميم محمد

تحت اشراف:

د. رابحي بو عبد الله

لجنة المناقشة

د. عادل رضوان	**أستاذ محاضر "ب"**	**جامعة تيسمسيلت**	**رئيسا**
د. رابحي بوعبدالله	**أستاذ محاضر "أ"**	**جامعة تيسمسيلت**	**مشرفا**
د. سهلي رقية	**أستاذ محاضر "ب"**	**جامعة تيسمسيلت**	**منـــاقشا**

السـنة الجامعية: 2018–2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

أولا نوجه شكرنا الخالص لله العلي القدير الفرد الصمد، الذي نعمه وفضله علينا لا يحصى ولا يعد.

الموفق لكل عمل خالق الإنسان في كبد، على توفيقه لنا في أنجاز هذا العمل المتواضع وقد تأذن في كتابه للشاكرين بالزيادة.

وبكل تقدير واحترام نتوجه بالشكر الموفور إلى الأستاذ المشرف الدكتور رابحي بو عبد الله على توجيهاته القيمة و المهمة وكفاءته الملمة.

فأمدنا الله و إياه من علمه الغزير وفضله الوفير.

ونشكر كل من أخلص للغة الضاد وخاض أغوارها وأجاد.

والشكر موصول إلى كل من ساعدنا في إخراج هذه المذكرة والله نسأل دائما التوفيق والسداد.

اهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

نهدي هذا العمل المتواضع الى الوالدين العزيزين حفظهما الله لي ،إلي أبنائي و زوجتي

و إلي كل الأقارب و الى كل الأصدقاء، والأحباب، دون استثناء.

الى أساتذتي الكرام ومن علمني من الكتاب الى الجامعة .

ملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم ،و ذلك لما يساهم به من زيادة الدخل وتحقيق للأمن الغذائي وتوفير لمناصب الشغل ،ولذلك لابد من إتباع سياسة ناجحة وواضحة المعالم لجعله قطاعا استراتيجيا يعتمد عليه لدعم الاقتصاد الوطني ،وهدا ما لجأت إليه الجزائر كبقية الدول حيث تبنت العديد من السياسات ومرت بعدة مراحل مند الاستقلال الى يومنا هدا من اجل دعم التنمية الفلاحية والنهوض بالقطاع الفلاحي لجعله كبديلا تنمويا واستراتيجيا لقطاع المحروقات ،بتنفيذ برامج داعمة للقطاع الفلاحي تماشيا مع برامج دعم النمو الاقتصادي المطبقة في الجزائر و بالأخص في الآونة الأخيرة بعد انهيار أسعار البترول ودلك من أجل خلق أكبر عدد ممكن من امتصاص البطالة المنتشرة في أوساط الشباب

الكلمات المفتاحية :القطاع الفلاحي ،التنويع الاقتصادي ،التنمية الاقتصادية .

Abstract

The agricultural sector is the most sensitive nerve in the economies of the word, because of its contribution to the increase in income, and its role in achieving food security and reducing poverty, also for providing employment. Therefore, it a reliable strategic sector that supports the national economy. This is what Algeria has resorted to , since the independence , it has adopted many policies and passed by several stages in order to support the agricultural development ,and promote this sector to make it a developmental and strategic alternative to the hydrocarbons sector , and that through implementing programs that support this sector in line with the programs that support the economic growth ,especially recently ,after the decline of oil prices ,in order to absorb the widespread unemployment among young people.

Keywords : Agriculture sectors. Economic développement, Economic diversification.

فهرس المحتويات

الإهداء I
كلمة شكر II
الملخص III
فهرس المحتويات IV
قائمة الجداول VI
قائمة الأشكال VII
قائمة الرموز VIII
مقدمة عامة ..... **أ–ج**

الفصل الأول:عموميات حول القطاع الفلاحي

تمهيد 01
المبحث الأول: أساسيات القطاع الفلاحي 03
المطلب الأول: ماهية الفلاحة 03
المطلب الثاني: أولويات الفلاحة كاختيار قطاعي للنمو الاقتصادي 05
المطلب الثالث: علاقة الفلاحة بالنمو الاقتصادي 07
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الدعم الفلاحي وتمويل السياسات الفلاحية 12
المطلب الأول: الدعم الفلاحي 12
المطلب الثاني: تمويل السياسة الفلاحية 14
المطلب الثالث: السياسة الهيكلية والتمويلية للسياسة الفلاحية 16
المبحث الثالث: استراتيجية ومحددات التنمية الفلاحية 20
المطلب الأول: استراتيجية التنمية الفلاحية 20
المطلب الثاني: محددات التنمية الفلاحية 21
المطلب الثالث: حلول التنمية الفلاحية 22
خلاصة 24

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد 26
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية 27
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وأهدافها 27
المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية 29

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية 31
المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية 52
المطلب الأول: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية 52
المطلب الثاني: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية 54
المطلب الثالث: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية البشرية 56
خلاصة 58

الفصل الثالث: دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية

تمهيد 60
المبحث الأول: قطاع الفلاحة في الجزائر (نشأة وتطور) **61**
المطلب الأول :قطاع الفلاحة في خلال 1962-1980 61
المطلب الثاني :واقع القطاع الفلاحي في ظل إعادة الهيكلة والمستثمرات الفلاحية 70
المطلب الثالث :واقع القطاع الفلاحي وتمويله في ظل الإصلاحات 1990 1999..... 72
المطلب الرابع :واقع الفلاحة في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA 73
المبحث الثاني:مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني 83
المطلب الأول :لمحة عن الإمكانات الفلاحية المتاحة في الجزائر 84
المطلب الثاني :الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي 87
المطلب الثالث :الدور الاجتماعي للقطاع الفلاحي 93
المطلب الرابع :الدور البيئي للقطاع الفلاحي 94
المبحث الثالث:مؤشرات القطاع الفلاحي و أثرها على الاقتصاد الوطني 95
المطلب الأول :مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة 95
المطلب الثاني :ماهية القطاع الفلاحي في توفير الأمن ألغدائي 98
المطلب الثالث:مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل والتقليل من البطالة 104
المطلب الرابع : مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية 105
خلاصة 110
خاتمة عامة
قائمة المراجع

قائمة الجداول و الأشكال

1- قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	دليل الصحة الاجتماعية	35
01-03	هيكل المزارع المسيرة ذاتيا	63
02-03	تطور هيكل الاستثمارات العمومية لفترة 1967-1990	67
03-03	مساهمة القطاع العام و الخاص في الإنتاج الفلاحي	70
04-03	تطور الواردات حسب مجموعات الاستعمال. الفترة (1987-1990)	71
05-03	مردودية الحبوب خلال الفترة 1989-2004	79
06-03	الإنتاج الحيواني لسنوات (2003-2004-2005)	80
07-03	تطور مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)	95
08-03	نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة خلال الفترة (2013-2017)	96
09-03	حصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي:	97
10-03	تطور منتجات الحبوب خلال الفترة (2000-2017)	100
11-03	تطور المحاصيل الصناعية خلال الفترة (2000-2017)	100
12- 03	تطور منتجات الخضروات خلال الفترة (2000-2017)	101
13-03	تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2000-2017)	101
14-03	تطور الثروة الحيوانية خلال الفترة (2000-2017)	102
15-03	تطور زراعة الأشجار خلال الفترة (2000-2017)	103
16-03	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل خلال الفترة (2000-2017)	104
17-03	تطور الصادرات و الواردات من السلع و التجهيزات حسب المنتجات خلال الفترة (2013-2017)	105
18-03	نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2013-2017)	106
19-03	تطور الواردات الزراعية و الغذائية خلال الفترة (2013-2017)	108
20-03	تطور الميزان التجاري الفلاحي (للمواد الغذائية) خلال الفترة (2013-2017):	109

2- قائمة الأشكال:

الفصل-الرقم	العنوان	الصفحة
01-03	الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية	75
02-03	تطور مساهمة الناتج الفلاحي في القيمة المضافة خلال الفترة (2013-2017)	97
03-03	نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي مقارنة بباقي القطاعات خلال الفترة (2013-2017)	104
04-03	تطور صادرات و واردات المواد الغذائية خلال الفترة (2013-2017)	107
05-03	هيكل الواردات من السلع حسب المنتجات لسنة 2017	107
06 -03	تطور الواردات الزراعية و الغذائية خلال الفترة (2013-2017)	108
07-03	تطور الميزان التجاري الفلاحي (للمواد الغذائية) خلال الفترة (2013-2017):	109

قائمة الرموز

3- قائمة الرموز:

الرمز	التعيين
GNP	الناتج القومي الاجمالي الكلي
GDP	الناتج القومي الاجمالي للفرد
UNCTAD	مؤتمر الامم المتحدة
UNDP	برنامج الامم المتحدة الانمائي
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
DAS	مديرية المصالح الفلاحية
PNDA	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
FNRDA	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
FMVTC	صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز
PIB	الناتج الداخلي الخام
CRMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

مقدمة

1- توطئة: يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم دول العالم وخاصة في الدول النامية وهذا للدور الأساسي الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية ،من خلال مساهماته في توفير المواد الخام الأولية للصناعات الغذائية والتحويلية ، وتوفير فرص العمل بمختلف نشاطاتها وللقطاعات الأخرى ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة به، وزيادة المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية، وجلب العملات الأجنبية من خلال عمليات التصدير والمحافظة عليها بإحلال الواردات كما يساهم في توزيع الثروات وزيادة دخل المزارعين الذي يكون له آثار غير مباشرة على التنمية الزراعية وعلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة لزيادة الطلب على سلعها وتوسيع نطاق أسواقها .ولا يقتصر دور القطاع الفلاحي في مساهماته الاقتصادية فقط، و أنما له دور وتأثيرات بارزة على الجوانب الاجتماعية والسياسية والأمنية ،وتحقيق التوازن الديمغرافي بين المدن والأرياف .

من هذا المنطلق وإدراكا لهذه الخصائص واستنادا إلى هذه المساهمات، فأن القطاع الفلاحي في معظم دول العالم حظي بالدعم و المساندة المباشرة وغير المباشرة بكل الوسائل الممكنة، من خلال سياساتها الفلاحية لتمكينه من التغلب على الظروف والتحديات التي تواجهه، فزيادة نموه وتطوره ورفع كفاءته الإنتاجية والتجارية لمواجهة المنافسة الدولية. وفي الجزائر ومن أجل تحقيق الأدوار المذكورة سابقا للقطاع الفلاحي واستغلال كل الإمكانيات الطبيعية (الأراضي والموارد المائية) والموارد البشرية والنباتية والحيوانية،

يجب أن يحظى هذا القطاع بالاهتمام، وبالتالي على الدولة أن تقوم بسياسات اقتصادية مدروسة ومبنية على أسس صحيحة لاستغلال مقوماتها الوطنية في مجال الفلاحة التي توفر الغذاء الذي يشكل عجزا ويجعلها تعاني إهدار الموارد المالية في استيراده ، وبالتالي يجب استخلاص العبر من هذه التبعية وضغوطات السلطة والقيام بإصلاحات تجعلها في منأى عن ذلك وتساهم في تنمية مستديمة لتحقيق الهدف الأسمى والذي يتمثل في تحقيق الحاجات الأساسية للفرد ومن ثم رفاهيته . ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية :

2- الإشكالية: ومن هدا المنطلق يمكننا طرح إشكالية عامة و هي:

ما دور القطاع الفلاحي كأداة للتنويع في الاقتصاد الجزائري ؟

ولإبراز أهم جوانب هذه الإشكالية سوف نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو القطاع الفلاحي في الجزائر و ما هي أهميته ؟
- هل المشاريع الانمائية والتطويرية للقطاع الفلاحي تؤثر على التنمية الاقتصادية ؟

3- فرضيات الدراسة: وللإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- أن القطاع الفلاحي يساهم بدرجة كبيرة في عملية التنمية.

- اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي من خلال البرامج التنموية أثر بالإيجاب علي التنمية الاقتصادية.

- القطاع الفلاحي يترابط مع العديد من القطاعات الأخرى ويؤثر عليهم في مجال التنمية.

- تعتبر الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها الجزائر كبديل حقيقي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة مختلف التقلبات المستمرة في أسعار النفط والأسواق العالمية .

- تطوير القطاع الزراعي يؤدي الى خلق مناصب للشغل لامتصاص البطالة و تخفيف الضغط علي قطاع الخدمات و المحروقات

4- أهمية الدراسة: يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا في كل اقتصاديات دول العالم، وهو يحظى بأهمية كبيرة لديها، لأنه يضمن أمنها الغذائي ويضمن سيادتها الوطنية، إلا أنه في الجزائر يعتبر قطاعا ثانويا ولا يعتمد عليه للقيام بالتنمية اللازمة، ولكن وبعد مرور السنوات و انخفاض سعر البترول أصبح التوجه إلى القطاع الفلاحي ضرورة وليس اختيار

5- أهداف الدراسة: أن الأهداف المرجو تحقيقها من وراء دراستنا لهذا الموضوع يمكن أن نوجزها في النقاط التالية :

- إيضاح الإمكانيات الكبيرة التي بحوزة الجزائر للقيام بالتنمية الاقتصادية بالاعتماد على القطاع الفلاحي .

- تسليط الضوء على قطاع لم يعنى بالاهتمام ولم يقدم له الدعم المثالي لتحقيق أهدافه التي تحدد مستقبل البلاد .

6- أسباب اختيار موضوع الدراسة: هناك أسباب موضوعية وذاتية للبحث في هذا الموضوع يمكن إجمالها فيما يلي :

6-1 أسباب موضوعية :

- موجة الاهتمام بالقطاع الفلاحي في السنة الأخيرة بعد سقوط أسعار النفط .

- التقدم الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة في المجال الزراعي ومساهمته الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي لها

6-2 أسباب ذاتية :

- مجال تخصصنا تحليل اقتصادي واستشراف الذي يهتم بالمشاريع التنموية .

- الإدراك بأن تحقيق التنمية يمر عبر القطاع الفلاحي في الجزائر .

7- صعوبات الدراسة: لا يمكن لأي بحث أن يخلو من الصعوبات والعراقيل التي تواجه الباحث أثناء إعداده للبحث, و فيما يلي يمكن ذكر بعض الصعوبات التي واجهتنا خلال مراحل إعداد هدا البحث:

•تضارب الإحصائيات بين الجهات الرسمية مما يصعب على إي مصدر يتم الاعتماد في إعداد البحث

8- حدود الدراسة : تتمثل في ما يلي:

- **الحدود المكانية:** لقد اقتصرت الدراسة المكانية لموضوع القطاع الفلاحي في الجزائر عامة .
- **الحدود الزمنية:** لقد تطرقنا من خلال موضوع الدراسة إلى تطور القطاع في الجزائر من 2013-2017

9- المنهج المستخدم : لمعالجة موضوع البحث اعتمدنا على:

- **المنهج التاريخي** : في تتبع تطور القطاع الفلاحي عبر مراحل تاريخية محددة .
- **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يهتم بوصف واقع هذا القطاع و تبيان مكوناته وتأثيراته البينية .
- **المنهج الإحصائي:** كاستعمال جداول بيانية واحتساب نسب مئوية، وذلك من اجل تقديم صورة معبرة عن حقيقة الإنتاج الزراعي .
- **المنهج الاستشرافي:** من خلال الوقوف على الأفاق التي تفتحها سياسة التجديد الريفي لتحقيق مطلب التنمية المستدامة.

10- الدراسات السابقة :

حتى نتمكن من الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والوصول الى تحقيق الأهداف المسطرة اعتمدنا . في إعداد هدا البحث على مجموعة من الدراسات السابقة من كتب و أبحاث وكل منها عالجت جانب معين يخص القطاع الفلاحي وفي ما يلي سنقوم بذكر بعض هده الدراسات :

دراسة سفيان عمراني المعنونة "ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ولاية قالمة" مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة 08 ماي 1945 قالمة. تهدف الدراسة إلى تحليل شامل للإصلاحات التي مسّت مختلف جوانب القطاع الزراعي في علاقتها ببعضها البعض، والوقوف على مدى شموليتها وتناسقها من جهة، وآثارها مفردة ومجتمعة على تطوّر القطاع من جهة أخرى.

و توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- تعدّد محاولات الإصلاح وإعادة الإصلاح خلق جوّا غير مستقرّ ، جعل المتعاملين في قطاع الزراعة في حالة ترقّب وانتظار دائمين لما قد يأتي من جديد، ومن ثمّ اكتفائهم بالحدّ الأدنى من الجهد الاستثماري الذي

يسمح فقط بضمان مواصلة الاستغلال الريعي للأرض، ممّا ترتّب عنه ضعف نموّ وتدهور رأس المال الإنتاجي خاصّة الأرض.

- تغليب الاعتبارات السياسية والاجتماعية فيما طبّق من إصلاحات في عهد التسيير الإداري للاقتصاد، في الوقت الذي كان المجتمع ينتظر من القطاع الزراعي أن يوفّر له بانتظام منتوجات ذات جودة وبأسعار منخفضة.
- جميع الإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي لم تكن نابعة من تكفّل خاص من الدولة بهذا القطاع، و انّما جاءت غالبا في سياق إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني في مجموعه، بالإضافة إلى التسرع والانحراف في الإصلاحات.

10-2 باشي أحمد المعنونة "القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح" مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة الجزائر، 2003.

تهدف الدراسة إلى إبراز الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي، وتشخيص المعوّقات والعقبات الأساسية التي يعاني منها، بالإضافة إلى وضع إستراتيجية تنموية كفيلة بالحدّ من المشاكل التي يعرفها بغية جعله يؤدي دوره الأساسي في التخفيف من حدّة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

وتوصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إنّ تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان، وتكون ذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية؛
- يعدّ توفير التمويل ضروريا ووفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة، مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الفلاحي عموما و الفروع الإستراتيجية على وجه الخصوص، وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب؛
- تدخل الدولة ودعمها للقطاع الفلاحي يعمل على تخفيف الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية وما ينجرّ عنها من منافسة على المنتوج الفلاحي؛

- إنّ حلّ إشكالية الملكية العقارية يخلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، كما أنّه يساهم في إعادة الاعتبار للنشاط الفلاحي باعتبار أن الفلاح عون اقتصادي، و المنتوج الفلاحي تكون له قيمة مالية و استراتيجية بإبعاد الطبقة التي تطفلت على القطاع الفلاحي.

11- تقسيمات البحث:للإجابة على الإشكالية المطروحة ونظرا لاتساع الموضوع وقصد الإلمام بكافة جوانبه فقد عملنا الى تقسيم البحث الى ثلاث فصول على النحو الأتي:

- **الفصل الأول**: يعالج عموميات حول القطاع الفلاحي وذلك من خلال التطرق الى أساسيات القطاع الفلاحي ثم الانتقال الى شرح مفاهيم عامة حول الدعم الفلاحي وتمويل السياسات الفلاحية إضافة الى شرح استراتيجية ومحددات التنمية الفلاحية.
- **الفصل الثاني** : ركزنا فيه على الإطار النظري للتنمية الاقتصادية من خلال التطرق الى ماهية التنمية الاقتصادية لننتقل الى شرح استراتيجيات التنمية الاقتصادية.
- **الفصل الثالث** : والدي تناولنا فيه دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية من حيث قطاع الفلاحة في الجزائر نشأته وتطوره ,ثم التطرق الى مكانته في الاقتصاد الوطني و الإمكانات الفلاحية المتاحة في الجزائر ,وفي الأخير تكلمنا عن بعض مؤشرات القطاع الفلاحي و أثرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول

عموميات حول القطاع الفلاحي

تمهيد: يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات الدول ,فالدول التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي هي دولة جديرة بالاحترام ولذلك نجد أن الفلاحة تكتسي أهمية كبيرة بينما معدل تنميتها يعتبر شرطا أساسيا في تنمية أي اقتصاد حتى يتماشى وحسن تطور تنمية بقية القطاعات .

وللتعرف على دور الفلاحة في إحداث التنمية الاقتصادية لابد من تحديد مفاهيمها و إبراز مختلف السياسات التي تعطي الأولوية لمساهمتها بشكل أساسي في رفع معدلات التشغيل والمبنية على عدة متطلبات تسمح للقطاع الفلاحي بالاستجابة لنماذج واستراتيجيات تنطوي على العوامل الأساسية التي تخدم التنمية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة .

و لهذا سنحاول في هدا الفصل للتطرق الى أساسيات الفلاحة و إبراز مختلف السياسات الخاصة بالتنمية الفلاحية وغيرها على النحو الأتي .

المبحث الأول: أساسيات القطاع الفلاحي

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الدعم الفلاحي وتمويل السياسات الفلاحية

المبحث الثالث: استراتيجية ومحددات التنمية الفلاحية

المبحث الأول أساسيات حول القطاع الفلاحي.

عرف القطاع الفلاحي عدة سياسات وتحولات بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الانتاج ونصيب الفرد من هذا الناتج والوصول الى المستوى المعيشي للسكان وهذا من خلال سياسات التمويل المتبعة من طرف الدولة عبر عدة أساليب بهدف احداث تغيير جذري في الارياف وتطويره.

المطلب الأول ماهية الفلاحة.

تنتمي الفلاحة الى القطاع الأول وتعتبر من القطاعات الاقتصادية المهمة بالنسبة لحياة الإنسان وهذا ما يجعلها تكتسب أهمية كبيرة بينما يعتبر معدل تنميتها شرطا أساسيا في التنمية الاقتصادية ويبقى تطورها أحد الاعمال الهامة والاولوية لاي اقتصاد .

1- تعريف الفلاحة: للفلاحة عدة تعاريف منها:

هي نشاط مرتبط بزراعة الأرض وتربية الماشية ويهدف العاملون في هذا القطاع الى توفير الغذاء والشغل وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية.[1]

هي أحد الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على الزراعة وتربية الحيوانات وتعتبر الفلاحة من أقدم المهن الذي عرفها الإنسان حيث كأن البشر قديما يعتمدون على ما يسمى بالفلاحة التقليدية وهي الفلاحة البسيطة التي تعتمد على الأدوات البسيطة في الزراعة وعلى تربية الماشية في المراعي والغرض من هذه الزراعة تحقيق الاكتفاء الذاتي.[2]

هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنباتات و الحيوانات تسعى الى أنتاج منتوجات ينتفع بها الإنسان وتنقسم الى قسمين الفلاحة التقليدية والفلاحة العصرية، وتتجلى أهميتها في توفير الغذاء وتوفير الشغل وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى[3]

تعرف الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا الزراعة بأنها العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات و الحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية.[4]

---

[1]-محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2007، ص56 .

[2]-إسماعيل شعباني، **الفلاحة الجزائرية والتقدم التقني، رسالة ماجستير**، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1986-1987، ص82.

[3]- حازم البيلاوي: **التنمية الفلاحية إشارة خاصة لدول العربية**، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967، ص22.

[4]- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات الى صناعة الجوع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص43.

هي علم و فن وصناعة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان[1]

أما الفلاحة البيولوجية فهي طريقة أنتاج إيكولوجي تحمي البيئة وتدعم التوازن الطبيعي للمنظومة البيئية كما أنها تحافظ على حركية نسيج الريفي من خلال أنتاج منتوجات تتميز بجودتها الممتازة واحترامها لمعايير الصحة العامة وخلوها من أي مواد كيماوية أو مصنعه[2]

2- أهمية الفلاحة: تتمثل في:

- سد حاجة المجتمع من الغذاء بأقل الأسعار لأنها لا تتطلب ضرائب جمركية.
- إنعاش القطاع الاقتصادي للبلاد سواء كان ذلك عن طريق تصدير المنتج النباتي الى الأسواق الخارجية ، أم من خلال تحفيز قطاع السياحة باستقطاب محبي الطبيعة الخضراء الى المناطق المزروعة على اعتبار أنها محمية طبيعية، وفي كلتا الحالتين تساهم الفلاحة في زيادة العملة الصعبة في بلده.
- التخفيف من البطالة في المجتمعات الحضرية والريفية التي تخلت عن هذه المهنة، فمن المعروف أن الزراعة تتطلب أيدي عاملة كثيرة لتشغيلها معظم أيام السنة بدءا من نثر البذور وحراثة الأرض وتسميدها ونحو ذلك انتهاء بموسم الحصاد
- تقليل تلوث البيئة عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية فمن المعروف أن الأشجار تمتص ثاني أكسيد الكربون الموجود في الهواء لتبعث الأكسجين بدلا منه بما يلطف الجو، كما أن الأشجار تلطف درجة الحرارة.
- زيادة المساحات الخضراء في المنطقة ما يترتب عليها من شعور الإنسان بالراحة والاسترخاء.
- تندمج منتجاتها مع الصناعة كالقطن وقصب السكر وغيرها.
- يساهم في تحقيق الأمن الغذائي القومي.[3]

3- أنواع الفلاحة:

أ – الفلاحة التقليدية:

تكون باستخدام الأدوات البسيطة من منجل وفأس، وبالاعتماد على مياه الأمطار فقط فيما يتعلق بالإنتاج النباتي، في حين يعتمد الفلاح في الإنتاج الحيواني على المراعي الطبيعية فقطن بالإضافة الى أنها ذات مردود ضعيف يكفي حاجة الإنسان وعائلته فقط.

---

[1]- سالم توفيق النجفي، المرجع نفسه، ص44.

[2]- سالم توفيق النجفي، المرجع نفسه ، ص47.

[3]- ستيف. هـ. هنكي، **القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية**، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1990، ص38.

ب- الفلاحة العصرية:

تكون باستخدام أدوات وتقنيات حديثة مثل آلات الحصاد والجرار، وبالاعتماد على مياه الأمطار والري معا فيما يتعلق بالإنتاج النباتي، في حين يعتمد في الإنتاج الحيواني على المراعي الطبيعية والأعلاف، بالإضافة الى أنها ذات مردود مرتفع يكفي الإنسان ويصدر ما يزيد عن حاجته الى الأسواق.[1]

4- سلبيات الفلاحة العصرية:

تعتمد الفلاحة العصرية على الاستعمال المكثف للأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية التي تضر بالتربة، إذ أنها تقضي على كم هائل من الكائنات الحية الدقيقة التي تعيش في التربة، نتيجة مخلفات البروم و الكلور والصوديوم التي يفوق تركيزها المعدل الطبيعي في التربة ، مما يؤدي فيما بعد الى قتل التربة وضعف إنتاجيتها، على عكس الفلاحة البيولوجية التي تعتمد على الأسمدة الطبيعية في تخصيب التربة وعدم استعمال المبيدات الحشرية في مكافحة الأمراض التي تصيب النباتات بل تعتمد أسلوب المقاومة البيولوجية، فهناك الكثير من الحشرات التي تقضي على بعض الفطريات التي تصيب النباتات فمع المبيدات الحشرية سينتج خلل في التوازن البيئي خصوصا على النظام البيئي الذي يضم المساحة الزراعية.ويؤثر الاستخدام المتكرر للمبيدات الحشرية في إصابة الإنسان بالكثير من الأمراض مثل مرض السرطان، والتهابات الرئة والتسمم وغيرها، نتيجة تطاير رذاذ هذه المواد في الجو واستنشاقها، أو ملامستها لجلد الإنسان.يلجأ من يستخدم الأسلوب العصري في الفلاحة الى الري المتكرر، والذي يؤثر سلبا في رفع ملوحة التربة، ويؤدي الى تسرب المياه الممزوجة بالمواد الكيميائية الى المياه الجوفية وتلوثها وبما أن هذه الفلاحة موجهة الى السوق فهي لا تضمن جودة المنتوج لأنه ملوث بالمبيدات الحشرية[2].

[1]- ستيف. هـ. هنكي، المرجع السابق، ص 50.

[2]- مقدم مبروك، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص62.

المطلب الثاني: أولويات الفلاحة كاختيار قطاعي للنمو الاقتصادي.

تعتمد التنمية الفلاحية على مجموعة من الأسس يجب توفرها حتى تضمن النموذج الملائم للتنمية، إلا أن معظم الدول النامية تتميز بمجموعة من الخصائص والصفات الاقتصادية والاجتماعية حيث يمكن حصر أهم تلك الصفات التي تعتبر سمات للتخلف الاقتصادي بصورة عامة و الفلاحي بصورة خاصة بالمتغيرات التالية[1]

كالمشكلة السكانية وعدم كفاية رأس المال وتراكمها، والبطالة المقنعة واختلال البيئة الهيكلية للتجارة الخارجية وتخلف البنيان الاجتماعي والثقافي.

تعتبر هذه المتغيرات من معوقات التنمية الاقتصادية الفلاحية والتي من عناصرها الأساسية:

- قصور الرسائل الادخارية.
- ضيق السوق وانخفاض الدوافع الاستثمارية.
- البنية الأساسية والهياكل الإنتاجية القائمة.
- حلقة الفقر المفرغة.
- أثر التجارة الخارجية على العلاقات الاقتصادية الدولية.

وبصورة عامة فأن معظم القطاعات الفلاحية من أولوياتها هي تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الفلاحية وتحقيق تعظيم الربح لدى المنتجين الفلاحين، وذلك من خلال مراعاة ثلاثة سياسات أساسية هي: سياسة الإنتاج الفلاحي، وسياسة التسعيرية الفلاحية، والسياسة التسويقية الفلاحية.

فالسياسة الفلاحية تتركز على زيادة إنتاجية السلع الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي منها الحبوب، ورفع معدلات أنتاجها وتغير التركيبة المحصولية لمسايرة ومواكبة المتغيرات المحلية والدولية. [2]

كما أنها أيضا تقوم أساسا على تنمية المجتمع الريفي وتقديم الدعم للمزارع باعتباره العنصر الأساسي في التنمية المطلوبة وهذا بتحسين وضعيته من الناحية الفنية والاقتصادية والاجتماعية حتى يؤدى دوره في زيادة الإنتاج وتحسينه وتهدف بذلك الى تطوير خدمات البحوث و الإرشاد الفلاحي بالإضافة الى إدخال التقنيات المتطورة والتي تتلاءم مع المناخ الفلاحي مع ضمان الاستدامة كما أن ما تسعى إليه الفلاحة ومن أبرز أولوياتها هي استنباط الأصناف العالية الجودة من المحاصيل وتحسين السلالات الحيوانية وتطوير الخدمات السوقية وكذلك

[1]- سالم النجفي، **التنمية الاقتصادية الفلاحية**، جامعة الموصل، ط2، 1987، ص25.

[2]- كمال حمدي أبو الخير، **استراتيجية التنمية الفلاحية**، مكتبة عين الشمس، 1997، ص350.

تشجيع الاستثمار الخاص الفلاحي في القطاع النباتي أو الحيواني وعليه ندرك أن القطاع الفلاحي (الفلاحة) وبما أنه مركز مهم جدا في المنظومة الاقتصادية ككل فأن لديه نقاط وأهداف يسطر عليها من أجل الرفع من مكانته والنهوض به وذلك من أجل أن يعود على الاقتصاد الوطني بالمنفعة الكبيرة بصفة عامة، ومن بين تلك الأولويات والنقاط نذكر ما يلي[1]:

- تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق التركيز على رفع مستوى الكفاية وزيادة الإنتاج الزراعي
- توزيع وحسن استغلال الموارد الزراعية لزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لسكان لريف
- الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف
- تحقيق ظاهرة التخصص الزراعي حسب الظروف الطبيعية على مستوى المناطق الزراعية المختلفة
- الانتفاع بالموارد الزراعية من خلال التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي
- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاع الفلاحي ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية.[2]
- التوسع في برامج التدريب في أنشطة القطاع الزراعي لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية الزراعية
- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات القطاع الزراعي وتوظيف كافة عناصر الإنتاج الزراعي في خدمة هذه البرامج
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة القطاع الزراعي وصولا لتحقيق تنمية اقتصادية زراعية بهدف المشاركة في التنمية الاقتصادية الشاملة
- تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين، والعدالة في توزيع الدخل، وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية.

[1]- نصر الدين بدوي محمد، **الزراعة في المملكة العربية السعودية إنتاج وتنمية**، الفيصلية، /1984، ص251.

[2]- علي جدوع الشرفات.**مبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط1 دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص -344.

المطلب الثالث: علاقة الفلاحة بالنمو الاقتصادي.

حسب معرفتنا بأن القطاع الفلاحي هو العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فلا بد من الاهتمام الكبير به فمهما كانت الخلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة باعتباره يؤثر على القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، وتأثره هو الآخر بالتغيرات الحاصلة في هذه القطاعات، حيث عرفت الجزائر في الفترات الأخيرة اهتماما كبيرا بهذا القطاع، حيث قامت بإدراج مجموعة من البرامج تتماشى مع البرامج الاقتصادية الراهنة.[1]

حيث أن الهدف الأساسي التي ركزت عليه المدارس الاقتصادية في نظريات التنمية الاقتصادية هو زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي. وبما أن التنمية الفلاحية جزء هام من التنمية الاقتصادية فأنه يكفي استعراض الأهداف التي ركزت عليها التنمية الاقتصادية بشكل عام نظرا للترابط والتداخل في الجوانب التنموية المختلفة ، وبالتالي فأن ما تهدف إليه التنمية الاقتصادية تمثله التنمية الفلاحية في مجالها وتتلقى في النقاط التالية[2]:

- زيادة الدخل الوطني الإجمالي ورفع متوسط نصيب الفرد الى أقصى مستوى ممكن بتحقيق التراكم الرأسمالي، ويتم ذلك عن طريق زيادة النمو سواء في الناتج أو الإنتاجية فهناك حاجة إلى أنتاج إضافي لتلبية الطلب المتزايد من جانب السكان الآخذين في النمو، والى زيادة الصادرات والحد من الاعتماد على الواردات، والى خلق وظائف جديدة وتلبية مطالب القطاعات الأخرى والى توليد المزيد من الإيرادات.

- الاستقرار الاقتصادي أي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، وللاستقرار أهمية خاصة بالنسبة للزراعة حيث تسعى الى تحسين فترات الازدهار والانكماش في الدورة التجارية مع الأخذ في الحسبان ما يتسم به الإنتاج الفلاحي من عدم الاستقرار بسبب تقلبات المناخ والمؤثرات البيولوجية وعدم الخضوع التام للسيطرة التنظيمية فيجب توسيع الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي، إقامة مشاريع الري والتوسع في زراعة المحاصيل والتقليل من هدرت القوة العاملة من القطاع الفلاحي الى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- وتظهر علاقة الفلاحة بالنمو الاقتصادي جليا في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الدفع بعجلة التقدم والتطور نحو الأمام، ومن بين مساهمات هذا القطاع ما يلي:

[1]- حنفي عبد الغفار، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007، ص78.

[2]- فتحي إبراهيم محمد أحمد، **مبادئ التمويل والإدارة المالية**، دار النشر والتوزيع، جامعة أسيوط، كلية التجارة، مصر، 2007، ص34.

1- مساهمة الزراعة في توفير الغذاء:

يهدف النشاط الزراعي إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم ولذلك فأن تأخرها سوف يؤثر سلبا في القطاعات الأخرى، الأمر الذي يتطلب زيادة الإنتاج وذلك ليس لمواجهة الزيادة السكانية فحسب و إنما أيضا لمواجهة الارتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم عن الارتفاع في الدخول وهذا يتطلب جهدا كبيرا و إيلاء عناية كبيرة للقطاع الزراعي، لزيادة الإنتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة، الذي يترتب عليه نقص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وخاصة الدول التي هي بحاجة إليه، لاستيراد الآلات والمعدات وبعض المتطلبات الأخرى التي لا يمكن الحصول عليها كليا للقيام بتنمية صناعية ولهذا يجب على القطاع الزراعي توفير المواد الغذائية عن طريق زيادة في الإنتاج المحلي، وليس عن طريق الاستيراد الواسع لهذه المواد معتمدة في ذلك على النقد الأجنبي المتحصل عليه من عمليات التصدير بعض المواد الأولية أو النفطية.[1]

ولهذا فأن الاهتمام بتوفير المنتجات الغذائية كليا، يعتبر عاملا مهما في مجال التنمية الاقتصادية، وفي مجال تحقيق الأمن الغذائي، حيث أن السمة السائدة في العالم اليوم هي اختلال التوازن بين احتياجات السكان من المواد الغذائية في كثير من البلدان، وقدرة هذه البلدان على أنتاج ما يسد تلك الاحتياجات.

2- المساهمة في تأمين النقد الأجنبي:

تمثل الصادرات بصفة عامة المصدر الأساسي لجلب العملة الصعبة التي تسمح بتمويل مشاريع التنمية المحلية وتغطية مبالغ الاستيراد، كما يعتبر التصدير منفذ أساسي للسلع الوطنية، إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين.[2]

فاللجوء الى استيراد المواد الغذائية بشكل كبير، يكون عبئا ثقيلا على الطاقة الاستيرادية للدولة بما يحدد من إمكانية استيراد السلع الرأسمالية وبصفة خاصة المعدات والآلات والتكنولوجيا، التي هي من مكونات الاستثمار الرسمي في قطاع الصناعة، والجدير بالذكر بأن القطاع الزراعي يعتبر أحد مصادر الحصول النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراءها، وهذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية

[1]- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ، ط1، بيروت، جويلية 2010، ص82.

[2]-غردي محمد، **آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص108.

الزراعية، وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي، الأمر الذي يؤدي الى توسع الصادرات وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي، على أن لا يعتمد التصدير على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، بل يجب تنويع صادرات المنتجات الزراعية حتى يمكنها أن تؤدي دورا فعالا في توفير النقد الأجنبي وبالتالي تساهم مساهمة فعالة في تمويل المشاريع التنموية.[1]

3- دور الزراعة في التشغيل:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في توفير جزء كبير من مناصب الشغل التي تساهم في التخفيف من حدة البطالة كما أن وظيفة العمالة في المجال الزراعي هامة جدا، بحيث أنها تظهر على صورتين:

إما العمالة المباشرة أي ما يتعلق بالعاملين في الوحدات الزراعية، أو ما يتعلق بالعمالة غير المباشرة المتواجدين في الصناعات التحويلية للمحاصيل الزراعية (الفرع الزراعي، الغذائي، صناعة المدخلات الزراعية من العتاد أو الأسمدة)، كما نجد العمالة في هيئات التسويق للمواد الزراعية وكذا المؤسسات التعليمية الزراعية . وتعتبر الزراعة خزان العمالة، بحيث تستطيع القطاعات الاقتصادية الأخرى إشباع حاجاتها من اليد العاملة.

ففي المراحل الأولى لإطلاق عملية التنمية تكون الصناعة ما زالت في نشأتها، ولا تقدر على استيعاب العمالة، وتجد الإشارة أن دول العالم الثالث كانت تعاني من نقص في رؤوس الأموال وفي حوتها طاقة بشرية هائلة، أي يجب الاستفادة من الرأسمال البشري لتعويض النقص في الرأسمال، فمن الضروري استغلال التشغيل في قطاع الفلاحة نفسه، لاسيما إذا تعلق الأمر بمشاريع الري وصيانة التربة.[2]

أما في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية، فأن الزراعة تستطيع أن تساهم في إمداد القطاع الصناعي بما يحتاجه من يد عاملة، بحيث أن فرص العمل في القطاع الصناعي أكبر مما هي عليه في القطاع الزراعي واعتماد الصناعة على العمالة الزائدة هو التقييم الذي استخدم كافتراض عام ومقبول فيما كتب عن التنمية الاقتصادية.[3]

4- مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال: تساهم الزراعة في التمويل، عن طريق الإنتاج بكميات كافية تسبب انخفاضا في السعر هذا الانخفاض ينقل الدخل الحقيقي نحو القطاع غير الزراعي مما يساعد على تحسين مستوى المعيشة لسكان المدينة، وأيضا تتيح للقطاع الصناعي على أرباح تكون الأساس في تكوين رأس المال.

---

[1]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص85.

[2]- لرقام جميله **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر1997، ص11

[3]- لرقام جميلة، المرجع ألسابق ص12.

كما أن أية دولة تبذل مجهودات، من أجل التنمية تكون في حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل مشاريع التنمية، وحتما فأن حاجتها ستفوق إمكانياتها المالية، حيث تساعدها عوائد ذلك في سد حاجاتها من رأس المال الضروري لذلك، وخصوصا في المراحل الأولى للتنمية، هذا من جهة.[1]

ومن جهة أخرى يمكن أن يكون القطاع الفلاحي مصدرا لتوفير رأس المال وذلك عن طريق فرض الضرائب على القطاع الزراعي، حيث تتولى الدولة استثمار حصيلة تلك الضرائب في تمويل مختلف المشاريع فمثلا من الناحية التاريخية قد ساهم القطاع الفلاحي الياباني في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر بحوالي 80% من إيرادات الميزانية العامة للدولة كما كانت الضرائب الزراعية هي المورد الرئيسي للتصنيع والتنمية الاقتصادية العامة في روسيا.[2]

5- دور الزراعة في توفير الاستهلاكات الوسيطية للتصنيع:

تلعب الزراعة في توفير المواد الأولية للصناعة دورا هاما في الصناعات الغذائية وصناعة النسيج تعتمد أساسا على المواد الأولية الزراعية، وهذه الصناعات بالذات تمثل جزءا هاما من الصناعة، نظرا لارتفاع المرونة الدولية لهذه الصناعات في الدول النامية، فلذلك أن جزءا أساسيا من الصناعات الاستهلاكية في هذه الدول ينكون منها.

فالقطاع الزراعي يساهم في خلق سوق زراعية تفضل حجم تدفقات الإنتاج الزراعي وقطاع التسويق يتكفل بتوجيه المحاصيل الزراعية الى السوق، تقليبها، تصنيفها.....[3]

و بالنسبة للجزائر، فأنها تتوفر على جميع مرتكزات إقامة وتطور الصناعات الغذائية، فمن جهة أدى القطاع الخاص منذ 1990 الدور الأساسي في تنمية وتطوير مثل هذه الصناعات، كما دعمت وساعدت الحكومات المتعاقبة على أنشاء العديد من الصناعات الغذائية من خلال تقديم القروض والتسهيلات المصرفية ومن جهة أخرى ساهمت بصورة مباشرة من أنشاء الكثير من الصناعات نذكر: صناعة الحبوب، وصناعة الزيوت، وصناعة الألبان، وصناعة المعلبات الغذائية وصناعة التمور.[4]

---

[1]- لرقام جميله ، المرجع نفسه، ص07.

[2]- غربي فوزية، مرجع سابق، ص87.

[3]- لرقام جميلة، المرجع السابق، ص02-03.

[4]-فوزية غربي، مرجع سابق، ص89.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الدعم الفلاحي وتمويل السياسات الفلاحية.

انتهجت الجزائر سياسة زراعية تعتمد على الدعم للقطاع الفلاحي من الدولة و ذلك من أجل تحقيق ثلاث أبعاد وهي: تحسين ورفع المنتوجات الزراعية، المساهمة في الإنتاج العالمي لهذا القطاع، تحقيق الأمن الغذائي، ومن أجل تحقيق هذه الأبعاد كأن من الواجب على الدولة إتباع استراتيجية تنموية فعالة ومجدية محققة بذلك الأهداف المسطرة عليها في المخطط وذلك بالاستعانة بالعديد من البرامج والهياكل الداعمة لهذا القطاع ووضع استراتيجية مناسبة تضمن تقديم المساعدات وتغطية الاحتياجات الضرورية سواء كانت طويلة أو متوسطة أو قصيرة المدى سواء يكون ذلك بمصادر ذاتية أو خارجية.

المطلب الأول: الدعم الفلاحي:

1- مفهوم الدعم الفلاحي:

- هو عبارة عن المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وهي التشجيع الفلاحين على الاستثمار وتحدد قيمة هذه المساهمة على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبة المالية للمشروع[1]
- هو أحد المجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد والمنشآت والحكومات.[2]
- هو الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة.[3]
- هو مجموعة الوسائل و الأساليب والأدوات التي نستخدمها لإدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارة، وعلى هذا الأساس فأن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها.[4]
- التمويل هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل أنفاقها على الاستثمارات وتلوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[5]

---

[1]-سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص115.

[2]- عبد الرحمن دعاله بليه: **عبد الفتاح السيد سعد النعماني، لتمويل الإداري**، دار المريخ، السعودية، (غير منشورة)، الجزء الثاني، 1993، ص20.

[3]-طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.ص21.

[4]-د. عبد الغفار حنفي: **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص117.

[5]- ميثم صاحب عجام، **علي محمد سعود، التمويل الدولي**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص23.

- هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم.[1]

2- أنواع الدعم الفلاحي:

2-1 التمويل الذاتي: أن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية أي إمكانية تمويل نشاط معين، انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء الى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله.[2]

2-2 القروض البنكية: وهي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة ومحددة أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواءا حالا أو بعد وقت معين لتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل أغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.[3]

وقد تتمثل هذه القروض في القرض الفلاحية.

3- التمويل التعاوني: وهو يعني توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الضرورية والجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني وتكون أموال الجمعية إما ملكا لها أو تقترضها من مصادر الإقراض المتوفرة.[4]

3-1.أهداف الدعم الفلاحي:

يمكن استعراض أهداف الدعم الفلاحي فيما يلي:[5]

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة.
- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والاستفادة من وفرات الحجم وزيادة لفائدة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها

---

[1]-رشا محمد سعيد أمي استيته، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن 1999، ص13.

[2]- محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة**، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكوابل ببسكرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، **تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007/2006، ص88.

[3]-حمزة محمد الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص18.

[4]-علي محمد فارس وآخرون، **أسس الاقتراض الزراعي والتمويل التعاوني**، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005، ص 23-24.

[5]- رشا محمد سعيد أمي استيته، مرجع سابق، ص14.

- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا و الأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدر ة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف.
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل والاستثمار.

المطلب الثاني: تمويل السياسة الفلاحية.

يعتبر التمويل من أهم العوامل الضرورية في قيام أي قطاع، وعليه فهذا العامل من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كأن. لأن مواكبة التطورات والتحولات الاقتصادية والتكنولوجية ليست بالأمر الهين، لهذا يفكر كل مسير في الطريقة والكيفية المثلى للحصول على التمويل.

حيث يعتبر القطاع الفلاحي هو الآخر من بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل سواء كأن تمويل ذاتي أو تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية مثلا، وهذا من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي الى تحقيق التنمية الفلاحية والتي من أولوياتها تحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم الاعتماد عليه كقطاع مساهم في الصادرات وهذا من خلال ما قامت به الدولة من مساعدات و إجراءات من أجل توسيع هذا القطاع والمحافظة على موارده الطبيعية.

فيلجأ الفلاحون في كثير من الأحيان إلى الاقتراض وذلك لضعف الإيرادات في القطاع الفلاحي وبطئها الراجع إلى طول الدورة الإنتاجية في هذا القطاع، وأن وجدت مثل هذه الأموال عند كبار الفلاحين فأنها قليلة أن لم نقل معدومة عند صغار الفلاحين و متوسطيهم، كما أن تطور وسائل الإنتاج الفلاحي من استخدام للآلات المختلفة والأسمدة والمبيدات هي من أهم العوامل التي تلزم الفلاح الحصول على أموال خاصة للقيام بالعملية الإنتاجية، كما أن للاحتياجات الخاصة التي تؤدي الى اللجوء الى الاقتراض التي تتعدد مصادره وتختلف من بلد الى آخر، إلا أنها في العموم تتم في الأشكال التالية[1]

1- الأفراد: في القديم كانت هناك على مستوى كل قرية تقريبا، فئة من الأفراد متخصصة في عملية إقراض الفلاحين بالأموال الأزمة لهم، بهدف الحصول على فائدة معينة، يحاول المقرض أن يجعلها أكبر ما يمكن حسب الاتفاق لأن المقرض ينتهز فرصة احتياج الفلاح لهذه الأموال، فيفرض عليه شروطه، كما أن المقرض لا يطلب ضمانات بل يعتمد على معرفته الشخصية للفلاح المحتاج، ومدى استعداده للوفاء بالتزامات الإنتاجية. وكذلك قدرته على القيام بالعملية الإنتاجية.

[1]- بويهي محمد، **القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004/2003، ص173.

و في موسم جني المحصول وتسويقه نجد المقرض يتابع الفلاح في مثل هذه العمليات بهدف الحصول على المبالغ المالية المتفق عليها، ولا يترك لهم فرصة الإفلات من السداد مهما كانت ظروف الفلاح المدين. كانت هذه الطريقة السائدة في عملية تمويل الفلاحين، كونهم ليس لديهم مصدر آخر يستطيعون اللجوء إليه للحصول على مثل هذه الأموال وما زالت هذه الطريقة سائدة حتى الآن في بعض الدول المتخلفة وفي كثير من القرى وعند بعض الفلاحين نتيجة لعدم ثقتهم في مصادر التمويل الحديثة.

2- قيام الملاك بإقراض مستأجريهم: هناك فئة كثيرة من ملاك الأراضي لا يقومون بخدمة الأرض بأنفسهم وإنما يقومون بتأجيرها إلى فلاحين أو عمال مختصين بالعمل في الميدان الفلاحي لأن هذه الفئة من الملاك غالبا ما يقومون في المدن بالعمل في نشاطات أخرى غير الفلاحة.

أن المالك عندما يقرض مستأجره، فأنه يهدف من وراء ذلك إلى رعاية مصالحه الخاصة لأنه كي يحصل على إيجار أرضه في موسم الحصاد أو حتى المحصول فأنه يرى أن من مصلحته أن يعاون المستأجر، وذلك بتقديم احتياجاته من القروض عينا ونقدا حتى يستطيع خدمة الأرض والحصول على محصول وفير يمكنه من سداد الإيجار المستحق ثم يرد ما سحبه من قروض.[1]

3- **التجار:** يقوم التجار بإقراض الفلاحين عند اللجوء إليهم، بشرط أن عملية استرجاع القرض تكون عن طريق بيع المنتوج إلى هذه الفئة من التجار بشروط معينة، وحتى فائدة القرض تسدد عن طريق بيع المنتوج للتاجر المقرض.

و لا شك أن هذه العملية متعبة للفلاح، لأنه يقوم بدفع فوائد القرض وفي نفس الوقت يجبر على بيع المحصول إلى التاجر، وخاصة إذا راعينا الظروف التي يتم فيها العقد، حيث أن التاجر يحقق أكبر ربح ممكن و المتمثل في العائد الناتج عن القرض من جهة، وفارق الأسعار الخاص بالمحاصيل من جهة أخرى، وبالتالي يبقى الفلاح يتخبط في التبعية المالية.[2]

4- البنوك التجارية: تتردد البنوك التجارية في منح القروض الى الفلاحين وذلك لعدة أسباب منها:

- دورة الإنتاج الزراعي أطول من الإنتاج الصناعي.

- الإنتاج الزراعي يتعرض الى عدة أخطار لا يستطيع الفلاح التحكم فيها وبالتالي الأخطار الخاصة بالإنتاج الفلاحي هي أكبر منها في القطاعات الأخرى (الجفاف، الفيضانات....)

---

[1] -أحمد محمد أبو الغاز، **التمويل التعاوني**، مكتبة الشباب، القاهرة1973، ص12.

[2] -بويهي محمد، المرجع السابق ص174.

– أن الإقراض في القطاع الفلاحي يدر على البنوك التجارية عوائد أقل مما يدره الاستثمار في القطاعات الأخرى، مما يؤدي بهذه البنوك الى التعامل مع القطاعات الأخرى والتقليل من نشاطها في الميدان الفلاحي.

لهذا كانت على الدول بصفة عامة أن تنشئ مؤسسات أو بنوك مختصة في الإقراض الفلاحي وتهتم بالقطاع الفلاحي.

5– التمويل عن طريق التعاونيات: يعتبر التمويل الفلاحي عن طريق التعاونيات أفضل وسيلة تمويل تناسب القطاع الفلاحي، وذلك لأن الائتمان الذي يقوم على النظام التعاوني يعتبر أسلم نظام للائتمان الفلاحي.

فهذا النظام يقدم القروض الى جميع الفلاحين مهما كانت مستوياتهم على أساس الصالح العام، كما أن هذا النظام يعتبر أكثر فاعلية وأقرب الى الفلاح كما أنه يعتمد على البساطة في المعاملة ويهدف الى زيادة الإنتاج الفلاحي ويساعد أعضائه من الفلاحين.

إذ تمثل أسلوبا يهدف الى تدعيم الناحية الاجتماعية والاقتصادية.[1]

6– البنوك الفلاحية: هناك الكثير من البنوك الحكومية المختصة بتمويل القطاع الفلاحي، حيث تنشأ خصيصا لهذه المهمة، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل الفلاحين، حسب احتياجاتهم المالية بأقل تكلفة ممكنة، حيث تفرض أسعار فائدة منخفضة وفي كثير من الأحيان تكون معدومة.

7– المؤسسات شبه الحكومية: تقوم هذه المؤسسة بنفس الدور الذي تقوم به البنوك الحكومية عدا على القروض في مثل هذه المؤسسات تكون موجودة، أن لم نقل مضمونه "من طرف الحكومة" كما أن رأس مال هذه المؤسسات يكون مشترك بين الحكومة ومختلف الشركات والأفراد. [2]

[1]– بويهي محمد، المرجع السابق، ص160.

[2]– أحمد محمد أبو الغار، المرجع السابق، ص17.

المطلب الثالث: السياسة الهيكلية والتمويلية للسياسة الفلاحية.

تحتل السياسات التمويلية والاستثمارية دورا رئيسا في دعم وتطوير القطاع الزراعي. وقد أنعكس اهتمام الدول العربية في القطاع الفلاحي من خلال زيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في الخطط التنموية على المستوى القطري، وبالرغم من ذلك إلا أن حصة القطاع الزراعي من الاستثمار لا زالت منخفضة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث خصص الجزء الأكبر من الاستثمارات لقطاع التجارة والخدمات والصناعة .وقد قامت الدول العربية منذ عقد السبعينات بإنشاء مؤسسات الإقراض الزراعي، وذلك بهدف تحفيز المؤسسات والأفراد على توجيه جزء من مدخراتهم لتمويل الأنشطة الزراعية في بلدانهم .كما عملت خلال عقد الثمانينات على زيادة مساهماتها في رؤوس أموال هذه المؤسسات.

و ينحصر عمل مؤسسات الإقراض الزراعي في بعض الدول العربية، في تقديم القروض بشروط ميسرة . ويتعدى ذلك في دول أخرى ليشمل تقديم الخدمات الزراعية الأخرى وخدمات الإرشاد و مدخلات الإنتاج والتسويق .و تقدم بعض هذه المؤسسات القروض للأفراد والتعاونيات والبعض الآخر للأفراد فقط، وذلك لمختلف أنواع النشاط الزراعي ولفترات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل .وقد شهدت فترة الثمانينات تزايداً في الطلب على التمويل الزراعي، نظرا للتطوير الذي شهده القطاع في تلك الفترة في معظم الدول العربية[1]

ومن المفيد الإشارة إلى أن بعض الدول العربية تتوفر لديها موارد طبيعية وبشرية جاهزة لتنمية الزراعة، ولكن تنقصها الموارد المالية، وعلى العكس من ذلك فأن هناك دولاً عربية أخرى تنقصها الموارد الطبيعية والبشرية وتتمتع بالموارد المالية للاستثمار، بمعنى آخر، فأن الدول العربية تتصف بظاهرة اختلال توفر الموارد الرأسمالية، مما يؤدي إلى تباين برامج وأساليب وأهداف السياسات بين هذه الدول.[2]

ويمكن إيجاز مصادر تمويل الاستثمار الزراعي في الدول العربية بما يلي :

- قروض محلية .
- قروض خارجية مباشرة لتمويل الاستثمار الزراعي.
- تمويل ذاتي من قبل الأفراد والمؤسسات
- قروض مصرفية (سواء من البنوك الزراعية المتخصصة، أو البنوك التجارية)

[1]- الحمزاوي محمد الخليل، **اقتصاديات الائتمان ألمصرفي الناشر منشأة المعارف**، الإسكندرية، ط2، 2000، ص63.

[2]-عيسى محمد الغزالي: **السياسات الزراعية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية**، العدد الواحد والعشرون، سبتمبر/ أيلول 2003 السنة الثانية ، الكويت ص6.

- صناديق التنمية الزراعية .
- مؤسسات التمويل العربية.

إن السياسات الهيكلية الفلاحية يتم تصميمها لتشجيع التغير في حجم أو تنظيم المشروعات الفلاحية، وتلطيف حدة الصعوبة الناتجة عن هذه التغيرات، أو لإيجاد وسائل بديلة للحفاظ على المنافع الاجتماعية، وقد تحدث التغيرات المشار إليها بصورة بطيئة عبر أفق زمني طويل، وبالتالي لا تحتاج مواجهتها بالسياسات الهيكلية ولكن في أحيان أخرى تحدث هذه التغيرات بشكل سريع وشديد وتفرض نفسها على الاهتمامات العامة لرجال السياسة بسبب تأثيرها على الأحوال المعيشية ومصالح السكان وهنا يأتي دور السياسات الهيكلية وفي الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة الحديثة والتغير الفني الذي يغير علاقات المدخلات والمخرجات لنظام زراعي قائم أو يقدم نظاما فلاحيا جديدا، أو التغير في أنماط الملكية الفلاحية.

ومن أبرز التغيرات الهيكلية، تغير نسبة السكان العاملين في الفلاحة إلى إجمالي السكان من فترة إلى أخرى، وإدخال المكينة الفلاحية، والهجرة غير المخططة من الريف إلى الحضر, ومن هنا يأتي دور السياسات الهيكلية الفلاحية والتي من أبرز أشكالها ما اصطلح عليه الإصلاح الفلاحي، ومن أبرز الجوانب التي تدخل في إطار السياسة الهيكلية الفلاحية موضوع الموارد المائية والاهتمامات البيئية حيث تدخل السياسات الهيكلية في التأثير على المعروض المائي أو ملكية الأراضي أو تحديث أسعار أو تقليل الآثار الضارة بالبيئة.[1]

2- سياسة تمويل المشروعات الاستثمارية الفلاحية : تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الفلاحي وعادة ما ترتبط هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة وأولوياتها، كما تعتبر من أهم السياسات المؤثرة على الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الفلاحي.[2]

فتوفر الأموال اللازمة للمشروعات الفلاحية من إصلاح الأراضي وتوفير الخدمات الفلاحية وتوفير مستلزمات الإنتاج الفلاحي يعتبر من مهام السياسة الفلاحية ويلعب الائتمان الفلاحي دورا بالغ الأهمية في تدعيم النشاط الفلاحي، وامتد التمويل الى عمليات التسويق الداخلي ودعم التصدير.

[1]-زبيري رابح، **الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، معهد علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996، ص46.

[2]-حسن سمير عشيش، **التحليل الائتماني ودورة في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، ط1، دار المجتمع العربي، عمان، 2008، ص23.

وبالتالي فأن برامج التنمية الفلاحية تؤثر في زيادة الناتج الفلاحي من حيث التوسع الأفقي أو الرأسي، مما يترتب عليه زيادة العديد من النشاطات التكميلية كالتمويل الفلاحي باعتباره أحد الصور لرأس المال الضرورية، حيث تتوقف أغلب العمليات الزراعية على مدى توفر التمويل اللازم في الوقت المناسب.

وتتوقف كفاءة سياسة التمويل على ميكانيكية توزيع القروض وحجم رأس المال المخصص للعمليات التمويلية الفلاحية من ناحية وطبيعة استخدام رأس المال التمويلي في العمليات الزراعية من ناحية أخرى.

و لتكون سياسة التمويل ناجحة وفعالة يجب أن تراعى النقاط التالية[1]:

- تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض المناسب حتى يؤدي الى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي الى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض.
- أخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لأن إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة.
- منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية، ذلك لأن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وهذا يقيد من طاقاتهم على الاقتراض.
- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من القروض و استخدامها في الوقت المناسب.
- يجب على الفلاحين مهما كأنت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسة الإقراض يمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم أساليب الإنتاج الحديثة سواء عن طريق تنويع الإنتاج ا لفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.
- يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

[1]- دلال بن سمينة، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000)دراسة حالة بنك BADR-** وكالة بسكرة- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2112،ص 32.

- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها كما أن وظيفة البنوك تتوقف علي منح القروض فقط و أنما يجب امتدادها إلى متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.
- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع.
- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيراد يكفي لتسديد القرض ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.[1]

[1]- دلال بن يسمينة، المرجع السابق ص33.

المبحث الثالث: استراتيجية وعقبات التنمية الفلاحية.

المطلب الأول: استراتيجية التنمية الفلاحية .

استراتيجية التنمية الزراعية تعني توفير أهم الإجراءات التي يجب إتباعها لتحقيق المظاهر التنموية المرغوبة في أنشطة القطاع الزراعي وصولا لإحداث تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مستوى الاقتصاد الوطني لأي دولة. كما تعني هذه الإستراتيجية كيفية تنفيذ إجراءات التنمية وصولا لتحقيقها .تعتبر استراتيجية التنمية الزراعية جزء أساسي من استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة وذلك لأن القطاع الزراعي يعتبر احد القطاعات الرئيسية في كثير من الدول وبالتالي فأن تنمية هذا القطاع سوف تؤدي بالضرورة إلى زيادة إجمالي الناتج القومي للدولة مما يعني ارتفاع مستوى المعيشة لإفراد المجتمع ومساعدة ميزان المدفوعات لمواجهة متطلبات استيراد السلع الصناعية وسلع وسائل الإنتاج اللازمة للتنمية الشاملة

لابد من وجود استراتيجية تنموية للقطاع الزراعي تعمل على استمرار معدلات النمو في الاقتصاد الوطني ككل، وإذا لم تتم المحافظة على معدلات نمو الاقتصاد الوطني بل وحتى زيادة هذه المعدلات ما أمكن فأن مصير أي استراتيجية تنموية هو الفشل وبالتالي لن يحقق الاقتصاد الوطني أي نمو وسيبقى متخلفا .

من أهم الاستراتيجيات التنموية استراتيجية النمو المتوازن و استراتيجية النمو الغير متوازن. الأولى تعني أن تكون برامج التنمية شاملة لكافة قطاعات الاقتصاد علي أن يتم توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المختلفة كل حسب حاجته وذلك لأن قطاعات الاقتصاد المختلفة تتشابك مع بعضها البعض، ولأن كل قطاع من قطاعات الاقتصاد يمثل سوقا لناتج القطاعات الأخرى فأن توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني تجعله قادرا على التغلب على كثير من عوائق النمو مما يؤدي إلى أن يكون هذا الاقتصاد قويا بكافة قطاعاته وذلك من خلال عملية تنمية تراكمية وذاتية تقوي ذاتها بذاتها. أما استراتيجية النمو الغير متوازن فتعني أن يتم التركيز على تنمية قطاع رئيسي في الاقتصاد من قبل الدول وذلك بسبب قلة الموارد المالية للاستثمار في القطاعات المختلفة لذا يتم التركيز على قطاع رائد يعمل على جذب القطاعات الأخرى في الاقتصاد نحو التنمية وذلك بعد نموه وقوته وبهذا تتحقق التنمية لكافة قطاعات الاقتصاد[1]

[1]- علي جدوع الشرفات، المرجع السابق، ص348.

يلعب حجم القطاع الزراعي وأهمية هذا القطاع في الاقتصاد ككل دورا مهما في تحديد استراتيجية التنمية الملائمة لهذا القطاع فإذ كأن القطاع الزراعي كبيرا ويضم إمكانيات واسعة فأن الإستراتيجية المثلى لتنميته هي النمو المتوازن حيث يؤدي نمو كل من القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى إلى وجود علاقات تبادلية بين هذه القطاعات تؤدي إلى نمو كل منها جنب إلى جنب فمثلا تنمية القطاع الزراعي تؤدي إلى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما يعني مما يعني زيادة الدخل لهؤلاء وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي.

بسبب ارتفاع القوة الشرائية للعاملين في القطاع الزراعي، وبنفس الوقت تنمية القطاع الزراعي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى نشوء أنشطة صناعية تتبع القطاع الصناعي ولكنها ترتبط بالقطاع الزراعي كصناعات الأغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية وغير ذلك من الصناعات.

هذا التبادل بين القطاعين الزراعي والصناعي بحيث يكون كل منهما سوقا للآخر ما هو إلا محصلة نهائية للاستثمار في القطاعين معا بالإضافة إلى الاستثمار في القطاعات الأخرى غير هذين القطاعين. في المحصلة نجد أن استراتيجية النمو المتوازن هي الإستراتيجية المناسبة لتنمية القطاع الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني لأي دولة [1]

المطلب الثاني: محددات التنمية الفلاحية

محددات التنمية الفلاحية هي تلك العقبات التي تعترض تنمية القطاع الفلاحي مما يحد من تقدمه وتطوره وبالتالي تأثر الاقتصاد الوطني سلبيا بوجود مثل هذه العقبات .

هذه العقبات تختلف باختلاف الدول والمجتمعات بالرغم من وجود أساس مشترك لهذه العقبات. عموما تقسم هذه العقبات إلى ثلاثة عقبات رئيسية هي:

1- العقبات الاقتصادية: هذه العقبات تعاني منها غالبية الدول النامية وأهمها انخفاض الإنتاجية في مختلف أنشطة القطاع الزراعي بسبب تدني مستوى التقنية المستخدمة وسوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذا القطاع مما يعني انخفاض مستوى الدخل لهذه القوى. كل هذا يؤدي إلى قلة التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الزراعية وبالتالي عدم الوصول إلى المستوى المطلوب من التنمية الزراعية.

[1]-علي جدوع الشرفات، المرجع السابق، ص349.

2- العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية: إن عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقا كبيرا أمام عملية التنمية، لذا فأن السعي لوجود مثل هذا الاستقرار السياسي في الدول يوفر بيئة قادرة على إدارة موارد الاقتصاد بحيث تدور عجلة التنمية ككل ومنها عجلة التنمية الزراعية بالإضافة إلى هذا الجانب فأن للجانب الاجتماعي أهمية في تحقيق التنمية المطلوبة، فكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية تقف حائلا أمام الوصول إلى التنمية فانخفاض الإنتاجية بسبب الجهل في أساليب الإنتاج الحديثة انعكاسا لمستوى علمي متواضع وعدم وضع الكفاءات العلمية في مكانها المناسب لتساهم في عجلة التنمية بشكل سليم.

3- العقبات التقنية والتنظيمية: عدم نقل التقنية الحديثة إلى القطاع الزراعي يؤدي بشكل أو بأخر إلى دفع هذا القطاع إلى التأخر وعدم النمو مقارنة مع القطاعات الزراعية في الدول التي تتبنى التقنية الحديثة في الإنتاج ونقل التقنية الحديثة من الدول المتقدمة على أسس صحيحة تساهم في دفع عجلة التنمية للإمام والوصول إلى مستويات متقدمة منها. وبالإضافة إلى الجانب التقني فأن تردي وضع الجانب التنظيمي والإداري وإتباع الأساليب الإدارية المعقدة وتبني الروتين والبيروقراطية يؤدي إلى عدم وصول الاقتصاد ككل إلى مستوى عال من النمو أو حتى تحقيق مستوى معقول من هذا النمو.[1]

المطلب الثالث: حلول التنمية الفلاحية.

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي وذلك من خلال ما يلي[2]:

- تكوين الفلاحين و الإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع.
- ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات أن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد و التالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره.
- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض.

[1]- رفعت لقوشة، **قراءة في مفهوم التطور**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998، ص11.

[2]- باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة الجزائر، 2003، ص109.

- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض أنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين و إلغاء الاحتكار.
- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك أن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى أسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة.
- العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحديد أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة أغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.
- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه يتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.[1]

[1]- عجام ميثم صاحب، المرجع السابق، ص30.

خلاصة: يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا من حيث:

- مساهمته في توفير مناصب الشغل لإفراد المجتمع.
- توفير الغداء والمواد الأولية لبقية القطاعات الحساسة .
- كما يلعب دورا هاما في ترقية الصادرات والحد من الواردات .

إذ يواجه هذا القطاع تحديين رئيسيين هما:

- من جهة ,المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي .
- ومن جهة أخرى العامل الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي الوطني,

إذ لا يمكن الحديث عن التنمية الفلاحية بمعزل عن التنمية الاقتصادية ,فالقطاع الفلاحي هو قطاع اقتصادي مرتبط بباقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى فهو يؤثر فيها و يتأثر بها .

إذ تعتبر السياسات الفلاحية بمختلف أنواعها احد أهم الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة ودلك لما توفره من الزيادة الحقيقية في تطوير القطاع الفلاحي .

الفصل الثاني

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد: تعتبر التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها ,ولتجسيد هده العملية يتوقف على عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لأخر ومن بلد لأخر، و هي مفهوم كثر الحديث عنه خاصة من طرف الدول النامية و لذلك فقد اكتسبت في هذا القرن اهتماما كبيرا من طرف كل دول العالم.

لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، و البحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.

ومن خلال هدا الفصل سوف نتطرق الى التنمية الاقتصادية حيث سنبرز ماهية التنمية ومستوياتها ومختلف الاستراتيجيات المتبعة ومؤشرات قياسها .حيث تطرقنا الى :

المبحث الاول:ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني :استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة احتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في العالم منذ الحرب العالمية الثانية ,كما أصبحت دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الاقتصاد العالمي وبدأت تستحوذ على اهتمام الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية و أهدافها.

1-تعريف التنمية الاقتصادية: اختلف المهتمون بمفهوم التنمية الاقتصادية Economic Devlopement بشكلها العام في تعريف هذا المفهوم و لعل ذلك حسب شمول مفهوم التنمية لجميع مجالات الحضارة و التي أهمها المجال الاقتصادي، و في هذا المجال تشمل التنمية تطوير جميع أجزاء النظام الاقتصادي كما تشمل تعديل العلاقات التي تربط العناصر مع بعضها البعض.

و فقد عرف البعض التنمية الاقتصادية بأنها عبارة عن عملية تؤدي الى زيادة الدخل القومي و بالتالي زيادة دخل الفرد و تحقيق نمو كبير في القطاعات الاقتصادية المختلفة وصولا الى التقدم و ازدهارها و اعتبر البعض أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا الزيادة في الناتج القومي خلال فترة معينة من الزمن نتيجة لوجود تقدم تكنولوجي و فني الوحدات الإنتاجية القائمة أو الوحدات الإنتاجية المراد أنشاؤها.[1]

كما عرف آخرون التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة الإجراءات الموجهة لتعديل هيكل الاقتصاد القومي لدولة ما بهدف زيادة دخول الأفراد عبر فترة زمنية معينة .[2]

وحدد آخرون أن التنمية الاقتصادية كعملية يدخل فيها الاقتصاد لبلد ما مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي. ومن أهم تعريفات التنمية بأنها " عملية تغيير مقصود و مخطط له بعناية لجميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية السائدة في مجتمع ما يتسم بسمة عدم التطور في هذه المجالات بهدف الوصول الى مستويات أفضل من حيث الكم و النوع لإشباع و تلبية الحاجات الأساسية لأفراد هذا المجتمع .[3]

و من التعريفات الشائعة و المعتمدة للتنمية من قبل هيئة الأمم المتحدة ذلك التعريف الذي يبين أن التنمية ما هي إلا " مجموعة من الوسائل المستخدمة بتضافر جهود الأفراد و الحكومات لتحسين مستوى الحياة لهؤلاء

---

[1]- سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية دراسة ومفهوم شامل**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص100.

[2]-مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** ، دار وائل للنشر ، الأردن، ص131.

[3]- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ص184.

الأفراد اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و من استعراض التعريفات السابق نجد أنها ترتكز على أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية تحول في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة و غير المرغوب فيها إلى أوضاع أفضل.[1]

هذه التعريفات و غيرها تعطي دلالات مهمة عن مفهوم التنمية الاقتصادية أهمها أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية تشمل جميع مجالات الحضارة الإنسانية ترتبط بإيجاد ظروف جديدة و متطورة في هذه المجالات من خلال إجراءات تحقق نقل هذه المجالات من واقع التخلف الى واقع التقدم ، و تحقيق أهداف البرامج التنموية الاقتصادية يجب إيجاد تنمية اجتماعية موازية لهذه التنمية الاقتصادية .

و وفق مفهوم الدول النامية يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها " العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج إجمالي ممكن بحيث يؤدي ذلك الى بناء علاقات إنتاجية تؤدي الى تحقيق العدالة الاجتماعية "[2]

هذا التعريف للتنمية الاقتصادية يولي الجانب الاجتماعي الأهمية المطلوبة جنبا الى جنب مع الجانب الاقتصادي و مما سبق نرى أن التنمية ما هي إلا مفهوم شمولي يشكل الاقتصاد عموده لفقري .

أهداف التنمية الاقتصادية: تتمثل في زيادة الدخل القومي والارتفاع بمستوى المعيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية مع تعليل تركيب هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاع الصناعة والتجارة و تلك الأهداف هي في واقع الأمر بمثابة علاج المشكلات الناتجة عن الخصائص الأساسية التي تتمثل في الاقتصاديات الدول الفقيرة و هي أنها: [3]

- دول منتجة للمواد الأولية و بعضها قابل لنفاذ
- تواجه ضغوطا سكانية و ارتفاع معدلات المواليد
- تمتلك مواد طبيعية لم يتم تطويرها نظرا لضعف الاستثمارات خاصة بالبنية التحتية
- العجز في رأس المال نتيجة ضغط التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدخرات.
- ميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها مما يجعل هذه الدولة عرضة للتقلب الاقتصادي و تأثرها الدورات الاقتصادية العالمية.

[1]–حربي محمد، **التنمية الاقتصادية ومفاهيم وتجارب**، ط1,دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص120.

[2]– محمد عبد العزيز عجمية، **محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص64-65.

[3]–جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2000، ص77

- الخلل البنائي لإفراد المجتمع من حيث انخفاض مستوى الدخول و سوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية و ضعف الإنتاجية و انتشار الفساد الإداري و عدم الشفافية و اختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة للاحتكار ثم الطغيان السلطوي و الاستبداد فضلا عن ذلك فهناك الدولة غنية الموارد فريدة الموقع و ذات موروث الثقافي و الحضاري و لكنها فقيرة بفعل الفساد و الاستبداد و تحالف رأس مال غير المال مع غاسلي الأموال و المهربين و المتهربين[1]

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية.

و يمكن شرح أهمية التنمية الاقتصادية من خلال أمرين هما [2]:

1- التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية و التقنية مع الدول المتقدمة، هناك عوامل اقتصادية و غير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة، و التي مازالت متأصلة و متزايدة في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان النامية ، و يمكن إيجاز هذه العوامل الاقتصادية و غير اقتصادية في المجموعتين.

1-1 مجموعة العوامل الاقتصادية : وتتمثل في

- التبعية الاقتصادية للخارج .
- سيادة نمط الإنتاج الواحد .
- ضعف البنيان الصناعي .
- ضعف البنيان الزراعي .
- نقص رؤوس الأموال .
- انتشار البطالة بأشكالها المختلفة و بخاصة البطالة المقنعة.
- انخفاض متوسط دخل الفرد و مستوى المعيشة.
- سوء إدارة المنشأة و عدم كفاءة الجهاز الحكومي .

[1]- جمال الدين لعويسات، المرجع السابق، ص78.

[2]- حسين درويش العشري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت,لبنان,1979 ص23.

- استمرارية أزمة المديونية الخارجية[1]

2-1 مجموعة العوامل غير اقتصادية وتتمثل في :

- الزيادة السكانية الهائلة.
- انخفاض المستوى الصحي.
- سوء التغذية.
- انخفاض مستوى التعليم.
- ارتفاع نسبة الأميين.

تمكن هذه الأوضاع الاقتصادية و غير الاقتصادية تدريجيا بإحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية حقيقة تعتمد اعتمادا كبيرا على رؤية و استراتيجية مدروسة وواضحة .

2- التنمية أداة الاستقلال الاقتصادي : التنمية الحقيقية لابد و أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي و ليس أساس تبعيته ، و هذا و نود أن نؤكد هنا أن مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عنه انقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها و آليات المشار إليها ، بل أن التعامل التكنولوجي و المالي و نوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها ، كل ذلك يزيد و يعمق من روابط تبعية الأقطار المختلفة و التي توارثت من فترة ما قبل الاستقلال ، هنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة ، أي بإحداث تنمية حقيقة تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا من خلال تخطيط سليم و إدارة سليمة ذات كفاءة بعيدة عن الفساد بكل أشكاله.[2]

كما تعريف أخر لأهمية التنمية الاقتصادية بحث تمكن الأهمية الكبرى للتنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم بأنها من أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي و الابتعاد عن التبعية الاقتصادية أولا ثم التبعية بأشكالها المختلفة نتيجة تحقيق التقدم و النمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها، كما أن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة[3]

[1]- محمد العماري، **التنمية الاقتصادية والتخطيط**، مطبعة دار الحياة ، دمشق ,سوريا,1969، ص826.

[2]-عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية**، دار حافظ للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص45.

[3]-سليم زياد رمضان، **أساسيات في الإدارة المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط4، الأردن، 1997.ص59

دخول هؤلاء الأفراد و توفير فرص عمل لمن لا يعمل منهم، و سينعكس ذلك بلا شك على المستوى الصحي و التعليمي لهم كما تعمل التنمية الاقتصادية على توفير السلع و الخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة.كما تعمل على تحسير الفجوة الاقتصادية و الاجتماعية بين طبقات المجتمع مما يؤدي الى استقراره اجتماعيا و سياسيا . أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلى و تحقيق التطور الاقتصادي المنشود .[1]

و لاشك بأن لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية فائدة كبرى فيما يتعلق بتقليل الفجوة لاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة ، التي ما كانت لتوجد لولا وجود مجموعة من العوامل التي سادت في فترات معينة و ما يزال بعضها سائدا ليقف عائقا أمام التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم و منها دول عالمنا العربي .من هذه العوامل ما هو اقتصادي بالدرجة الأولى كالتبعية الاقتصادي للدول الأخرى و ضعف البني التحتية في مجالات الاقتصاد المختلفة و ضعف و عدم وجود المواد الطبيعية المعززة للتنمية الاقتصادية وغيرها من العوامل أو قد تكون عوامل غير اقتصادية تتعلق بالمجالات الديمغرافية و الصحية و التعليمية و غيرها .[2]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية: تطرح فكرة التنمية و أنها ضرورة القياس سواء الصياغة السياسات والخطط و تحديد أهداف أو لتقييم النتائج ، ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية ، فأن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي الى المؤشرات الاجتماعية و الأدلة المركبة كدليل للتنمية البشرية .[3]

وعلى الرغم من الاستعمال المكثف في الأدبيات لمصطلح مؤشر ، فأنه لا يبدو معرفا بشكل وافي فالقواميس تعرف المؤشر بأنه الذي يشير الى شيء أخر لكن بالاستعمال الفعلي كثيرا ما يتم الخلط بين الإحصاءات و المتغيرات و المؤشرات و لكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي (مؤشر التنمية) عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها ، و يمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشرا و كاملا لعامل مخصوص من التنمية و يكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن جانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها.[4]

---

[1]-سليم ياسين، **التنمية الاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ط 1، 1970/1969، ص 76.

[2]- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.ص86.

[3]- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ص51

[4]-أحمد عارف العساف، المرجع السابق،ص52.

و بذلك فللتنمية مؤشرات قياس لابد من تصنيفها وهي على النحو التالي:

1- المؤشرات الاقتصادية: تصنف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد. ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات. وابرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي GNPأو GDP الكلي أو للفرد.[1]

و قد ظهرت في وقت مبكر عيوب استخدام الناتج الإجمالي للفرد GNP PC لمؤشر عن التنمية الاقتصادية. و جرت محاولات لتصحيح هذا المقياس و تسويته Hicks et streeten ويتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية و كأن **كولن كلارك** من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باستعمال تكافؤ القوة الشرائية (ppp) الذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك.[2]

2- المؤشرات الاجتماعية: ظهرت حركة المؤشرات في الاجتماعية أواخر الستينات لمعالجة المؤشرات المتعارف عليها للتعبير على الوقائع و التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية و منها:

- تخطيط التنمية و تقييم التقدم في تحقيق أهدافها و دراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة. و توجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد و الأسر مثل تلبية الحاجيات الأساسية و توفير النمو و الرفاهية.[3]
- تمتاز تلك المؤشرات عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل، وبأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط، و أخيرا أنها تشير إلى فجوة التأخر. إذ بينما يتبع GNP\ PC ترتيبا تصاعديا من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى فأن بعض المؤشرات الاجتماعية يمكن من حيث المبدأ أن لا ترتبط بفقر البلد

[1]-حبيب عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النشر، ط 2، جدة، 1978.ص219.

[2]- عبد الرحيم بواد قجي، **التنمية الاقتصادية**، المطبعة الجديدة، ، دمشق ،1977.، ص196.

[3]- عبد الرحيم بواد قجي، المرجع نفسه، ص198.

و هكذا يختلف معنى الفجوة التأخر و سد الفجوة في جوانب معينة كمعرفة القراءة و الكتابة ، و وفيات الأطفال يكون أسرع مثالا عن فجوة الدخل و يمكن تحقيقه عن مستوى منخفض لمعدل الدخل الفردي .(1)

- على الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية تتفادى مشكلات الصرف و التثمين فأنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية و الزمنية بسبب اختلاف التعاريف المستعملة في جميع الديانات أو استنادها الى مسرح بالعينة المحدودة الحجم أو بسبب طرق جميع البيانات غير الدقيقة .
- أن مصطلح مؤشرات اجتماعية نفسه يستعمل بغموض و يشمل طيفا من المؤشرات البشرية و الاقتصادية والاجتماعية و التقنية و السياسية ، و قد اختلطت الحاجة الى استعمال GNP كمؤشر للتنمية الاقتصادية مع البحث عن مؤشرات لجوانب أخرى من التنمية .

3- مؤشرات الحاجة السياسية : نتيجة للقصور في أداء GNP لدوره في قياس التنمية جرت محاولات عديدة لتلاقي ذلك القصور و تنوعت اتجاهاتها و منهجيتها من تصحيح GNP الى استحداث المؤشرات الاجتماعية و منظومة الحسابات الاجتماعية و الأدلة المركبة للتنمية و قد يبين هايكس و ستريتين أن منظومات الحسابات الاجتماعية التي يمكن أن تدمج المؤشرات الاجتماعية عبر مفهوم موحد و كذلك تحسين GNP ليصبح مقياس رفاه هي محاولات تفتقد الأساس المنطقي و تنتج خلط في المفاهيم [2]. يتطلب تبني مقاربة الحاجات الأساسية في التنمية صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات و قياس التصورات في إشباعها و تحديد الأهداف في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار فني محدد . و هناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجة الأساسية أهمها:

- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري و المنطقي، أي خارطة للحاجات الأساسية.
- أدلة لقياس الاستهلاك أو بنود الاستهلاك الأزمة لتحسين الرفاه المستهدف و الكلي .
- نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدف و قياس التغيرات في مستويات دخل الفرد .
- قياس جهود منظومات الخدمات العمومية (تقديم و توزيع و كفاءة) قياس عرض بعض السلع و الخدمات المرتبطة بالحاجات الأساسية لمواجهة الاستهداف و معرفة النسب المئوية من السكان التي هي فوق أو تحت المعايير لدينا.

[1]-عبد الرحيم بواد قجي، المرجع السابق، ص199.

[2]-عمرو محي الدين، **قضايا التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.، ص73.

- تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي ،و السرعة التي يتم فيها ردم الهوة أو اتساعها ، وتحديد أنماط تأثير المعايير الدولية للرفاه و تقسيم البلدان وفقا لذلك و تقييم اثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح.[1]

4- مؤشرات الأدلة المركبة : تبين كمية الأعمال الكبيرة المكرسة للأدلة المركبة الحاجة الى رقم وحيد سريع التناول و سهل الاستعمال على غرار GNP\pc ليكون مؤشرا خاما في التنمية الاجتماعية و بعض هذه الأدلة أعدته جهات علمية و دولية و بعضها من إعداد مجلات متخصصة .[2]

و قد أنشأ مقياس مفرد عن ظروف المعيشة هو الدليل الدولي للمعاناة الإنسان(the international human sufforing index) متضمنا عشرة مقاييس عن الرفاه البشري بما فيها الدخل، وفيات الأطفال ، التغذية و عدم أمية الكبار و الحرية الشخصية Camp speidel.1987 في (Srinivasan 1994). نشير فيما يلي الى أعمال متفاوتة في المنهجية و الاهتمام و التركيب كأمثلة عن الجهد الواسع المبذول في هذا الميدان .

4-1 دليل مستوى المعيشة: قسم دراسة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية Drewnouski et scott مجال مستوى المعيشة الى مكونات من الحاجات الأساسية التي يشكل إشباعها إسهاما في المستوى العام للرضي المعبر عنه في مستوى المعيشة . و هذه الحاجات إما فيزيائية كالتغذية و السكن والصحة أو ثقافية كالتعليم و الترويح و الأمن .[3]

4-2 دليل نوعية الحياة: يعتبر من اقل المؤشرات المركبة عن التنمية أو نوعية الحياة من حيث عدد المتغيرات و يشبه في ذلك دليل التنمية البشرية و قد وضع في هذا الدليل استجابة الى الشعور بأنه على الرغم من سرعة نمو البلدان الفقيرة اقتصاديا فأن النمو الاقتصادي قد لا يتمكن من تقديم زيادات هامة في مستويات الدخل المطلقة للفرد ، فالدولة ضعيفة الدخل و تحت أفضل الظروف المواتية يمنها التطلع لرفع دخولها الحقيقية للفرد من متوسط نحو 150 دولار الى 327 دولار بين 1975 و 2000 و هو أمر لا يطمئن عن قدرة بلدان العالم من تحسين شروط الحياة لسكنها الأكثر فقرا ، فالدخل لا يعبر بالضرورة عن نوعية الحياة .[4]

---

[1]-عمرو محي الدين، المرجع السابق، ص74.

[2]-نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007.ص28.

[3]- يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 1992،ص31.

[4]- يوسف صايغ، المرجع نفسه، ص32-33.

4-3 دليل الصحة الاجتماعية: مع أن هذا الدليل الذي قام بتطويره (Miningoff) خاص بالصحة الاجتماعية في المجتمع الأمريكي، إلا أنه يمكن الاستئناس به لوضع أدلة لدول أخرى أو لتطوير دليل عام[1]. يتضمن الدليل خمس مكونات رئيسية تتعلق بالفئات العمرية ، يضم كل منها عدة مكونات كما هو مبين في لجدول التالي :

الجدول رقم (02-01): دليل الصحة الاجتماعية حسب الفئات العمرية

المكونات	المكونات الفرعية
الأطفال	- وفيات الأطفال - الإساءة الى الأطفال - الأطفال في الفقر
الشباب	-انتحار المراهقين - استعمال المخدرات -تسرب من المدارس الثانوية
البالغين	-البطالة -الكسب الأسبوعي المتوسط -تغطية الضمان الاجتماعي
المسنين	-الفقر لدى الفئة من 65عاما فأكثر -ما يدفعه هؤلاء (+65) من حسابهم لتكاليف الصحة
كل الأعمار	-الانتحار - وفيات حوادث الطرق بسبب تناول الكحول -تغطية قسائم الغذاء -إمكانية الحصول على الإسكان المناسب -الفجوة بين الأغنياء و الفقراء

المصدر: يوسف صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 1992،ص31.

[1]- يوسف صايغ، المرجع نفسه، ص34.

4-4 الدليل العام للتنمية :من بين أعمال الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية . Unrisef الهادفة الى دراسة مؤشرات التنمية و إعداد دليل مركب عنها. و نذكر دراسة (Mr/ Graanahan 1985) التي استعملت أرجعة طرق في اشتقاق الدليل العام للتنمية بدأت الدراسة ب 100 متغير ثم إنقاصها بسلسلة من المعالجة الى 73 ثم الى 60 ثم الى تشكيل 40، مؤشرات سميت مستودع المؤشرات وضعت عن 120 بلدا في بنك معلومات معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية[1] و من هذه المؤشرات تم انتقاء 19مؤشر سميت المؤشرات النواة التي استعملت في تشكيل الدليل العام للتنمية .

4-5 دليل التنمية البشرية : لقد حظي دليل التنمية البشرية الوارد في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 بانتشار كبير لا سابق له و باهتمام أكاديمي و إعلامي ، لكن هذا الاهتمام الواسع لم يمنع من الانتقاد ، فقد أنتقد الدليل من العديد من البلدان النامية لاعتباره منحازا الى القيم الغربية ، كما وحدت بعض الدول النامية الحديث عن حقوق الإنسان فيها محورا قد يستعمل ، إضافة الى جملة أخرى من الشروط الاجتماعية و البيئية ، من جانب البنك الدولي و البنوك الغربية لتقييد القروض لها ، و قد اعترف محبوب الحق ، الأب الروحي للتقرير بأنه قابل عداء شديد في أعماله عن دليل التنمية البشرية من اقتصاد في الأمم المتحدة و المكتب الإحصائي فيها .[2]

5- أبعاد التنمية: مما تقدم يتضمن لنا بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة و متعددة تشمل الآتي:

5-1 البعد المادي للتنمية :Dimonsion of Material Develepement

يستند هذا البعد على أن حقيقة التنمية هي نقيض للتخلف، و بالتالي فأن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سهام التخلف و اكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة. أن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ تراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الإداري للعمل ، أي للتحول من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية ، و على النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي ، و تكوين السوق الداخلية ، و هذا ما يعرف بجوهرة التنمية . فالبلدان المتخلفة تحتاج الى تحقيق عدد من العمليات لكي تتحقق التنمية و هذه العمليات هي [3]

[1]-يوسف صايغ، المرجع السابق، ص58.

[2]- ا يوسف صايغ، لمرجع نفسه، ص59.

[3]- نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسات شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2001، ص499.

- تحقيق التراكم الرأس مالي
- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل
- سيادة الإنتاج السلعي
- عملية تكوين السوق القومية

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا . ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي الى تنويع الهيكل الإنتاجي ، ولهذا فأن التنمية هي المفهوم الشامل و الواسع لعملية التصنيع . و معلوم أن عملية التصنيع تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها ثورة صناعية، و تهيئة القاعدة الصناعية ، و ارتفاع مستوى التراكم الرأس مالي و خلق الأطر الملائمة لإحداث تغيير في البنيان الاجتماعي [1].

5-2البعد الاجتماعي للتنمية Dimonsion of developement : لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى و هي الجوانب الاجتماعية، الثقافية و السياسية . و قد يترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران:

-المرادفة بين التنمية و التحديث .(Modernization) و التحديث هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و التي تطورت في أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر و التاسع عشر [2].

- و هو تحقيق التنمية بالانتشار ، حيث شجع رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا و رأس مال و المهارات و القيم و التغييرات في الأنظمة القائمة ، أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغييرات الهياكل الاجتماعية و اتجاهات السكان و المؤسسات القومية و تقليل الفوارق في الدخول و اجتناب الفقر المطلق. وقد تغيرت نظرت الفقر في عقد الستينات و أصبح ينظر إليها بأنها مرتبطة بالبطالة ، و أصبح هدف التنمية إشباع الحجات الأساسية . و بهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها هي تنمية الإنسان.

5-3 البعد السياسي للتنمية Political dimonsion of development: إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، و حلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال. أن التنمية تشترط التحرر و الاستقرار

[1]-نعمة الله نجيب إبراهيم، المرجع السابق، ص450.

[2]- نعمة الله نجيب إبراهيم، المرجع السابق، 451.

الاقتصادي ، و تتضمن البعد السياسي للتنمية و التحرر من التبعية الاقتصادية الى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة .

فإذا كأن الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة المصادر الأجنبية بالرأس المال و التكنولوجيا ، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة الإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود الى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية .[1]

5-4 البعد الدولي للتنمية International Dimension du Développement: أن فكرة التنمية و التعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المتجمع الدولي و قادت الى تبني التعاون على مستوى الدولي و الى ظهور الهيئات الدولية ، كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و لهذا قد أطلقت هيئة الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الأول و الذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي [2] يبلغ 7% كما شهد عقد التسعينات نشأة منظمة اللغات GATT إي الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية ، و كذلك نشأة منظمة الأونكتاد UNCTAD أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية . و تهدف هذه المنظمات جميعها الى تحقيق العلاقات الدولية أكثر تكافؤا. ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980 مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ 6% . الا أن مساعي كل هذه الجبهات و المنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية . و لهذا نجد أن التفاوت في الدخول فيما بين الدول الغنية و الفقيرة يزداد على مر الزمن.

5-5 البعد الحضاري للتنمية The Cultural Dimension of Développent :اشرنا سابقا بأن مفهوم التنمية واسع يشمل كل جوانب الحياة و يفضي الى مولد حضارة جديدة و يعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية. فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الأنس أنية.[3]

[1]-نعمة الله نجيب إبراهيم المرجع نفسه، ص453.

[2]-نعمة الله نجيب إبراهيم المرجع نفسه، ص454.

[3]-نعمة الله نجيب، المرجع نفسه، 454.

6 – مستلزمات التنمية الاقتصادية: تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها مايلي:

6-1 تجميع رأس المال: يشير معظم الاقتصاديين الى أهمية عملية التجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية وهذه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك، وكذلك وجود قدر من الادخار النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات. وأن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد و الجهات المختلفة ، و توفير المستثمرين إضافة الى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها بحيث يتم استخدام المدخرات الحقيقة و النقدية من اجل إقامة الاستثمارات ذلك أن عملية توفر الموارد المالية ، ووجود الادخارات ، و توفر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى ذلك لا تكفي حتى إذا توفر غرض نقد تام المرونة لإقامة الاستثمارات ، ما لم تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالموارد الخام ، و القدرات البشرية و المستلزمات المادية الأخرى الأزمة لإقامة الاستثمارات ، وفي حالة هدم توفر ذلك فأن ذلك نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق حالة التضخم بدلا من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد ، إذ من المهم أن تقاس و تعبر عن الموارد التي ينبغي استخدامها في إطار برامج التنمية ، أي الخدمات المحلية و الأجنبية و الموارد و المعدلات الضرورية مباشر لتنفيذ البرامج ، أو المزيد من السلع والخدمات التي سيزداد الطلب عليها بصورة غير مباشرة بفعل الأنفاق الإنمائي[1] .

إضافة لما سبق ، فأن مما يلاحظ ارتفاع معدلات نمو السكان في البلدان النامية و افتقارها الى المواد الحقيقية الكافية الأزمة لإقامة المشروعات الاستثمارية ، الأمر الذي يجعل قدرتها على تكوين رؤوس المال ضعيفة ، و يجعل ما يتحقق من تكوين رأس المال لديها لا يكفي للحصول على زيادة واضحة في صحة الفرد الواحد فيها من رأس المال ، أن لم ينعدم مثل هذه الزيادة ، بحث تبقى هذه الحصة ثابتة ، و إذا ازدادت بمقادير منخفضة ، كما أن هذه البلدان تتسع حاجاتها لتكوين رأس المال نظرا لسعة حاجاتها الى إقامة المشاريع . الجديدة في القطاعات المختلفة ، و خاصة في المشاريع الصناعية و كذلك الحاجة الى تكوين رأس المال لتوفير البناء التحتي اللازم، وتوسيع استخدام رأس المال في المشروعات القائمة لتطويرها و توسيعها و زيادة كفاءتها الإنتاجية .[2]

أن الحاجة لتكوين رأس المال يجري تقديرها على أساس تقدير معدل نمو السكان و تحديد معدل النمو في الدخل القومي المستهدف، و كذلك تقدير نسبة رأس المال الى الإنتاج . أي النسبة بين الاستثمار و الإنتاج

[1]- الحاج الطارق، المرجع سابق، ص64.

[2]- الحاج الطارق، المرجع السابق، ص66.

الإضافي الذي يتم الحصول عليه نتيجة الاستثمار فإذا كأن معدل نمو السكان 1% و نسبة رأس المال الى الإنتاج 4% فأن نسبة الادخار من الدخل .و بالتالي نسبة الاستثمار من الدخل ينبغي أن تكون (4%) لمجرد الحفاظ على حصة الفرد الواحد من رأس المال ، و إذا أريد تحقيق معدل نمو في الدخل قدره (5%) اقتضى هذا أن تكون حصة الادخار من الدخل و كذلك الاستثمار بحدود(24%) و بما أن معدل نمو السكان في معظم البلدان المتخلفة هو بحدود (3%)، فهذا يعني أنه ينبغي في ظل افتراض معامل رأس المال الى الإنتاج(4\1)، ادخار و استثمار جزء منه الدخل قدره (12%) ، لمجرد الإبقاء على نفس حصة الفرد الواحد من رأس المال فإذا افترضنا أن نسبة الاندثار 3% من الدخل .

فهذا معناه إما يكون مطلوب استثماره سيكون بحدود 15% و إذا أرادت أن تحقق نمو في الدخل فعليها في هذه الحالة أن تدخر و تستثمر نسبة أكثر من 15% من دخلها و هو الأمر الذي تعجز معظم البلدان النامية عن تحقيقه.

ورغم أن محاولات تقدير رأس المال المطلوب قد تكون قليلة الفائدة و تواجه صعوبات كثيرة في الواقع العملي، إلا أنها يمكن أن تشير لنا بأن البلدان المتخلفة إذا أرادت أن يرتفع فيها الدخل الحقيقي بشكل أكبر، أي إذا أرادت أن تحقق تنمية أسرع و أوسع، فأن من الضروري عليها أن تعمل على تجميع مقدار أكبر بكثير من رأس المال بالمقارنة بما هو عليه الحال في الوقت الحاضر، إذا أرادت هذه البلدان أن تدفع اقتصادها إلى الأمام و أن تحقق التطور فيها. [1]

وإذا تم الأخذ بالمعنى الواسع لعملية تكوين رأس المال، بحيث يشمل رأس المال البشري فأن عليها أن توفر المزيد من الإمكانات للاستثمار في زيادة قدرات الأفراد التعليمية و في تدريبهم، و تحسين مستوياتهم الصحية وما إلى ذلك بغية تكوين رأس المال البشري الذي لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في تحقيق التنمية.

2-6 الموارد الطبيعية: اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا و حاسما في عملية التنمية و يربطون بين تحقيق النمو في الأقطار المتقدمة، مثل انجلترا و فرنسا و ألمانيا و أمريكا ووفرة الموارد الطبيعية في هذه الأقطار، في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، و يدللون على ذلك أن هناك بعض الأقطار. استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت

[1] – محمود يونس محمد، عبد النعيم مبارك، **في اقتصاديات التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص219.

الذي تمتلك فيه العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق التنمية لازالت دون المستوى المطلوب.[1]

رغم أهمية الموارد الطبيعية و توفرها لعملية التنمية، لكن الذي يلاحظ أن قدرة البلدان المتقدمة على التعويض عن النقص في توفير الموارد الطبيعية تفوق قدرة البلدان المتخلفة على ذلك و يعود السبب أساسا إلى أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور و التقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الإحلال و المبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث تحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر، وبما أن هذه البلدان تمتلك فن أنتاجي متطور، ولديها قدر واسع من رأس المال و ترتفع كفاءة العنصر البشري، فأنها يمكن أن تعوض عن النقص في الموارد الطبيعية كما أنها يمكن أن تنتج بدائل صناعية تعوضها عن بعض المنتجات الطبيعية لاستخدامها في العمليات الإنتاجية إضافة إلى أن قدرتها على التصدير تكون مرتفعة بسبب تطور جهازها الإنتاجي و مرونته، الذي يتيح لها التوسع و التنوع في الصادرات و بالتالي تزداد قدرتها على استيراد ما تحتاجه من الموارد الطبيعية التي تفتقر إليها.

إلا أن الوضع في البلدان النامية يكون مختلف عما سبق، إذ أن قدرتها على إحلال عنصر أنتاجي محل عنصر أنتاجي آخر ضعيف بسبب نقص رأس المال و تأخر الفن الإنتاجي و انخفاض كفاءة العنصر البشري فيها، إضافة الى أن قدرتها على التصدير ضعيفة بسبب ضعف جهازها الإنتاجي وعدم تنوعه و ضعف مرونته مما يؤدي الى ضعف قدرتها على استيراد ما تحتاجه من الموارد الطبيعية التي تفتقر إليها، كذلك ضعف قدرتها على أنتاج البدائل من المنتجات الصناعية.[2]

بالشكل الذي يمكن أن يعوضها عن المنتجات الطبيعية، الأمر الذي يؤكد مدى ضعف قدرة البلدان النامية على سد النقص في الموارد الطبيعية قياسا بالبلدان المتقدمة و خاصة إذا أخذنا بالاعتبار العوامل السياسية و الظروف التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية، و التي تحدد في كثير من الحالات قدرة البلدان النامية على سد احتياجاتها من البلدان الأخرى، و خاصة المتقدمة منها بسبب سيطرة الدول المتقدمة على هذه المجالات و ضعف تأثير الدول النامية فيها حتى المجالات التي يتم أنتاجها في الدول النامية ذاتها.[3]

---

[1]- محمود يونس محمد، المرجع السابق، ص220.

[2]-مهدي عطية مرحى الحبوري، **مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2002، ص385.

[3]-شارل هيل، جاريت جونز، **الإدارة الإستراتيجية مدخل متكامل**، ترجمة : محمد أحمد سيد عبد المتعال، إسماعيل علي سبيوتي، دار المريخ، الرياض، 2008، ص402.

إلا أن الملاحظ هو ارتباط الموارد الطبيعية يتصل بالزراعة بشكل أكبر من ارتباطها بالصناعة و نظرا لأن الموارد الطبيعية التي تحتاجها الصناعة يمكن توفير بدائل صناعية تعوض عن الطبيعية منها، كما تتوفر الإمكانات لاستيراد من الخارج، و خاصة بعد توفر و تحسن وسائل النقل و انخفاض تكاليفه، في حين أن الموارد الطبيعية في الزراعة من الصعب التعويض عنها ببدائل صناعية. أو استيرادها كما هو الحال في الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، رغم أن أنتاجها يمكن استيراده، و من المعروف أن التنمية الاقتصادية ترتبط بالصناعة بشكل أكبر من الزراعة، رغم أهمية الزراعة في هذه العملية. و بالتالي فأن ذلك يساعد على التخفيف من حدة أهمية الموارد الطبيعية كعامل حاسم في تحقيق التنمية. إضافة إلى ما سبق، فأنه لا توجد حالات لبلدان نامية تعاني من نقص مطلق في الموارد الطبيعية باستثناء بعض المناطق الصحراوية أو القطبية، و حتى في هذه المناطق توجد موارد طبيعية يمكن أن تستغل من خلال تطور المعرفة التقنية و الاكتشافات التكنولوجية الجديدة، ذلك لأن الإفادة من الموارد و الانتفاع منها يعتمد على هذه الجوانب، إضافة الى حالات الطلب إذ أن تطور المعرفة قد يؤدي إلى اكتشاف موارد جديدة، أو تطوير درجة الانتفاع من الموارد الموجودة .[1]

كما يكون مهما الإشارة في هذا الصدد الى معظم الأخطار النامية لا تعاني من شح في الموارد الطبيعية، حيث تمتلك الأقطار النامية قدرا واسعا منها، إذ أن معظمها تتوفر فيه أراضي زراعية خصبة للزراعية إلا أنها غير مستغلة، أو أن ما يستغل منها تعوزه الكفاءة التي يمكن أن ترافق هذا الاستغلال، و كذلك هناك قدر وفير من الثروات الطبيعية التي لم يتم اكتشافها بعد، أو أنها مكتشفة و لكن غير مستغلة، أو أن طريقة استغلالها غير كفؤ بحيث تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها، و لاشك أن ذلك مرتبط بالوضع الذي تعيشه هذه الأقطار، و الذي تعاني فيه من انخفاض قدرتها على رفع درجة انتفاعها من الموارد الطبيعية، المرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية و نقص رأس المال و انخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة و ما إلى ذلك و التي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية.

3-6 الموارد البشرية: أن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية ، و يأتي ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها ، و كون الإنسان غاية التنمية ، فأنه يتأتى من أن هدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي ، و رفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذك من خلال زيادة الإنتاج و تطويره ، و ضمان توزيعه بصورة عادية ، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيتأتى

[1]- شارل هيل، جاريت جونز، المرجع السابق، ص405.

من أن عملية التنمية توضح و تنفذ و تعطي ثمارها من خلال نشاط الإنسان، و أنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم و منفذ لها و بالتالي كمنتفع منها[1].

و كما كانت عملية التنمية تهدف فيها الى الارتفاع بمستوى الإنتاج الحقيقي ، و ضمان زيادته بشكل مستمر ، و بما أن نظريات التنمية الاقتصادية تربط الزيادة ، في الدخل الحقيقي بأربعة عوامل ، هي التراكم الرأس مالي و النمو السكاني و اكتشاف مواد جديدة و التقدم التكنولوجي ، لذا فأن دور الموارد البشرية يظهر واضحا في كل ذلك ، إذ أن التراكم الرأسمالي هو نتيجة لوجود سبق و أن بذلها الإنسان في الماضي ، كما أن الموارد الطبيعية تكتشف و تتطور و تستخدم من قبل الإنسان، و أن نمو السكان هو الأساس في نمو الموارد البشرية وكذلك التقدم التكنولوجي فأنه نتيجة لزيادة معارف الإنسان و قدراته و مهاراته ، و نتيجة التقدم العلمي والفني الذي يلعب فيه الإنسان دورا هاما و من ذلك تتبين بوضوح أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية ، و قد يكون من المناسب أن نشير الى أن الموارد البشرية تعني القدرات و المواهب و المهارات و المعرفة لدي الأفراد و التي يمكن أو يحتمل أم يكون قابلة للاستخدام في أنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك فأن عملية التخطيط للتنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية ينصرف الى تحقيق و ضمان استمرار التوازن دين عرض العمل و الطلب عليه و أن السلطات المسؤولة عن تخطيط المارد البشرية [2]ينبغي أن تهتم بإعداد الأيادي العاملة الأزمة في الأوقات و الأماكن المناسبة ذلك وفقا لمقتضيات الخطة أو المشروعات المعينة و ذلك لإمكان الحصول على أقصى كفاية إنتاجية لهذه المشروعات خاصة و أن التجربة تشير الى أن التأكيد على الاستثمار يعد قصورا واضحا في ذلك ، إذ أن التنمية الاقتصادية تعتمد كثيرا على فلق قوة العمل المجهز بالمهارات الفنية الضرورية لإنتاج الصناعي الحديث الذي يعتبر جوهر عملية التنمية الاقتصادية ذلك أن عملية التنمية تضع الأخطار النامية التي تنشد تحقيق التنمية أمام معضلة العنصر البشري ، بما يتلاءم و احتياجات الصناعة الحديثة من الكفاءات والمهارات و القدرات التي تساعد على القيام بعملية الإنتاج بكفاءة اكبر و هذا يتطلب الاهتمام المستمر بالعنصر البشري خاصة أن الحاجة تزداد الى ذلك مع تصاعد وتيرة التنمية الاقتصادية و بالذات تزداد الحاجة إلى إعداد أنواع معينة من القوى العاملة كالأخصائيين و العمال المهرة و غيرهم.

[1]- الجمل هشام مصطفى، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص65.

[2]- السيد عبد المولى، **أصول الاقتصاد**، دار النهضة العربية، القاهرة،1998، ص 88.

إلا أن ما يلاحظ أن الاهتمام في تحقيق التنمية قد اتجه نحو الاستثمار في تكوين رأس المال المادي دون إعطاء اهتمام كاف للاستثمار في الموارد البشرية.

و لذلك برز في مجرى عملية التنمية في البلدان النامية إغفال واضح لأهمية الموارد البشرية ولأهمية الاستثمار في تنمية هذه الموارد و الذي يعد ضروريا جدا لتحقيق التنمية، حيث أن استثمارا قليلا للغاية قد وجه إلى الاستثمار في تنمية الموارد البشرية في معظم البلدان النامية، ويعود السبب في ذلك إلى[1]:

- أن الفترة التي تستغرقها عملية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية غالبا ما تكون طويلة. حيث لا تبرز آثار ونتائج هذا الاستثمار خلال وقت قصير، وحتى أن البعض منها يتطلب فترة زمنية قد تصل إلى 15 سنة و قد تزيد عن ذلك رغم أن بعض أنواع هذا الاستثمار قد تكون أقل من ذلك بكثير.

- عدم توفر دراسات كافية تدل على وجود علاقة كمية مقررة بين الاستثمار في تنمية الموارد البشرية و الناتج القومي، إذ أن الاهتمام بهذا الجانب لم يبرز إلا أخيرا، وأدى إلى القيام ببعض الدراسات التي تربط بين جانب من تنمية الموارد البشرية و الإنتاج كعلاقة التعليم بالإنتاج مثلا، وما إلى غير ذلك.تركيز معظم الاقتصاديين في دراستهم حتى وقت قريب على دور رأس المال المادي في عملية التنمية، وتبريرهم بأن رأس المال يعتبر العامل الأكثر حسما في هذه العملية، وأن تكوين رأس المال المادي يرافقه و ينجم عنه تكوين رأس المال البشري. و بالنظر إلى الاهتمام الكبير الذي أولاه الاقتصاديون بالموارد البشرية نجد أن هذا الاهتمام قد أطلق عليه ثورة الاستثمار البشري في الفكر الاقتصادي ومما لاشك فيه أن هذا الاهتمام بالموارد البشرية، و الاتجاه للبحث في مجالات الاستثمار في تنمية هذه الموارد، أي المجالات التي تسهم في تكوين رأس المال البشري، أنما يتأثر أساسا من الإدراك لأهمية هذه الموارد البشرية الحاسمة في عملية الإنتاج، وبالتالي في السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية.[2]

6-4 التكنولوجيا: يجري تعريف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات و الأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع. و يمكن أن تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر من بينها:

[1] – السيد عبد المولى، المرجع السابق، ص89.

[2] –مريم أحمد مصطفى، **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 1997، ص13.

- براءات الاختراع و العلاقات التجارية.[1]
- المعرفة غير المسجلة أو غير القابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم براءات الاختراع و العلامات التجارية.
- -المهارات التي لا تنفصل عن الأشخاص العاملين.
- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية وبصفة خاصة المعدات.
- وتبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تسهم في:
- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية المتواجدة عن طريق اكتشاف و إضافة موارد جديدة، أو من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما موجود من موارد طبيعية.
- إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية، تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد أي زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي منها.
- زيادة إنتاجية الموارد الموجودة، أي تحقيق الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية
- اكتشاف طرق أنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج و تحسين النوعية وتقليل الكلفة وما إلى ذلك.[2]

ورغم أهمية التكنولوجيا في إطار عملية التطور، إلا أن هناك تفاوتا واضحا في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول حيث تستحوذ الدول المتقدمة على معظم مضامين هذا التطور ومعطياته، في حين لا تملك الدول النامية مثل ذلك، وسبب هذا التفاوت واضح إذ أنه ناجم عن كون الدول المتقدمة قد استطاعت من خلال تقدمها أن تحقق تطورا واسعا في المجالات المختلفة: الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، وفي إطار ذلك تم توفير البيئة المناسبة للتطور التكنولوجي و المرتبطة بتوفر الإمكانات المتصلة بالعلم و المعرفة من معاهد و مؤسسات عملية و مراكز للبحث والتطوير تضم أجهزة ومعدات وقدرات بشرية تمكنها من تحقيق انجازات تكنولوجية واسعة وبشكل مستمر، وفي الوقت الذي أضفت حالة التخلف في الميادين المختلفة طابعها على الحالة التكنولوجية بالشكل الذي لم يؤدي إلى توفير بيئة مناسبة للتطور التكنولوجي وذلك لعدم توفر القدرات الفنية والبشرية الكافية المنظمة من خلال مؤسسات تهتم بهذا التطور، وتعمل من أجله ولذلك استمرت حالة التخلف التكنولوجي فيها، إضافة إلى القيود التي تفرضها الدول المتقدمة على انتشار العلوم و المعرفة والخبرات المتصلة بالتكنولوجيا وبقاء معظم ما يتصل بذلك احتكارا للدول المتقدمة دون غيرها. و كنتيجة لما سبق، أصبحت الدول المتقدمة هي

[1]- مريم أحمد مصطفى، المرجع السابق ،ص15.

[2]- بكري كامل، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص22.

المصدرة أساسا للتكنولوجيا في حين يقتصر دور الدول المتخلفة على تلقي ما تمنحه الدول المتقدمة لها من تكنولوجيا بدون أن تحدث أي تكيفا أو تطويرا على الأغلب، وأدى بالتالي إلى أن تمثل التكنولوجيا أداة التبعية الرئيسية في الوقت الحاضر و التي تربط الدول المتخلفة بالدول المتقدمة لاعتماد عملية التنمية فيها على التكنولوجيا التي تصدرها الدول المتقدمة، إضافة إلى اعتماد النشاطات الاقتصادية على الدول المتقدمة في ممارستها لأعمالها التجارية وهذا أدى إلى أن تمارس الدول المتقدمة أساليب متنوعة و متعددة، يتم من خلال استنزاف قدرات وثروات البلدان المتخلفة وإعاقة تطورها وعدم السماح لها بامتلاك البيئة التي تمكنها من تحقيق التطور التكنولوجي ولذلك تعتمد البلدان النامية على البلدان المتقدمة في إقامة مشاريعها اللازمة لتحقيق التنمية على تكنولوجيا الدول المتقدمة ابتداء من مرحلة القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية [1]الاستثمارية للمشروع مرورا بتوفير متطلبات أنشاؤه من آلات و ماكينات وغيرها وتشغيله بالاعتماد على السلع نصف المصنوعة، وكذلك صيانته من خلال الخبراء والفنيين الذين يتم الاعتماد عليهم في البلدان المتخلفة في حالات ليست بالقليلة في العديد وفي هذه المراحل أن لم يكن في معظمها، و تمارس من خلال ذلك العديد من السلبيات التي ترافق عملية نقل التكنولوجيا من أبرزها أن التكنولوجيا التي تصدرها البلدان المتقدمة إلى الدول المتخلفة هي تكنولوجيا معتمدة على حلقات أكثر تطورا موجودة في الدول المتقدمة، أو أنها تمثل إحدى حلقات في السلسلة التكنولوجية التي تتواجد حلقاتها المهمة الأخرى في الدول المتقدمة، إضافة إلى الدول المتقدمة بدأت تتخلى عن التكنولوجيا الملوثة للبيئة أو تلك التي تستخدم قدرا كبيرا من الموارد أو التي أصبحت متخلفة في سلم التطور التكنولوجي. [2]

7- عقبات في طريق التنمية الاقتصادية: أن خصائص البلدان المتخلفة اقتصاديا هي بمثابة عقبات في طريق التنمية و سوف نقسم هذه العقبات الى مجموعات رئيسية تمثل العقبات الاقتصادية و العقبات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي عقبات الحكومة وعقبة دولية ، و فيما يلي شرح موجز لكل من هذه العقبات[3]

[1]- بكري كامل، المرجع السابق، ص23.

[2]- بكري كامل، المرجع السابق، ص25.

[3]- قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص50.

1-7 العقبات الاقتصادية:

1-1-7 حلقة الفقر المفرغة: إن صاحب الفكرة هو الاقتصادي (Nurkse) الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية و بتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا .

إن أصل الفكرة كما مر بنا سابقا يعود الى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة و ذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات و انخفاض مستوى الدخل إضافة الى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي و أن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب ضعف الحافز على الاستثمار ومن جانب العرض قصور المدخرات و لهذا فأن هذه البلدان تجد أنه من الصعوبة بمكان عليها أن تقوم بادخار و الاستثمار بالقدر اللازم . للخروج من حالة الفقر صيما أن للاستثمار دورا حاسما في تنمية الدخل ومن اجل كسر هذه الحلقة المفرغة يتعين على البلدان النامية أن تكشف وسيلة لانتزاع كميات اكبر من الادخارات من الفقراء أو أن نجد الموارد من خارج بلدانها . و يعلق البعض على هذه الفكرة بالقول بأنه رغم أن الغالبية من السكان في هذه البلدان هي فقيرة إلا أن هناك فئات، ولو أنها قليلة العدد لكنها غنية ويمكن لها أن تدخر وتستثمر وبالتالي تستطيع أن تكسر هذه الحلقة المفرغة وتحقق التراكم الرأسمالي المطلوب وينتقد آخرون هذه الفكرة بأنها تستند على منهج ميكانيكي وستاتيكي في الربط بين المتغيرات الاقتصادية.[1]

2-1-7 محدودية السوق : إن العلاقة بين محدودية السوق و التخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفرة الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية. وإذ كأن على المنشآت الصناعة أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فأن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير[2] من الإنتاج وبالتالي فأن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية.

3-1-7 الازدواجية الاقتصادية: أن مصطلح الازدواجية يصف الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية، وأن مثل هذه الظاهرة تترك أثارها على نمط وتيرة التنمية. و هناك تفسيرات مختلفة للازدواجية ، ولكنه بشكل عام فأنها تشير الى التقسيمات الاقتصادية و الاجتماعية في الاقتصاد الوطني

[1] – مطانيوس حبيب، **التنمية الاقتصادية**، جامعة دمشق، سوريا، 1982، ص41.

[2] –أحمد منور، **علم الاقتصاد المكتبة الاقتصادية**، الدار الجامعية، لبنان، 1989، ص23.

والتي تنعكس في الفرو قات في مستوى التكنولوجيا فيما بينها . القطاعات أو الأقاليم و كذلك الفرو قات في درجة التطور فيما بين النظام الاجتماعي المحلي و النظام الإجمالي المفروض من الخارج .[1] و الازدواجية الاقتصادية تؤثر سلبيا على عملية التنمية بل و تعيقها و ذلك لأن القطاع المتقدم و هو عادة ما يكون قطاع استخراجي أو زراعي يكون أشبه بجزيرة أجنبية بالنسبة لباقي أجزاء الاقتصاد الوطني و ليس هناك ارتباطات وثيقة فيما بينها و بين بقية الاقتصاد الوطني ، لذلك فأن التوسع و التطور في ذلك القطاع لا تنتشر إثارة إلى بقية أجزاء الاقتصاد الوطني . فالجزء الأعظم من الأرباح المتحققة في و الاستثمارات ، كما أن التوسع في القطاع المتقدم يعمل على زيادة الطلب على عوامل الإنتاج في الخارج .

7-1-4 قيد الصرف الأجنبي : يؤكد العديد من الاقتصاديين و غيرهم بأن قوى توازنية معينة كانت تعمل في الاقتصاد الدولي و التي أدت إلى أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة ، الأمر الذي يقود ظهور قيد الصرف الأجنبي و حتى عند انفتاح البلدان النامية على التجارة الدولية ازدادت تجارتها بشكل كبير جدا ، إلا أن ذلك لم يساهم في تنمية بقية أوجه الاقتصاد النامية ، ذلك لأن الاعتماد الكبير على الصادرات قد عرض تلك الاقتصاد و كشفها على التقلبات الدولية في الطلب و في أسعار المنتجات [2].

و لهذا فأن غالبية البلدان النامية تعاني من الشح في الصرف الأجنبي و الذي يؤثر سلبيا على التنمية و بالتالي يمثل عقبة في طريق تنميتها .

7-1-5 محدودية الموارد البشرية : يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية و كذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة إمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، حيث ينعكس ذلك على عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية و ضعف حركة عوامل الإنتاج (الجغرافية و الهندسية) و أن الندرة النسبية في المهارات و التخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية و توسيع الإنتاج و تنوعه ، إضافة الى ذلك فأن القيم التقليدية البالية و المؤسسات الاجتماعية التقليدية قد تضعف من الحوافز المطلوبة لدفع عملية التنمية و بسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات و المعرفة الفنية فأن البلدان النامية لا تستطيع استغلال

[1] -مدحت العقاد، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص43.

[2] - مدحت العقاد، المرجع السابق، ص46.

رأس المال بالمستوى الكفء و المطلوب . لهذا فأن محدودية الموارد البشرية كما و نوعا تمثل قيدا على التنمية الاقتصادية .[1]

2-7 العقبات الاجتماعية: إن منظومة القيم في المجتمع و هيكل ذلك المجتمع و الذي يقود عادة الى أنظمة سياسية معينة أما أن تعيق أو أن تشجع النمو الاقتصادي الحديث.

1-2-7 التنظيم: (Entrepreneur ship)[2] إن مفهوم المنظم و التنظيم طوره الاقتصادي Sckumpetr و المنظم هو الشخص الذي يستخدم الاكتشافات الفنية أو الطريقة الجديدة للإدارة ويطبقها بشكل عملي في مصنعه و عمله. والمنظم هو الذي يحول الاختراع (Invention) إلى ابتكار (Innovation) من خلال تطبيق الاختراع بشكل علمي، وبذلك يؤثر على مسار التنمية. فالمنظم إذن هو الشخص الذي يمتلك التصور و الإدراك الكافي ليرى إمكانية تحقيق البح من خلال الابتكار وقد اعتبر المنظم أحد عوامل الإنتاج الأربعة وهو يتحمل المخاطر وعدم اليقين وهو بمثابة قائد اقتصادي.[3]

و البلدان النامية بطبيعة الحال تفتقر إلى المنظم (الريادي) وذلك بسبب العوامل العديدة من المخاطر وعدم اليقين، مثل صغر حجم السوق وتدني مستوى رأس المال وتخلف التكنولوجيا وغياب الملكية الفردية وشح المهارات وعدم توفر المواد الخام بالكمية أو النوعية المطلوبة وضعف الهياكل الارتكازية ولهذه الأسباب فأن البلدان النامية تفتقر للمنظمين الرواد، الأمر الذي يشكل عقبة أمام عملية التنمية ويؤكد البعض بأنه عندما يصل البلد إلى مستوى متقدم من التصنيع تصبح مهمة المبتكر روتينية، فالشركات الكبيرة تمتلك مختبرات علمية وبحثية كبيرة، وأن المدراء يقومون بتحويل نتائج البحوث بشكل أوتوماتيكي الى منتجات جديدة أو طرق جديدة للإنتاج ويؤكد Everet Hagan بأن الغالبية العظمى من المنظمين يأتون عادة من الأقليات في المجتمعات كما هو الحال مع اليهود في أوروبا و الصينيين في جنوب شرق آسيا والهنود و اللبنانيين في إفريقيا وهكذا .

2-2-7 دوافع التنمية Motivation for developement[4] : إن توفر إلي لتحقيق أهداف التنمية لأنها هي التي تدفع الإنسان للعمل والجد للوصول الى تحقيق الأهداف، ولهذا أهمية توفر الدوافع أمر حاسم في عملية

---

[1]-. مدحت العقاد، المرجع السابق، ص49.

[2]- تودارو، ميشيل، **التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسين حسني ومحمود حامد محمود**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص28.

[3]- ودارو، ميشيل، المرجع السابق، ص29.

[4]- ودارو، ميشيل، المرجع السابق، 32.

التنمية الاقتصادية لدى البلدان النامية. وتجدر الإشارة إلى أن سبب بروز العدد الكبير نسبيا من المنظمين لدى الأقليات في المجتمعات هو وجود الدوافع القوية لديهم لتحقيق شيء ما من أجل التميز.

3-7 عقبات الحكومة في طريق التنمية Dévelopements Governement obstacle to : عندما بدأت التنمية الاقتصادية في انجلترا في القرن الثامن عشر لم تقدم الحكومة إلا مساعدة محدودة، ولكنه منذ ذلك الوقت فأن دور الحكومة في التنمية قد ازداد تدريجيا الى حد أصبح من غير الممكن أن تتحقق التنمية بدون الدعم الناشط من الحكومة.

وعليه إذا كانت الحكومة غير راغبة أو غير قادرة على لعب مثل هذا الدور فعندما يمكن اعتبار الحكومة عقبة أمام التنمية أو أنها أحد أسباب حالة الفقر في البلد والأدوار المهمة التي يمكن أن تلعبها الحكومات في مضمار التنمية [1] تتمثل كالأتي:

- **الاستقرار السياسي**: يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية الحديثة سواء كانت عامة أو خاصة، وإذا كأن عدم الاستقرار السياسي هو السائد فأن النتيجة العامة هي انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي، وتوجه الثروات الشخصية للبنوك الأجنبية أو الانغماس في الاستهلاك المظهري وعليه فأن عدم توفر الاستقرار السياسي يعد عقبة في طريق التنمية.
- **الاستقلال السياسي**: من المعلوم أن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الحديث، لأن وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلد، وفي خلاف ذلك فأن رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد وبالتالي يكون انعدام الاستقلال عقبة في طريق التنمية.
- **الدعم الحكومي للتنمية**: أن القرار الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن خيارات صعبة أو مقايضات فأن كأن المتضررين من هذا الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم فأن تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو. [2]

[1] – مدحت العقاد، المرجع السابق، ص50.

[2] –عبد الحميد قاضي، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1975، ص19.

و عليه فأن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعدادا ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية، فأن عدم قدرة أو رغبة الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية.

4-7 عوائق دولية في طريق التنمية: يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن العقبة الرئيسية للتنمية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها في العوامل الداخلية ذلك لأن وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية والنمو لدى البلدان النامية الفقيرة. [1]

ورغم أن البعض يغترف بوجود بعض الجوانب الايجابية والمفيدة للبلدان الفقيرة من جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الغنية، ومنها مكاسب التجارة وتصدير منتجاتها الفائضة إلى البلدان الغنية، وكذلك إمكانية استفادة البلدان النامية من تجارب البلدان المتقدمة وخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا وفي الإدارة الاقتصادية والتخطيط ، إلا أن البعض يقول أن مثل هذه الاستفادة لم تتحقق لأن البلدان المتقدمة تخلق العقبات أمام التنمية وتطوير البلدان النامية.

يؤكد البعض بأن العوامل الخارجية المفروضة على البلدان النامية والمتمثلة بعلاقات التبعية الاقتصادية والعلاقات التجارية غير المتكافئة كلها تعمل ضد مصالح البلدان النامية وتمثل عقبة في طريق التنمية[2]

[1]- عبد الحميد قاضي، المرجع السابق، ص21.

[2]- دوادي الطيب، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2003، ص51.

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

اتبعت البلدان المتخلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية. فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا قائدا ورائدا للتنمية الاقتصادية. وهناك من اتبع استراتيجية الربط بين الصناعة و الزراعة معا كوسيلة لتحقيق التنمية الناجحة.

فقد أكد بعض الاقتصاديين على القطاع الزراعي في عملية التنمية في البلدان النامية مستندين في ذلك على بعض التجارب العالمية ونجاح برامجها التي اعتمدت على القطاع الزراعي كمصدر لعملية التنمية. وخاصة في البلدان النامية ذات الإمكانات الكبيرة في الموارد الزراعية غير المستغلة.

ونتناول في أدناه الاستراتيجيات المختلفة للتنمية الاقتصادية المذكورة أعلاه تباعا:

المطلب الأول: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

1- دور الزراعة في التنمية الاقتصادية: أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص.

وتكمن مساهمتها في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية: [1]

- توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة .
- زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات .
- توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية.
- أن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.
- يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي.
- الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية.
- يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.
- و تناقش هذه النقاط:

[1]- هوشيار معروف ، **دراسات في التنمية الاقتصادية(استراتيجيات، التصنيع والتحول الهيكلي** جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، ط1، 2005، ص11.

1- كميات متزايدة من الغذاء للسكان: أن أنتاج الغذاء في البلدان الأقل نموا يهيمن على نشاط القطاع الزراعي وعند نمو وتوسع الإنتاج في هذا القطاع، الذي يوافق الزيادة المتحققة في مستوى الإنتاجية فأنه يساهم في توفير الغذاء للسكان عموما والذي ينمو بمعدلات مرتفعة وكذلك للتوسع السكاني في المدن بشكل خاص وخاصة في المناطق الصناعية، كما أن التوسع في القطاع الزراعي يساهم في ارتفاع دخول المزارعين وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية. [1]

2- المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة: إن التوسع في القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية وهذا يمثل حافزا على توسيع الطلب على السلعة المصنعة وبالتالي توسيع حجم السوق المحلي للسلع المذكورة، الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي على توفير المستلزمات التي يحتاجها القطاع الزراعي مثل الأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات و الجرارات الزراعية وأن هذا يساهم في توسيع ونمو القطاع الصناعي.[2]

3- توفير النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية: إن القطاع الزراعي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية سواء في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو في توفير العملات الأجنبية من التصدير الذي يرتكز عادة على عدد محدود من السلع الزراعية، وعليه فأن الفائض الزراعي المصدر للخارج يولد النقد الأجنبي وبالتالي يساهم القطاع الزراعي في تلبية احتياجات التنمية من استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج إلى جانب السلع الاستهلاكية.

4- توفير الموارد المالية لخزينة الدولة: إن نمو وتوسع القطاع الزراعي يساهم في زيادة دخول المزارعين والعاملين في هذا القطاع وهذا يؤدي إلى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى دخول المزارعين. و هكذا فأن تطور الزراعة من شأنه أن يوفر الموارد المالية للدولة كي تستخدمها في المجالات التنموية المختلفة.

5- توفير العملة للقطاع الصناعي:

إن القطاع الزراعي في معظم البلدان النامية يحتاج إلى فائض من العمالة ولهذا فأن القطاع المذكور يشكل مصدرا يمد القطاع الصناعي بما يحتاجه من الأيدي العاملة، ولهذا فأن الحاجة المتنامية للقوى العاملة في القطاع الصناعي لا يمكن تلبيتها دون تطوير القطاع الزراعي.

---

[1] -هوشيار معروف، المرجع السابق، ص12.

[2] -سيد أحمد عبد القادر، **النفط والتنمية**، جامعة الجزائر، 1983، ص43.

6-دور الزراعة في تمويل التنمية الزراعية: تشير تجارب العديد من البلدان بأن البلدان التي حققت تقدما اقتصاديا كبيرا اعتمدت-وخصوصا- في مراحل نموها الأولية على فائض الإنتاج الزراعي لتمويل التنمية في القطاع الصناعي سواء من خلال الضرائب أو انتزاع أجزاء من الإنتاج الزراعي. وعليه فأن دور الزراعة في العديد من البلدان لا يمكن إنكاره في تمويل ودفع عملية التصنيع. [1]

7-تجهيز المواد الأولية للقطاع الصناعي: يلعب القطاع الزراعي الدور الأكبر في توفير المواد الخام للقطاع الصناعي، وخاصة للصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وغيرها، وهذا ما يؤدي إلى تطوير الصناعة وتوسيعها وكذلك تعزيز الروابط بينها وبين الزراعة. فهو يساهم في تطوير وتنمية الصناعة من خلال توفير المواد الخام لها.[2]

المطلب الثاني: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

1- دور الصناعة في التنمية الاقتصادية: إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فأن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية. لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرض على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع، ومن بين الآثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الاقتصاد ما يلي: [3]

1-1 تصنيع المواد الأولية الزراعية: إن القطاع الصناعي يعتمد في أنتاجه للعديد من السلع الصناعية على المواد الأولية الزراعية وخاصة الصناعات الغذائية و صناعات النسيج. لذلك فأن تطور الصناعة في أي بلد يعتمد على المحاصيل الزراعية المختلفة وتحويلها إلى منتجات مصنعة. ومن هنا فأن الصناعة تعمل على تصريف الإنتاج الزراعي وتأمين الأسواق له، من جهة وكذلك رفع قيمة المواد الأولية عند تحويلها إلى منتجات نهائية والاستفادة من القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني.

1-2 توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي: يقوم القطاع الصناعي بإنتاج العديد من السلع المصنعة التي تمثل مستلزمات أنتاج في الزراعة مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات، التي تساعد على زيادة خصوبة التربة

[1]- سمير عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص103.

[2]-سمير عبد العزيز، المرجع السابق، ص104.

[3]- إسماعيل الشعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،1997، ص72.

ومحاربة الآفات والأمراض الزراعية، الأمر الذي يساعد على زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية. كما يقوم القطاع الصناعي أيضا بإنتاج الماكينات والآلات الزراعية والتي يستخدمها القطاع الزراعي لتطوير وتوسيع أنتاجه. ولهذا فأن توسع وتطور الصناعة في أي بلد من شأنه أن يعمل على تطوير الزراعة ودفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام. [1]

1-3 تعزيز الروابط مع الزراعة و مع بقية القطاعات: حيث أن الصناعة توفر العديد من السلع المصنعة لمستلزمات أنتاج للزراعة ، وفي نفس الوقت فأنها تستخدم المحاصيل الزراعية كمواد خام فأن تطور الصناعة يعمل على تعزيز الروابط بينها وبين القطاع الزراعي لما في ذلك من منفعة للقطاعين معا وللاقتصاد الوطني ككل، وما يقال عن الروابط مع الزراعة يقال أيضا عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يجهز القطاع الصناعي العديد من السلع المصنعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع النقل وقطاع أنتاج الطاقة وقطاع الإسكان ...الخ

وبذلك فأن تطور الصناعة من شأنه أن يعزز الروابط الأمامية والخلفية مع الزراعة ومع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولهذا فأن زيادة الإنتاجية والنمو في الصناعة تنتقل آثارها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

1-4 توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي و لبقية القطاعات: إن القطاع الصناعي يقوم بإنتاج وتوفير الطاقة الكهربائية التي يستخدمها القطاع الزراعي في الإنتاج وكذلك تستخدمها بقية القطاعات الاقتصادية، وهذا ما يساهم في تطوير وتوسيع الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية وفي تحسين مستوى حياة المجتمع ككل. أن ذلك بطبيعة الحال يعزز الروابط فيها بين القطاعات المختلفة. ولهذا فأن تطور الصناعة يساهم في تطور الزراعة والاقتصاد الوطني ككل.[2]

1-5 يساهم في تعزيز الصادرات و تنميتها: إن القطاع الصناعي ينتج مختلف أنواع السلع المصنعة منها ما هو للسوق الداخلي ومنها ما هو للتصدير، وحتى السلع المنتجة أساسا للسوق الداخلي فأن الفائض منها عن الحاجة المحلية يمكن أن يوجه للتصدير، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ويوفر العملات الأجنبية للاستفادة منها في توفير مختلف أنواع السلع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

[1]-إسماعيل الشعباني، المرجع السابق، ص74.

[2]-الكوادري علي خليفة، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981، ص200.

1-6 يساهم في توفير فرص العمل و اكتساب المهارات: نظرا لحاجة القطاع الصناعي المتنامية إلى القوى العاملة، فأن توسع القطاع المذكور من شأنه أن يوفر العمل للعاطلين عن العمل كليا وللعاطلين جزئيا، كما هو الحال في القطاع الزراعي ولذلك فأن القطاع الصناعي يساهم في خلق وزيادة الدخول للعاملين، وحيث أن إنتاجية العامل في الزراعة منخفضة بالمقرنة مع مستوى إنتاجية العمل ويساهم في رفع معدلات النمو في الناتج القومي، كما يساهم القطاع الصناعي في تكوين المهارات وتدريب العاملين واكتسابها الخبرة التي تساعد على رفع مستوى إنتاجية العمل سواء في الصناعة أو في القطاعات الاقتصادية الأخرى. [1]

1-7 تحقيق الاستقرار السياسي: إن تطور وتوسع القطاع الصناعي من شأنه أن يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي إذ أنه يساعد على تقليل الاعتماد على تصدير المواد والسلع الأولية، والتي تخضع إلى التقلبات في عوائد صادراتها وزيادة الأهمية النسبية للصادرات من السلع المصنعة، كما أن أسعار السلع المصنعة أعلى من أسعار المواد والسلع الأولية الأمر الذي ينعكس على الناتج المحلي الحقيقي وعلى ميزان المدفوعات وعلى نسب التبادل التجاري، وعليه فأن تطور الصناعة يعمل على تجنب التقلبات وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.

1-8 يساهم في عملية التحديث و التحولات: إن تطور الصناعة في البلد وتقدمها التكنولوجي يساهم في إحداث التحولات في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والنفسية ويرفع من مستوى المعيشة، كما أنه يعمل على تحقيق التحديث المطلوب و الذي يعتبر من ضمن مستلزمات التنمية الاقتصادية ومصاحبا لها. لذلك لا يمكن تحقيق التحديث والتحولات التي ترافق عملية التنمية دون توسيع وتطوير القطاع الصناعي الذي يعتبر حجر الزاوية في العملية المذكورة.

[1]- الكويدي علي خليفة، المرجع السابق، ص203.

المطلب الثالث :استراتيجية التنمية البشرية Sustainable Humain Développement : خلال الفترة التي ظهرت فيها الليبرالية وسياسات التكيف والخصخصة، جاء تأكيد الاقتصادي الهندي (Amartia Sen) على مفهوم تطوير القدرات البشرية. وطبقا إلى Sen فأن حرية الاختيار هي في صلب الرفاهية الأنس أنية، والتي تتم من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات أعلى من الصحة والمعرفة واحترام الذات والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل نشط. [1]

ويؤكد SEN أيضا بأن مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي واستهلاك السلع بل يقاس بالقدرات البشرية، أي ما يستطيع الفرد عمله وأن توسيع هذه القدرات يعني حرية الاختيار.

وقد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فيما بعد دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم وذلك من خلال تقارير التنمية البشرية التي أصدرها منذ عام 1990 ولقيت هذه التقارير اهتماما من العاملين في العلوم الاجتماعية. وقد أكدت هذه التقارير بأن التنمية البشرية تتجاوز الدخل والنمو لتشمل كل القدرات البشرية، بما في ذلك الحاجات والآمال واختيارات الأفراد. فإلى جانب الدخل يحتاج الناس إلى التغذية الكافية والمياه الصالحة والخدمات الصحية والمدارس والنقل والسكن. فالمفهوم إذن مفهوم واسع وأنه يعني بالنمو وتوزيعه والحاجات الأساسية...الخ

وقد عرف تقرير التنمية البشرية مفهوم التنمية بأنه يمثل العملية التي بهويتها توسيع خيارات الناس. وقد فسر تقرير الأمم المتحدة العلاقة بين النمو وبين التنمية البشرية بالقول بأن النمو ضروري للتنمية البشرية، وأن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية متصلان يبعضهما[2]

[1]- مهدي عادل، **التمويل الدولي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص30.

[2]- مهدي عادل، المرجع السابق، ص31.

خلاصة الفصل الثاني :

أن الدول العربية تتوفر على إمكانيات هائلة من الموارد الطبيعية والبشرية تمكنها من صنع مكانتها الاقتصادية وهذا يتوقف على مدى استخدام لهذه الإمكانيات في إحداث عملية التنمية، وكما هو معلوم فأن المشكل الأول الذي يعيق عملية التنمية الاقتصادية بالبلدان العربية هي افتقار هذه الأخيرة إلى الموارد المالية اللازمة، ونظرا لعدم كفاية المصادر المحلية تلجأ هذه البلدان إلى الحصول على التمويل المطلوب من الخارج. كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية يعود مردودها أساسا للدول المستثمرة، إضافة إلى التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي بين البلدان العربية، حيث أن هناك تفاوت واسع من حيث التبعية الاقتصادية لبعض البلدان، رغم التاريخ المشترك والثقافة العربية المشتركة، لكن كلها تسعى لتحقيق هدف مشترك ألا وهو تحقيق تنمية شاملة تخرجها من حالة التخلف التي ورثتها عن الاستعمار الأجنبي.

الفصل الثالث:

دور القطاع الفلاحي

تحقيق في التنمية الاقتصادية

تمهيد: تعتبر الفلاحة قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الاقتصاد الوطني، حيث ينبغي أن ترتكز حوله مستقبلا كل السياسات التنموية التى تهدف بصفة عامة الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية. في تخصيص و استخدام المواد الفلاحية و الرأسمالية و العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي بين الفلاحة و غيرها من القطاعات بالاقتصاد الوطني في اطار تحقيق التنمية المستدامة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وضعية قطاع الفلاحة ومكانة الإنتاج الفلاحي في الاقتصاد الوطني، للوصول إلي هذا الهدف تم متابعة وتحليل المؤشرات التي تبين تطور المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية، كما تم متابعة تطور نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل. بالاضافة الى ذلك تسليط الضوء علي مدى مساهمة الفلاحة في التجارة الخارجية من خلال تنويع الصادرات و تخفيض الواردات .

المبحث الأول: قطاع الفلاحة في الجزائر (النشأة و التطور)

عند حصول الجزائر علي استقلالها السياسي سنة 1962، واجهتها وضعية جد صعبة، فالاقتصاد كأن منهار و عديم الفائدة، قائم أساسا بالدرجة الأولي علي الزراعة واستغلال النفط ويتميز قطاع الفلاحة بوجود قطاعين، القطاع الحديث و القطاع التقليدي غير أن هذه الوضعية لم تبقي علي حالها بل حدثت تغيرات كبيرة منذ الاستقلال حيث استرجعت الأراضي الخصبة من المعمرين، فعرفت الزراعة الجزائرية تغيرات عميقة و عديدة، حيث تحولت أراضي المعمرين إلي مزارع التسيير الذاتي كما ظهرت فيها بعد الثورة الزراعية، كما عرفت الزراعة تغييرات أخري نتج عنها قانون الإصلاح الزراعي في سنة 1883و قانون المستثمرات الفلاحية في سنة 1987.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي خلال فترة 1962-1980

لقد شهدت هذه الفترة عدة مراحل للتسيير وهي كالاتي :

1.مرحلة التسيير الذاتي: نشأة قطاع التسيير الذاتي و مفهومه: ظهر و نشأ هذا القطاع بموجب المرسوم 22 مارس 1963 أي ما بعد الاستقلال و كانت الأرضية الأولي لذا المرسوم مستمدة من خلال قرارات مؤتمر طرابلس حيث أعطي أهمية كبرى للقطاع الفلاحي و ركز العمل علي ثلاثة أهداف رئيسية و هي الإصلاح الزراعي، استخدم الأساليب الحديثة، المحافظة علي تراث الأراضي الجزائرية[1]

كما عرف التسيير الذاتي بأنه تجربة اشتراكية في ملكية وسائل الإنتاج و اقتسام الناتج بين أفراد الجماعة، كما عرفت ميشال رابتيس بأنه "تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت و المستثمرات التي هجرها الأوروبيون أو التي تم تأميمها"[2]

مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي: تنقسم هذه المرحلة إلي:

المرحلة الأولي (الأملاك الشاغرة): ظهرت هذه المرحلة اثر رحيل المعمرين، و تركهم لكل ما يملكون خلال صيف 1962، و بالتالي ظهر نوه من الأملاك تبدو كأنها بدون مالك فبدأت عملية الاستيلاء الفردية والجماعية علي المزارع من طرف المنظمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي و الإتحاد العام للعمال الجزائريين و قدماء الجيش، هذا ما دفع السلطات المسؤولة أن تتدخل باسم حماية المصالح العامة و ذلك يمنع تهريب المعدات الآليات الزراعية

---

[1].موسي رحماني، محاولة **تحليل الهيكل التنظيمي و تطور الإنتاج الفلاحي** و أثرها علي الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 29

[1] محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 15

و هذا عن طريق قرارات و مراسيم و نصوص ردعية كمرسوم 24 أوت 1962 صدر قرار تنظيم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد و الجماعات في نفس الشهر صدر قانون لخلق لجأن لتسيير هذه الأملاك.

المرحلة الثانية (التأميم الجزئي): امتدت هذه المرحلة من مارس إلي ماي 1963، و تم فيها تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين و كانت حوالي 20000 هكتار موزعة علي 127 مزرعة ذات تجهيز فلاحي متطور مستعملة بطرق حديثة للاستغلال الزراعي وفق دراسات و مناهج عملية، كما تمتاز هذه الأراضي بخصوصيتها و جودتها زيادة علي ذلك أنها مدعمة بالمدخلات الوسيطية.

المرحلة الثالثة (التأميم الكامل): و قد تم في هذه المرحلة انطلاقا من 12 أكتوبر 1964، أصبح القطاع المسير ذاتيا يتربع علي مساحة 2632000 هكتار من أخصب الأراضي و أجودها تقع معظمها في سهول متيجة و عنابة و أعالي شلف، كانت موزعة و ملك حوالي 22000 معمر.

1-1 هياكل التسيير الذاتي: تم الأخذ بعين الاعتبار أسلوب التسيير الذاتي رسميا بصدور الأمر رقم 68-653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 و الخاص بتشكيل هيئات التسيير الفلاحي المتمثلة في: [2]

- الجمعية العامة للعمال: و هي الهيئة العليا في المزرعة و يحدد أعضاؤها سنويا وفق برنامج الإنتاج.
- مجلس العمال: تنتخبه الجمعية العامة، علي أن يكون عدد عمال الوحدة أكثر من 50 عاملا و يكون ثلثي أعضائه من العمال المنتجين المباشرين.
- لجنة التسيير: هي المسؤولة علي نشاط المزرعة و تضم هذه اللجنة ما بين ثلاثة إلي إحدى عشر عضوا منتخبين بحيث يكون ثلثي منهم مباشرين في الإنتاج.
- الرئيس: ينتخب سنويا من طرف لجنة التسيير بالأغلبية و يشترط أن يكون من أعضائها
- المدير: تعينه وزارة الفلاحة و لا ينتخب و هو يمثل الدولة في الوحدة الإنتاجية و يعتبر عضوا في لجنة التسيير
- الدواوين المساعدة للمزرعة المسيرة ذاتيا: و هي مؤسسات مختصة تقوم بتمويل و تموين المزارع المسيرة ذاتيا

الجدول رقم (03-01): هيكل المزارع المسيرة ذاتيا

الفئات	عدد المزارع	%	مساحة المزارع	%
-أقل من 100 هكتار	67	3,12	373000	14,1
-من 100 إلي 500 هكتار	686	32,04	213000	3,1
-من 500 إلي 1000 هكتار	620	28,95	443000	17,0
-من 1000 إلي 2000 هكتار	510	23,82	711000	26,4
-من 2000 إلي 3000 هكتار	236		743000	28,2
أكثر من 5000 هكتار	22	11,02	144000	5,5
		1,02		
المجموع	2141	100	2627000	100

المصدر: موسي رحماني، مرجع سابق، ص34

2-1 مشاكل القطاع المسير ذاتيا: و تتمثل فيما يلي [1]:

- اعتبار التسيير الذاتي و هي عندما يكون العمال من الناحية القانونية غير قادرين علي تحديد التوجهات العامة للإنتاج الزراعي و لشروطه
- عدم تحقيق الزيادة الإنتاجية المنتظرة من التسيير الذاتي لأن هذا القطاع يستحوذ علي أجود الأراضي الزراعية في الجزائر و يملك التجهيزات الأساسية اللازمة للعمل
- و كما أنه هناك مشاكل أخري متمثلة في[2] :
- **مشكلة التسويق:** تسبب هذه المشكلة في إتلاف كميات كبيرة جدا من الإنتاج الزراعي لهذا القطاع وهذا التأخر عملية الشحن من جهة و تعقد الجهات الوصية و الجهاز الإداري الخاص بالتسويق من جهة أخري
- **مشكلة الأسعار:** نلاحظ أن كمية الأسعار للمنتجات الزراعية علي مدار عدة سنوات وانخفاضها وعدم تغطية تكاليف الإنتاج جعل المزارع يعاني من مشاكل مالية و ضعف في قدرة التمويل الذاتي، أن سياسة

[1]. عبد اللطيف بن اشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1982 ، ص 209، ص 310

[2]. موسي رحماني، مرجع سابق، ص39، ص44

البيروقراطية في فرض الأسعار جعلت المزارع لا يتقدم علي أنتاج المحاصيل التي تتطلب أيدي عائلة و هذا لتفادي ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي نتيجة هذه السياسة يتم حرمان المجتمع من بعض المنتجات مما تظهر الدولة لاستيرادها من الخارج [1]

- **مشكلة التموين و التمويل**: أن عملية التموين بالآلات المواد الضرورية و المواد اللازمة لعملية الإنتاج الفلاحي كانت غالبا ما تصل متأخرة و هي نتيجة تعقد الجهاز الإداري البيروقراطي الذي يسهر علي التموين المسير ذاتيا بالمواد اللازمة و هذا ما أثر سلبا علي المحاصيل الزراعية و الإنتاج بصفة عامة[1]
- أما التمويل الزراعي في هذا القطاع فقد عاني من انتقادات و عراقيل كبيرة و هذا خاصة في البدايات الأولي لتطبيق نصوص 1963، حيث كأن الجهاز الخاص هو الذي يسهر علي تمويله فعمل هؤلاء الخدم الأجانب علي عرقلة سيرة القطاع حتى يفتح المجال للرأسمالية الزراعية في هذا الإطار و عقب تأميم البنوك و المصارف وكل الجهات المختلفة لتمويل القطاع المسير ذاتيا انطلاقا من البنك الوطني الجزائري BADR
- مشكلة الهجرة و تراجع اليد العاملة: نتيجة الاهتمام الكبير الذي عرفه القطاع الصناعي من طرف الدولة والهيئات الرسمية من خلال إستراتيجية التنمية سجل القطاع الفلاحي تراجعا كبيرا في اليد العاملة و ارتفاع معدل النزوح الريفي من سنة إلي أخري، و هذا ما أثر سلبا علي هذا القطاع و هذا لعدة أسباب منها:
- ارتفاع الأجور الصناعية مقارنة بالأجور الفلاحية
- إمكانية الترقية و ارتفاع الأجور زيادة علي اختلاف ظروف العمل و سهولته أحيانا
- إمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المتوفرة في المدن الصناعية بالجزائر، وهران، عنابة
- الضعف التقني للزراعة الجزائرية و المؤشرات الطبيعية كقلة الأمطار
- قلة الجهد المبذول من طرف العمال بسبب انخفاض الأجرة الشهرية المقدمة لهم
- بعض المشاكل الإدارية: أن الجهات التي تقدم علي تسير المزارع المسيرة ذاتيا كلجنة العمال و الجمعية العامة المدير...كانت الاختصاصات غير واضحة حيث كانت الجمعية العامة لا تقوم بدورها الرسمي علي أكمل وجه، و هذا لعدم وجود خبرة مهنية تؤهل العمال علي المراقبة لأن نشاط هؤلاء كأن قبل تطبيق النصوص

[1]. موسي رحماني، مرجع سابق، ص 45

للتسيير الذاتي التي تعتمد علي الجهد العضلي و تطبيق أوامر المعمرين لا غير و بالتالي عدم تهيكلهم وتأقلمهم في الإطار الجديد و هو المراقبة و الاشتراك في اتخاذ القرار

2.مرحلة الثورة الزراعية: تعتبر من أهم المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي:[1]

2-1 ظهور و نشأة الثورة الزراعية: جاءت الثورة الزراعية كعملية تغيرية لتعيين تنظيم القطاع الفلاحي وفق منشور اشتراكي بعد أن كانت الإستراتيجية الزراعية المسيطرة في تسيير القطاع الفلاحي هي سياسة التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية و كذا القطاع الخاص و التقليدي التي شهدت تدهورا و تذبذبا في الإنتاج فجاء الأمر الصادر في 08 نوفمبر 1971، الخاص بقانون الثورة الزراعية وفق مبدأ الأرض لمن يخدمها

2-2 أهداف الثورة الزراعية: من بين أهداف الثورة الزراعية ما يلي:

- إنعاش الزراعة وفق برامج زراعية عصرية تعمل علي توسيع السوق الداخلية و تشجيع النمو الصناعي و إعادة توجيه الإنتاج الزراعي و تطويره في إطار الشبكة الصناعية التي تعتمد علي المحاصيل الزراعية
- إعادة تأسيس هياكل زراعية جديدة عن طريق أنشاء تعاونيات زراعية و تحديد مبادرات الفلاحين و تكثيف الاستثمارات الزراعية
- تنمية الزراعات الأكثر أهمية للسكان و ذلك باعتماد الوسائل العلمية الحديثة و تشجيع الدراسات و البحوث في هذا الإطار
- مكافحة كل أشكال التبذير و جعل الاستثمار و تطوير وسائل الإنتاج أمرا إلزاميا، كما تلتزم الدولة بحماية الأراضي التي هي رأس مال دائم و محور الاستثمارات الزراعية و تشجع و تسهر علي مراقبة عمليات التسليف و القروض الموجه بصفة كبيرة إلي تربية الماشية و تحديث الهياكل الزراعية، و كذا إلي تنظيم شبكة التموين والتسويق و الجباية و أسعار السلع الضرورية

2-3 مراحل تطبيق الثورة الزراعية: المرحلة الأولي (مرحلة الترشيد و النوعية): تم خلال هذه المرحلة توعية وترشيد و شرح أبعاد الثورة الزراعية و توضيح فكرتها و القصد من ورائها كإصلاح جذري لهيكل الاقتصاد الوطني و كذا تحديد مهام كل عنصر مشارك في التنمية

---

[1]. مجدولين دهينة، **استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، أفاق و تطوير في إطار سياسة الدعم الفلاحي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص12، ص 13

-**المرحلة الثانية:** و فيما يتم توزيع الأراضي علي المستفيدين منها وفق مقاييس و شروط موضوعية مسبقا منها الأهلية البدنية للفلاح التي تمكنه من تسيير المزرعة كذلك تمنح الأرض للذين لا يملكون أو يملكونها علي درجة قليلة، وبالتالي يتم تخصيص الأراضي وفق تعاقد مبرم بين الفلاح و الدولة و يتم تحديد حقوق و واجبات كل من الطرفين

- **المرحلة الثالثة:** و يتم من خلالها تحديد قطعان الماشية و التخيل بالمناطق السهلية و الهضاب العليا وكذا الصحراوية[1]

- لقد انقسمت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء الضرائب علي الفلاحين و تدعيم القروض الموجه للقطاع الاشتراكي، فكأن العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة أو أقل من سعر شراء المستورد به و كذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة و المواد الكيمائية و المحلية منها و الأجنبية كما تم بعد سنة 1978 رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 33% و هذا لدفع القطاع الفلاحي إلي الإنتاج من جهة و تثبيت القوة العاملة من جهة أخري

- لكن المشاكل الكثيرة خلقت صعوبة كبيرة في تطبيق الثورة الزراعية و من بينها:
- تأثير أجهزة البيروقراطية سلبا علي نظام عمل التعاونيات الفلاحية
- قلة الإمكانيات الموجه و العتاد اللازم و تعرض ما توفر منها إلي الإهمال و التسيب
- نقص التأطير و التقنيين مما جعل التعاونيات الفلاحية تسير وفق خيرات الفلاحين العاديين.
- مشكلة التموين بالموارد الزراعية الضرورية مثل البذور لأنها تأتي في غير وقتها يجعلها عرضة للعوامل المناخية غير مناسبة لبذرها

إن عدم تقديم التسهيلات للفلاحين و عدم تزويدهم بالمواد الضرورية أدي غلي تراجع الإنتاج و بدا فقدان السلع يسود الأسواق، و لكن كانت هناك الموارد البترولية التي غطت جميع النقائص و سمحت بتوزيع الدخول الذي استفادت منه شرائح السكان حتى اختفت الاختلالات التي ظهرت فتحول المتعاون و المستفيدون من أراضي الثورة الزراعية إلي سبه أعمال الأجرة و أصبحت تعاونيات الثورة الزراعية قطاعا يماثل القطاع المسير ذاتيا يعمل علي نفس القواعد و يعاني من تدخلات السلطات المحلية و المركزية مما فتح المجال أمام الفلاحين الخواص الذين أصبحوا يحتكرون الأسواق و يبيعون منتجاتهم بأكبر سعر حتى أصبح البعض منهم من أغني السكان فالثورة

[1]. مجدولين دهنية، مرجع سابق، ص 16

الزراعية التي كأن هدفها محو الفوارق الاجتماعية في الأرياف أدت إلي بروز شريحة جديدة من الفلاحين الخواص الذين حققوا ثراءهم بفضلها، إضافة على ذلك لم تأت بأي تغيير أساسي سوى زيادة المساحات المزروعة دون أي ارتفاع في المردود.

الجدول رقم (03-02): تطور هيكل الاستثمارات العمومية لفترة 1967-1990

قطاعات الاستثمارات	79-67	84-80	89-85	1990
-الفلاحة و الغابات و الري و الصيد البحري	08,80%	09,09%	11,42%	09,30%
-الصناعات	50,50%	28,00%	23,10%	25,40%
-البناء و الأشغال العمومية	02,30%	03,70%	04,12%	02,30%
-خدمات الإنتاج	07,50%	08,00%	06,60%	08,10%
-الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية	30,90%	50,40%	54,76%	54,90%
المجموع النسبي	100	100	100	100
المجموع القيمي بالمليار دج	274,13	344,81	370,50	95,10

المصدر:العلجة حاجي، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود المالية، 1997،ص67

3. مرحلة تمويل القطاع العام و الخاص: مست هذه المرحلة قطاعين هامين العام و الخاص: [1]

3-1 القطاع العام:

3-1-1 نشأة و ظهور القطاع العام: للقطاع العام في الجزائر أسسا تاريخية تحدد معالمه قبل الاستقلال، لذا كأن القطاع العام في الجزائر عبارة عن ممتلكات خاضعة و التي تسمي بأرض البايلك ترتكز بالدرجة الأولي علي القطاع الزراعي أما القطاعات الأخرى تكاد لا تذكر، و بعد الاستقلال ورثت الجزائر المستقلة بعضا من ممتلكات الفرنسي و منه فأن القطاع العام في الجزائر يتشكل من تلك القطاعات التي ورثتها الدولة بعد خروج المستعمر و تحويلها إلي ملكية عامة و أصبحت تشرف عليها و تسيرها بواسطة ممثلي الدولة و هناك بعض القطاعات التي قامت بتأميمها و بالتالي أصبحت جميع القطاعات التي ورثتها و أممتها الدولة قطاعات عامة تمتلكها و تسيرها و تشرف عليها.

[1]. خميس خليل، **مساهمة القطاع العام و الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة، 2011، ص205

3-1-2 تمويل القطاع العام عن طريق القروض قصيرة الأجل: أن عملية إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا و تعاونيات الثورة الزراعية و تحويلها غلي مزارع فلاحية اشتراكية ذات حجم أقل نسبيا سمح لها بتحكم أفضل في التسيير و عملية تمويل للوحدات الإنتاجية وفق إجراءات مبسطة و اختصار للوقت في دراسة الملفات من خلال ما يلي:

- وضع خطة للإنتاج تقدمها الوحدات الإنتاجية للبنك في بداية السنة الفلاحية (01 أكتوبر)
- تقييم البنك لخطة الإنتاج وفق معايير فنية لإنتاج تحددها وزارة الفلاحة ثم فتح حساب جاري لحساب الوحدة الإنتاجية بالمبلغ المقدر من طرف البنك
- مراقبة البنك لحسن استخدام القروض في الأغراض التي منحتها لها

و لقد حظي القطاع الفلاحي بمساندة الدولة قيما يخص معدلات الفائدة للقروض قصيرة الأجل و التي خفضت إلي 2%، و في (1984-1985) مقابل 172 مليون دينار جزائري خلال موسم (1984-1983) تم منح 824 مليون دينار جزائري [1]

3-1-2 تمويل القطاع العام عن طريق التمويل المتوسط و طويل الأجل: ابتداء من سنة 1982 أدخلت إجراءات جديدة في مجال منح القروض المتوسطة و طويلة الأجل حيث أصبحت الوحدات الإنتاجية تقوم بإعداد مخططاتها الاستثمارية و تسليمها لوزارة الفلاحة لدراستها و للموافقة عليها ثم تقدم لوزارة التخطيط لدراستها و إقرار المشاريع التيس تتفق و الخطة الاقتصادية العامة، بعدها يتم دراسة المشاريع المقبولة من طرف اللجنة المركزية للقرض و التي يديرها بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بعد الموافقة علي شبكة المشاريع الاستثمارية يحول قرار هذه اللجنة إلي اللجان الولائية للقرض مرفوعا بالتوجيهات و التوصيات العملية، حيث تقوم هذه اللجان بتوزيع القروض علي الوحدات الإنتاجية بالولاية

و قد عرفت القروض المتوسطة و طويلة الأجل ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة و هذا راجع إلي تبسيط إجراءات التمويل من جهة و انخفاض أسعار الفائدة من جهة أخري و الذي قدر بـ 5%.

---

[1]. خميس خليل، مرجع سابق، ص 205

[2]. مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 18-26

[3]. خميس خليل، مرجع سابق، ص 205

3-2 القطاع الخاص:

3-2-1 نشأة و ظهور القطاع الخاص: لقد كأن القطاع الخاص في الجزائر قطاعا له تاريخه منذ القدم، لكونه مرتكزا بالدرجة الأولي في القطاع الزراعي، و كذلك القطاعات الأخرى المتمثلة في الحرف و الصنائع الموروثة منذ القدم[2]

3-2-2 مراحل التمويل البنكي للقطاع الخاص[3]: ففي فترة (1963-1968) كلفت الشركة الفلاحية للاحتياط بامتياز إقراض المستغلات الخاصة و مصدر هذه القروض خزينة الدولة و تكون في شكل عيني (حبوب،أسمدة) و في شكل سيولة للتجهيز بعد عام 1968 تحمل البنك الوطني دور الممول لهذا القطاع إلا أن نسبة القروض الممنوحة لم تمس إلا عددا قليلا من الفلاحين الصغار، و بعد سنة 1976 تم إعادة الاقتراض للقطاع الخاص و دعمت هذه العودة بتدخل وزارة المالية بأمرها لوكالات البنك الوطني الجزائري بدمج القطاع الخاص في برامجها و إعطاء تسهيلات و توجيهات للفلاحين للاستفادة من القروض. فالتمويلات في القطاع الخاص كانت كالأتي:

- **تمويل القطاع الخاص عن طريق قصير المدى:** يمنح تمويل المدى القصير للفلاحين الخواص استنادا إلي وثيقة ممارسة الأعمال الفلاحية تمنح من طرف اتحاد الفلاحين و البلدية و تبعا لذلك يسمح البنك بتقديم طلب للقروض يضع فيه المقترض موارده المالية كرهن و بعد دراسة الطلب يمكن للبنك أن يمنح أو يرفض منح القروض وفي حالة القبول فأن المستفيد يحصل علي الأموال الممنوحة تبعا لاحتياجاته و تبقي إجراءات التسديد و تحديد سعر الفائدة تخضع لنفس شروط القطاع العام

- **تمويل القطاع الخاص المتوسط و طويل المدى:** إن تحضير الملف بالنسبة للقطاع الخاص يتم وفق نفس إجراءات الخاصة بالقطاع الاشتراكي لكن وضع الملف يأتي بعد الإشعار بالقرض و ذلك بهدف توحيد القطاع الفلاحي في المزايا المختلفة. إلا أن هذه الإجراءات هي كذلك تعمل علي تفويت الفرصة علي المزارعين للاستفادة من القروض في الأوقات المناسبة لمباشرة نشاطهم الإنتاجي مما يؤدي إلي تأخير أنجاز استثماراتهم و تجميد أموالهم و الذي يؤثر سلبا علي الإنتاج الفلاحي.

3-3 مساهمات القطاع العام و الخاص في المجال الفلاحي: [1]هذا المجال الذي يعتبر مجالا تاريخيا يتميز عن باقي المجالات كونه قطاع أهلي بالدرجة الأولي قبل الاستعمار مما يؤهل أن يكون مجالا خاصا أكثر من مجالا عاما كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): مساهمة القطاع العام و الخاص في الإنتاج الفلاحي

الوحدة:نسبة مئوية%

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مساهمة القطاع العام %	0,27	0,4	0,45	0,39	0,31	0,24	0,16	0,16	0,15
مساهمة القطاع الخاص %	99,73	99,6	99,59	99,61	99,69	99,76	99,84	99,84	99,85

المصدر:خميس خليل، مرجع سابق، ص209

المطلب الثاني: واقع القطاع الفلاحي في ظل إعادة الهيكلة و المستثمرات الفلاحية

ان عملية اعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا والتعونيات الفلاحية يهدف الى ادماجها خلق مزارع جديدة منسجمة بطريقة عصرية يمكن التحكم فيها بكل سهولة .

1- أسباب إعادة الهيكلة و نتائجها:

1-1 **أسبابها:** نجمت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا علي صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قدماء المجاهدين[2]. و تعود أسباب إعادة الهيكلة إلي:[3]

-الحجم الكبير للوحدات الإنتاجية و تشتت مساحتها و صعوبة التحكم فيها

-كبر حجم بعض المؤسسات الاقتصادية و احتكارها لإنتاج منتوج معين و قيامها بوظيفة التسويق مما جعل بعض الهياكل الاقتصادية لا مبرر لها

-ارتفاع معدل الهجرة الريفية و تغلب طابع الشيخوخة علي اليد العاملة الفلاحية

-الطموح إلي تطور القطاع الفلاحي

1-2 **نتائجها:** و تظهر من خلال ما يلي: [2]

---

[1]. مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 19

[2]. خميس خليل، مرجع سابق، ص 23

[3]. بويهي محمد،**القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية**، أطروحة دكتوا ره في العلوم الاقتصادية-فرع التسيير-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر، ص11

- عجز الميزان التجاري الغذائي بسبب زيادة الواردات الغذائية
- انخفاض معدل نمو الناتج الزراعي مقابل زيادة الطلب علي السلع و الخدمات الغذائية بسبب ارتفاع الأجور
- التفاوت في الأجور بين القطاع الزراعي و بقية الطاعات الأخرى
- ضعف الاستثمارات الموجه للقطاع الفلاحي
- انعدام العلاقة بين دخل العمال و نتيجة العمل

2- **أثر المستثمرات الفلاحية علي القطاع الفلاحي**: أصدرت الدولة القانون 19-87 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المتضمن إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي العمومي و الذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية (DAS) وتوزيع ممتلكاتها علي عمال القطاع الفلاحي في شكل استفادات فردية تسمي بالمستثمرات الفلاحية.

و من بين أثار هذه التجربة نجد ما يلي:[1]

– استفادة فئات غير معنية بالقطاع من الأراضي الفلاحية

– إصلاحات 1987 لم تحقق الأهداف المرجوة حيث بقيت الجزائر مرتبطة بالسوق العالمية لاستيراد المواد الغذائية

– توفير شروط الانتقال نحو اقتصاد السوق أي أصبح يعتمد أساسا علي احتياجات و مستلزمات السوق و هذا بفضل إصلاحات 1987.

جدول رقم (03-04): تطور الواردات حسب مجموعات الاستعمال. الفترة (1987-1990)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	1987	1988	1989	1990
–مواد غذائية، مشروبات و تبغ	8463	10659	22100	18924
–طاقة و شحوم	799	1001	970	962
–مواد أولية و منتجات خامة	2433	3735	6491	6080
–منتجات نصف مصنعة	8817	11286	15216	16012
–سلع التجهيز	91979	11586	17744	34507
–سلع استهلاكية	4420	5124	7512	10257
–متفرقات	62	-	-	276
المجموع العام	**34153**	**43427**	**70072**	**87018**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا علي معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

[1] العلجة حاجي، مرجع سابق، ص 74، ص 75

المطلب الثالث: واقع القطاع الفلاحي و تمويله في ظل الإصلاحات (1990-1999)

1- **أثر القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1990-1999)**: جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة و ذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون إلي بعث النشاط و محاولة علاج سلبيات قانون 1987 و ذلك حماية للأراضي الفلاحية و ضمان الاستغلال الشامل لها و وضعها لحساب و علي نفقة مالكها، و كذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال التسيير و تمويل القطاع الفلاحي، إذا كأن قانون 1990 يهدف إلي إعادة الأراضي المؤممة و الدخول في اقتصاد السوق وفق ما تنص به الإصلاحات الاقتصادية فأن هذا القانون وضع شروطه بإعادة الأراضي المؤممة و أخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير و بما أن الميراث لا يكون إلا للورثة بالدرجة الأولي....الخ.

غير أن الواقع من كل الأراضي المؤممة ما عدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965 ولقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا بدخول عام 1990 جاء قانون النقد و القرض بإطار جديد يهدف إلي تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي و المالي و النقدي في مرحلة التخطيط المركزي و ما أنجز عنها من أثار سلبية تتنافي و روح المبادرة و التحفيز، فنظام النقد و القرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد و القرض و إيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية و المالية القائمة و الإقراض و في هذا الإطار نجد أن هذا القانون يعزل دائرة الحقيقة عن الدائرة النقدية و عزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية وإبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل و القروض.

2- تمويل القطاع الفلاحي في ظل هذه الإصلاحات: شرعت الحكومة خلال هذه الفترة في تقييم التنمية الفلاحية و مراجعة مسارها قصد الوقوف علي أسباب الاختلالات، و في هذا الإطار جاءت الطرق الجديدة لتمويل الاستغلال و التي تزامنت مع قانون النقد و القرض الصادر في 14 أفريل 1990، الذي يهدف إلي تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفتها النشاط الاقتصادي في مرحلة التخطيط المركزي هذا القانون يعطي للبنك مكانته الحقيقية و دوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني إذ يمكنه التحكم في مؤشراته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله. [1]

---

[1]. مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 24

[2]. كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006 ، ص 7

المطلب الرابع : واقع الفلاحة في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

لقد حظي القطاع الفلاحي باهتمام كبير من قبل السلطة الاقتصادية السياسية قطاعات الاقتصاد الوطني، و قد أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله.[1]

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (تعريفه، أهدافه، أجهزته):

1-1 تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلي ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي، قصد الوصول إلي بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة و الحماية و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية؟، و كذا عن طريق استصلاح الأراضي و الاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة[2]

2-1 أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: تتمثل فيما يلي:

- الحماية و الاستغلال العقلاني و الدائم للموارد الطبيعية
- الاندماج في الاقتصاد الوطني
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي
- تحسين ظروف الحياة و مداخيل الفلاحين
- تحرير المبادرات الخاصة علي مستوي (التموين، التصريف، و تكييف الإنتاج)
- ترقية و تشجيع الاستثمار الفلاحي
- تحسين التنافس الفلاحي و دمجه في الاقتصاد العالمي

و من أجل الوصول إلي تحقيق هذه الأهداف يجب أن تكون هناك أجهزة فعالة لتحقيق ذلك و من هنا نذكر هذه الأجهزة فيما يلي:

---

[1] كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006 ، ص 7

[2]. كتفي سلطانة، مرجع سابق ، ص 23-28

3-1 الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية: تتمثل في:[1]

1-3-1 الجهاز الإداري: يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الغرفة الفلاحية الولائية

- **مديرية المصالح الفلاحية (DAS)**: تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسسها إلي العهد الاستعماري لكن و بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في 23-06-1990 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية و تحديد مهام كل مصلحة و من بين مهامها ما يلي:

- السهر علي تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي
- ضمان تفتيش و مراقبة النشاطات البيطرية و النشاطات الخاصة بواقية النباتات
- تنظيم و مراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات و الإمراض الحيوانية و النباتية
- تقديم المساعدات التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي
- استعمال كل الأدوات و التدابير المنصوص عليها في سياسة المحافظة علي الأراضي الزراعية و الأراضي ذات الطابع الفلاحي (الرعوي، الغابي)
- تحديد المعطيات الإحصائية و إعداد مختلف الملفات ة هذا من أجل المتابعة و التقييم للحالة العامة للقطاع الفلاحي
- القيام بدفع و ترقية الاستثمار الفلاحي
- تحديد أهداف التنمية الفلاحية للولاية و الوسائل التي يجب تجنيدها لتحقيق ذلك
- القيام بجميع التدابير اللازمة التي من شأنها تحسين و تطوير العمل الفلاحي و اقتراح حملات للتوعية و التحسين بالتقنيات الفلاحية

[3] شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي(1999-2013) في ولاية بسكرة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2013 ،ص 57

الشكل (03-01): الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية

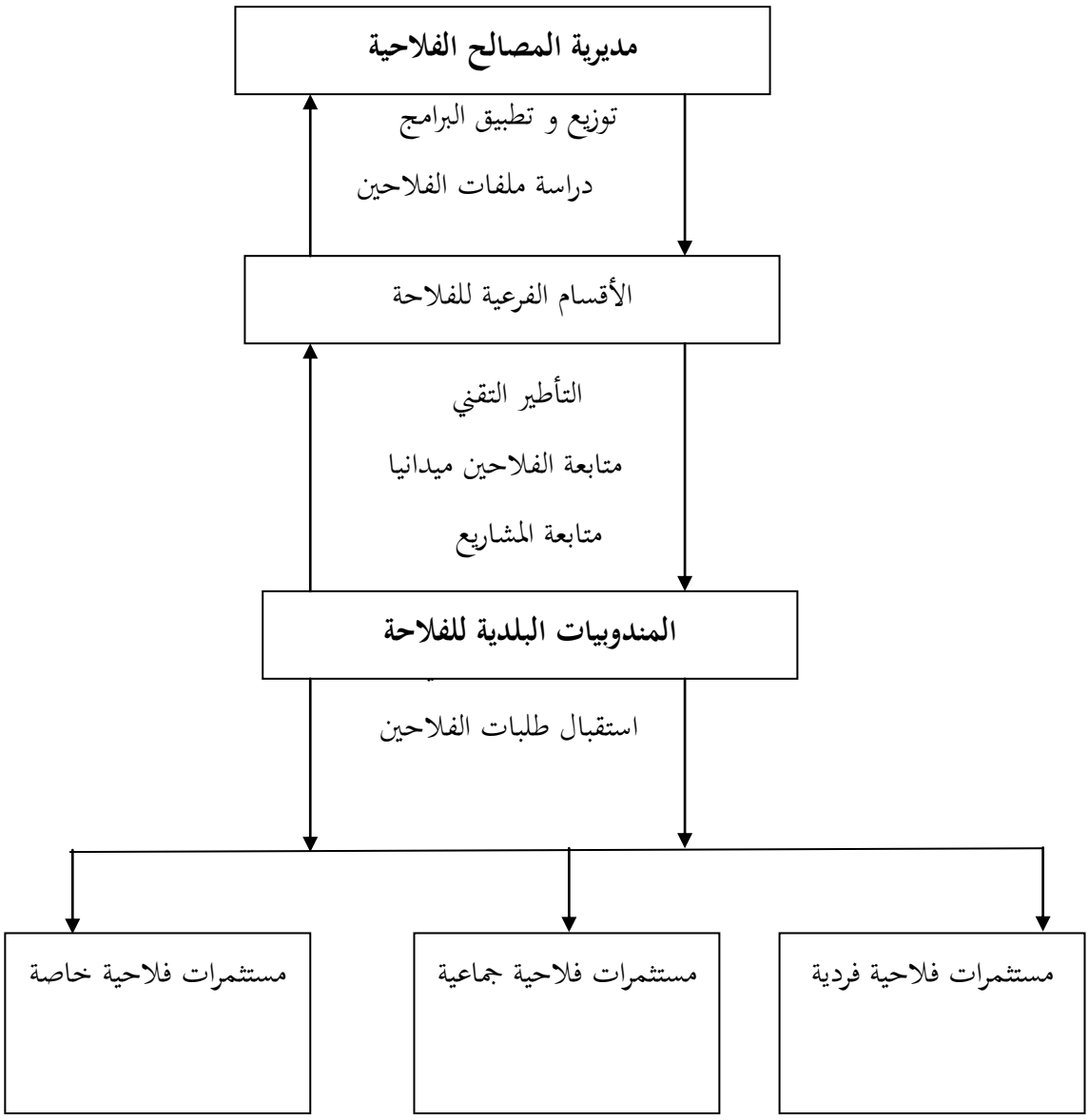

المصدر: كتفي سلطانة، مرجع سابق، ص 23-28

➢ **الغرفة الفلاحية:** تم الإنشاء الرسمي للغرفة الفلاحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118-91 المؤرخ في 1991/04/27 و هذا بعد انتخاب و تنصيب هياكلها: مجلس الغرفة مجلس الإدارة للرئيس و هي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة بالإضافة غلي كونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح المهنية الفلاحية و هي متعامل مفضل للسلطات الإدارية و التقنية المحلية الوطنية في جميع الميادين المهتمة بالفلاحة أو التنمية الفلاحية و يمكن تلخيص مهام الغرفة فيما يلي:

- تنظيم أشكال التشاور و التنسيق و الإعلام و تطويرها و هذا ما بين المشتركين فيما بينهم و بين المؤسسات العمومية التي تشتغل في محيط الإنتاج، التمويل، التموين، التوزيع و التحويل
- تساهم في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية و تنويعها و في إعدادها
- تنظيم الأسواق و المعارض و المسابقات الفلاحية
- الإرشاد الفلاحي

1-3-2 الجهاز المالي: و يضم كل من:

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: أنشأت صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر 64-72 الصادر بالقانون العام للتعاونيات مارست منذ نشأتها عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية و الاقتصادية خاصة قبل إصلاحات 19-87 المرفقة بكيفية الأراضي و كذا حقوق و واجبات المنتجين الفلاحين و التعاون الفلاحي مكون من عدة صناديق جهوية (CRMA) موزعة عبر التراب الوطني و كلها مجتمعة تشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و يمكن تلخيص مهامه فيما يلي:

- تسهيل ضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات و المتصرفين
- يساهم في تطوير و تنمية الفلاحة و الصيد البحري....الخ
- تطبيق التأمينات علي الممتلكات و الأشخاص في القطاعات المعني بها قانونيا

1-3-3 بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR): تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82-206 المؤرخ في 1982/05/16 و قد تولد عنه إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، حيث أسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته لإزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور و نمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي و مهامه ما يلي:

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي
- تمويل جميع الاستغلاليات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم تطوير القطاع الفلاحي (البياطرة، الصيادلة...الخ)
- يمنح القروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى كالري و تربية المواشي و قروض متوسطة المدى لشراء الآلات و الأسمدة و المواد الكيماوية

4-1 تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و المستفيدين منه: إن الآلية المالية المتوفرة لأجل تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متعددة و متكاملة لضمان تمويل ملائم للبرنامج و لقد تكفل بعملية تمويل في البداية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و صناديقه الجهوية ثم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليقوما بتسيير الصناديق العمومية و كذا المهام المتعلقة بالقروض و التأمينات الفلاحية [1]

1-4-1 تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA):أنشأت بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يرمي إلي دعم المستثمرات في إطار تطوير الفروع و حماية مداخيل الفلاحين و تمويل النشاطات ذات الأولوية للدولة، و لقد تم وضع مجموعة من النصوص التنفيذية لهذا الصندوق في شكله الجديد و هي[2]:
  - المنشور التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 ماي 2000، المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.
  - المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000، المحدد لقائمة الإرادات و النفقات للصندوق
  - المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000، و الذي يحدد شروط الاستفادة من الصندوق و طرق المساعدات و كذا نسب الدعم حسب نوع النشاط
- **صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVTC)**: أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 1998، يهدف إلي تنشيط أعماله عبر شركة معروفة باسم (العامة للامتيازات الفلاحية)، و هو يقوم بتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي بهدف توسيع المساحات الزراعية المستغلة و خلق مناصب شغل و مراكز حيوية
- **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:** من مهام هذا الصندوق توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية و المتمثلة في التأمين الاقتصادي و الفلاحي من جهة، و القروض التي يمنحها للفلاحين والقروض الممنوحة من طرف البنك الفلاحي و التنمية الريفية BADR من جهة أخرى و من أجل إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي و الاستثمارات المتعلقة به، حيث ينبغي عدم اعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية، ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين.

---

[1]. حسنية حوحو، **تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و انعكاساته علي البطالة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر 2003/2002 ، ص 64

[2]. مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 38

2-4-1 النشاطات المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (PNDA):

النشاطات المستفيدة من دعم الصندوق هي النشاطات القائمة ما يلي: [1]

- تطوير الإنتاج و الإنتاجية، تثمين المنتوجات الفلاحية
- تسويق، تخزين، توظيف، تصدير، تطوير الري الفلاحي
- حماية و تنمية الثروات الحيوانية و النباتية، المخزون الأمني للإنتاج الزراعي و البذور و الشتائل
- حماية مداخيل الفلاحين، دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة

2 وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لقد شهد القطاع الفلاحي خلال فترة 2001-2004 ظروفا ملائمة للإنتاج الفلاحي، حين بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سمح لما يقارب 15000 فلاحا و مستثمر الانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط بفضل التأطير اللامركزي و الملائم لمختلف الخصوصيات، لقد أظهرت النتائج الأولية من إقبال العالم الفلاحي و الريفي علي المنهجية الجديدة للتنمية القائمة علي آلية تمويل الاستثمار، ففي عام 2001 عرف القطاع الفلاحي نموا معتبرا حيث بلغت القيمة للقطاع 387 مليار دينار أي ما يقارب 2,9% من الناتج الوطني الخام الذي سجل نموا معتبرا بنسبة 13,2% مقارنة بعام 2000 الذي عرف انخفاضا بـ 5% مقارنة بعام 1999. و إلي غاية 2003 كانت نتيجة الإنتاج الفلاحي أحسن من عام 2002 قدرت النسبة المئوية للقيمة المضافة الفلاحية بـ 17% و ذلك راجع لكمية الأمطار المسجلة من جهة و للآثار الأولي لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من جهة أخرى، ففي إطار هذا البرنامج تبذل الدولة جهودا كبيرة خاصة المالية، و قد بدا دورها مهما لدعم الفلاحة و متعدد الأشكال بفضل منح الميزانية المباشرة للقطاع الفلاحي و الضغط الضريبي. و المساعدات المالية لتوفير المياه و برامج كهربائية للأرياف حيث خصصت مساعدة مالية مباشرة نسبة 55% و 44% عبر الصناديق المتخصصة للمزارع الزراعية.

2-1 واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية علي القطاع الفلاحي: في إطار دعم الإنتاج الوطني و تقليص الفاتورة الغذائية وظفت الدولة المزارع كوحدات لتكليف المدخلات الفلاحية و المحافظة علي الموارد الوراثية و هذا لبلوغ الأهداف المرجوة لتحقيق الأمن الغذائي.

[1]. كتفي سلطانة، مرجع سابق، ص 18-21

2-2 أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية علي الإنتاج الفلاحي: يظهر من خلال الإنتاج النباتي و الإنتاج الحيواني:

2-2-1 الإنتاج النباتي: يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء و يتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا الإنتاج النباتي وفيرا، حيث يضم هذا الإنتاج مجموعة من المحاصيل أهمها الحبوب بأنواعها و البقوليات بأنواعها إضافة إلي مجموعة من الخضر و الفواكه إلي جانب الزراعات الصناعية. [1]

حيث يظهر لنا من خلال الجدول التالي مردودية الحبوب خلال الفترة 1989-2004

الجدول رقم (03-05): مردودية الحبوب خلال الفترة 1989-2004

السنة/النوع	قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطام	ذرة	ذرة البيضاء	المجموع
89/88	8,1	7,3	7,5	5,3	15,1	25,2	7,6
90/89	6,4	6,1	7,6	5,0	16,5	16,6	6,9
91/90	10,8	10,9	11,6	9,7	19,2	24,2	11,1
92/91	10,1	9,5	9,0	7,5	22,8	40,0	9,4
93/92	8,2	7,8	6,3	5,4	12,5	50,0	7,4
94/93	8,2	7,3	6,5	4,7	4,5	-	7,5
95/94	10,1	6,2	7,1	7,2	16,1	12,7	8,3
96/95	12,8	13,7	14,0	11,5	17,2	14,8	13,4
97/96	7,7	8,8	7,2	6,7	21,4	40,0	7,8
98/97	8,8	9,0	7,5	7,7	17,5	24,5	8,5
99/98	10,1	11,8	10,9	8,5	22,4	27,0	10,7
00/99	8,9	9,7	7,6	5,6	36,2	69,5	8,8
01/00	11,1	11,1	11,1	8,8	27,2	27,8	11,1
02/01	11,6	9,4	10,3	7,5	33,5	33,5	10,6
03/02	14,2	14,9	15,6	10,9	28,8	26,4	14,7
04/03	15,3	7,9	13,2	12,03	31,7	43,3	13,4

المصدر: فوزية غربي، مرجع سابق، ص 132

نلاحظ من خلال الجدول اختلالا و تذبذبا كبيرا من سنة إلي أخري حيث سجلت فترتي 89-90 و 92-93 أقل نسبتين و هما 6,9 قنطار في الهكتار و 7,4 قنطار في الهكتار و هذا يعود إلي أسباب عديدة سادت هذا القطاع خلال الفترة و من أهمها عدم الاهتمام الكامل بالجانب الزراعي لأنها كانت تتميز بعدم الاستقرار مما أدي بها إلي إهمال هذا القطاع، أما بالنسبة للفترة التي حققت أكبر نسبة أي ارتفاعا مقبولا هي

[1]. فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007 ، ص 119

الفترة (95-96) و (02-03) و (03-04) و هذا علي التوالي 13,4 قنطار في الهكتار و 14,7 قنطار في الهكتار و 13,4 قنطار في الهكتار و يعود هذا الارتفاع للأسباب التالية:

ففي الفترة (95-96) اهتمت الدولة بهذا القطاع، حيث عرفت انتعاشا خلال هذه الفترة منذ بداية 1991 إلي غاية 1999 حيث قدرت هذه النسبة بـ 3,86% سنويا نتيجة تسجيل ارتفاع في الإنتاج النباتي 5,42% أما بالنسبة للفترتين (02-03) و (03-04) هذا عائد إلي تبني الدولة للمخطط الوطني. و من النتائج التي حققها المخطط خلال هذه الفترة ما يلي: [1]

- غرس مساحة 382000 هكتار
- إعادة تأهيل و عصرنة ما يقارب 307000 مستثمرة فلاحية
- ارتفاع المساحة المسقية بتقنية التقطير من 15% إلي 30% من مجموع المساحة المسقية.

2-2-2 الإنتاج الحيواني: يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة أهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر هي الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الإبل بالإضافة إلي الأسماك و الدواجن.

الجدول رقم (03-06): الإنتاج الحيواني لسنوات (2003-2004-2005)

النوع	2003	2004	2005
بقر محلي (ألف رأس)	64 269	64 530	62 460
الإبل (ألف رأس)	24 998	27 530	26 860
أغنام (ألف رأس)	1 739 700	1 829 330	1 890 910
ماعز (ألف رأس)	335 800	345 018	359 000
لحوم حمراء (ألف رأس)	11 008	8 480	7 795
لحوم بيضاء (ألف رأس)	15 200	15 330	16 257
حليب (ألف لتر)	158 800	170 910	168 211
عسل (ألف لتر)	221	279	299

المصدر: فوزية غربي، مرجع سابق، ص 173

(1). غربي فوزية، مرجع سابق، ص 17

من خلال ملاحظتنا للجدول قمنا بالتحليل التالي:

النوع	2003	2004	2005
بقر محلي (ألف رأس)	64 269	64 530	62 460
الإبل (ألف رأس)	24 998	27 530	26 860
أغنام (ألف رأس)	1 739 700	1 829 330	1 890 910
ماعز (ألف رأس)	335 800	345 018	359 000
لحوم حمراء (ألف رأس)	11 008	8 480	7 795
لحوم بيضاء (ألف رأس)	15 200	15 330	16 257
حليب (ألف لتر)	158 800	170 910	168 211
عسل (ألف لتر)	221	279	299

- السنة التي تميزت بأكبر أنتاج حيواني هي سنة 2005 و المتمثل في الأغنام بقيمة 1890910 رأس ثم تليه المرتبة الثانية سنة 2004 بقيمة 1829330 رأس أي بفارق يقدر بـ 61580 رأس أما الإنتاج الذي احتل المرتبة الثانية خلال هذه السنوات هن الإنتاج الحيواني المتمثل في الماعز حيث احتلت نفس السنة المرتبة الأولي في هذا الإنتاج بـ 359000 رأس لسنة 2005 ثم تليها 2004 بـ 345018 رأس و 2003 بـ 335800 رأس.

- حيث احتل أنتاج الحليب المرتبة الثالثة في هذا الجدول فكانت الأولوية لسنة 2004 هذه المرة بمقدار 170910 لتر ثم تليها 2005 و 2003 علي التوالي 168211 و 158800 لتر أما المنتوج الذي عرف أقل نسبة هو منتوج العسل و الذي قدر علي التوالي 221 لتر لسنة 2003 و 279 لتر لسنة 2004 و 299 لتر لسنة 2005 و هذا لعدم الاهتمام الكافي بهذا المجال: [1]

2-3 دور الناتج الفلاحي في زيادة الناتج الداخلي الخام (PIB): قد عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا سنة 2009 حيث سجل الناتج الداخلي الخام نسبة نمو قدرها 2,4% و هي نفس النسبة التي سجلت سنة من قبل بينما يمثل هذا المعدل نسبة النمو المسجلة علي مستوى العالم العربي كله خلال سنة 2008 و ذلك رغم أثار الأزمة الاقتصادية، حسبما أكده ملحق لبيان السياسة العامة للحكومة. و كأن وراء الانتعاش الذي شهده

[1]. غربي فوزية، مرجع سابق، ص 138

الاقتصاد الوطني سنة 2009 النتائج الاستثنائية التي حققها القطاع الزراعي في الموسم الماضي بعد موسم صعب في 2008 و شكل الإنتاج الزراعي نسبة 9,3% من القيمة المضافة الإجمالية. و قد سجل هذا القطاع نموا بنسبة 20% سنة 2009 بفضل المردودية التي عرفها أنتاج الحبوب الذي بلغ 61,6 مليون قنطار مقابل 5,3% سنة 2008 و 5% في سنة 2007 و 4,9% في سنة 2006 و 1,9% في 2005

تطرقنا في مبحثنا هذا للقطاع الفلاحي إلي إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي منذ فترة بعد الاستقلال إلي غاية فترة الألفينيات، و التي بدأت بمرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الاستقلال و الذي ركز علي الاشتراكية في ميدان الإنتاج، ثم اقتسام الناتج بين الأفراد ثم تليه المراحل التي مر بها و هياكله و المشاكل التي تضمنها هذا القطاع المسير ذاتيا. و لكثرة هذه المشاكل التي عاني منها القطاع في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل لتذبذب و التدهور الحاصل في هذه الفترة، لتخرج في النهاية بأهداف بشأنها التعديل و التغيير في القطاع. ثم جاءت مرحلة تمويل القطاع العام و الخاص، رغم أن هذه الأخيرة ظهرت معالمها قبل الاستقلال في شكل ممتلكات خاضعة للحاكم تسمي بأرض البايلك، و مع ظهور القطاع المسير ذاتيا و تعاونيات الثورة الزراعية ظهرت مرحلة التموين للقطاع العام و الخاص من جديد، ثم قمنا بدراسة واقع القطاع الفلاحي في ظل إعادة الهيكلة و المستثمرات الفلاحية، حيث ظهرت إعادة الهيكلة نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي و الطموح إلي تطوير القطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

تمهيد: يلعب القطاع الفلاحي دوار هاما في عملية التنمية في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال إسهام الموارد الاقتصادية الفلاحية ومعطياتها الإنتاجية سواءا على صعيد المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية في التأثير على الاقتصاد الوطني. و أمام التدهور البيئي الناتج من الاستخدامات غير السليمة للأراضي الفلاحية وما أرفقها من محاولات زيادة أنتاج الغذاء نتيجة زيادة السكان الكبيرة، فقد جلبت اهتمام الباحثين وأصحاب القرار على حد سواء لإيجاد نموذج تنموي يسمح بدفع عجلة التنمية الفلاحية، وفي نفس الوقت يحفظ حق الأجيال القادمة في التنمية، وبهذا استحدث العاملون في مجال التنمية الفلاحية مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة، فلا أحد ينكر أهمية المحافظة على الموارد الطبيعية الأرض والمياه) من التدهور.

و يسعى القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنمية إلى العمل على زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها، والعمل كذلك على تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية، وهذا في إطار نظام فلاحي متوازن يكفل الوفاء بمتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية تضمن لهم غذاء صحيا وبيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة ومنتجة، لذا تتجه مختلف الدول النامية إلى تطبيق منهج الإصلاح الفلاحي، وذلك بتبني سياسات فلاحيه تقوم على مختلف أساليب الدعم الحكومي لتطوير هذا القطاع وإرساء سبل التنمية.

المطلب الأول :لمحة عن الإمكانات الفلاحية في الجزائر

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي ، حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوربية وشريط ساحلي طوله 1.200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية، يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية.

1- **الموارد الطبيعية**: ويمكن التمييز في الموارد الطبيعية بين الموارد الأرضية والموارد المائية.

1-1 **الموارد الأرضية :**للجزائر رصيد هام من الأراضي الفلاحية، فتبعا لما ورد في التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر لعام 2012 ، فأن المساحة الكلية للأراضي العامة في الجزائر تُقدر بحوالي 232 مليون هكتار؛ تحتل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ما نسبته 80 % من المساحة الكلية، كما تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية حوالي 42,5 مليون هكتار، أي ما يمثل 17,8% من المساحة الكلية للبلاد، وتشغل المساحة الفلاحية المستغلة حوالي 8,4 مليون هكتار، أي ما يقارب 20% من المساحة الفلاحية الإجمالية .كما يقدر نصيب الفرد من المساحة المزروعة بحوالي 0,24 هكتار، وهذا ما يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة وفي المقابل، فأن المساحات المسقية ضعيفة ولا تُمثل سوى12% من المساحة الفلاحية المستغلة، ما يعني خضوع ما يقارب90% من الزراعات إلى التغيرات والتقلبات المناخية، وبالتالي إنتاجية متدنية في بعض الأحيان. [1]

1-2 الموارد المائية:تزخر الجزائر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية، تعود بالأساس إلى التنوع الجغرافي والطبيعي الذي يميزها عن غيرها من الدول والأقاليم العربية والإفريقية، فكبر المساحة وتنوع التضاريس من العوامل المؤثرة على عملية التساقط المطري.

كما أن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، إذ تقدر الموارد المائية في الجزائر بحوالي 20 مليار م^3 ، منها 13 مليار م^3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و 7 مليار م^3 من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار م^3 بالشمال و 5 مليار م^3

[1]. فوزية غربي، **واقع إنتاج الحبوب في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، العدد الخامس، فيفري 2004 ، ص259

في الجنوب)، ونحو 75 % من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد [1].ويمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:

1-2-1مياه الأمطار: يغطي الإقليم الجزائري مساحة قدرها 741 381 2 كلم2 ، ويقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر بحوالي 12,5 مليار م^3، إلا أن هذه التساقطات المطرية تمس أساسا شمال البلاد، وتتركز بمقدار 90 % في المنطقة التلية وحدها، و لا تستقبل الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا سوى 10% من مياه الأمطار، بينما تعود إلى المناطق الصحراوية سوى كميات ضئيلة جدا.[2]

ويتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار مابين 95 و 100 مليار م^3، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، حيث أن 80 مليار م^3 منها يتعرض للتبخر، ما يمثل نسبة 80% إلى 84 %، والباقي المتمثل في 16 مليار م^3 يوزع إلى 3,5 مليار م^3 فقط تساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، ذلك بسبب الانحدار الذي تتميز به أغلب مناطق الشمال، بينما 12,5 مليار م^3 تتدفق في الأنهار والوديان، ليحتفظ منها بحوالي 5,2 مليار م^3 في السدود، و 7,3 مليار م^3 تتدفق مباشرة في البحر والشطوط المالحة. [3]

2-2-2 المياه السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9,8 مليار م^3 السنة و 13 مليار م^3 السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، إذ تحتوي الأحواض المتوسطية(الشمال)على 11,1 مليار م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0,7 مليار م^3 ، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0,6 مليار م^3 . و تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث بلغ عددها حوالي 70 سد سنة 2013 بقدرة استيعابية فاقت 7 مليار م^3 .[3]

1-2-3 المياه الجوفية: تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60 ألف بئر صغير، ونحو 90 ألف ينبوع و 23 ألف بئر عميق، كما قُدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بنحو

---

[1]. فوزية غربي، المرجع السابق، ص 261

[2]. عائشة كبحلي، **حدة فروحات، مساهمة سياسة الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 03، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2017 ، ص177

[3]. عائشة كبحلي،، حدة فروحات المرجع السابق، ص177

[4]. عائشة كبحلي،، حدة فروحات المرجع السابق، ص177

7مليار م^3 في السنة، وهي موزعة بين الشمال (2 مليار م^3 السنة)، والجنوب (5 مليار م^3 السنة) بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90% (1,8 مليار م^3 السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أ ن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية(75%) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا[2] . كما تستفيد الجزائر من مخزون مائي في المناطق الجوفية التي تتقاسمها مع دول الجوار يقدر بحوالي 40 ألف مليار م3 ، نسبة 60 % منها في الجزائر، أي ما يعادل حوالي 24 ألف مليار م 3 سنويا[4].

2- **الموارد البشرية:** بلغ إجمالي السكان الناشطين بحوالي 12298 ألف شخص سنة 2017 ، وقدر إجمالي السكان المشتغلين بحوالي 10859 ألف شخص، أي ما يمثل 28 % من إجمالي السكان . كما بلغ عدد السكان الريفيين حوالي 3536 ألف ساكن، أي ما يمثل 33% من إجمالي السكان المشتغلين.

وعلى صعيد آخر، بلغ حجم اليد العاملة الكلية بالجزائر سنة 2017 حوالي 10859 ألف عامل، وقدرت حجم اليد العاملة الفلاحية بحوالي 1102 ألف عامل، أي ما يمثل % 10,6 من إجمالي العمالة الكلية وبهذا قُدر متوسط اليد العاملة الفلاحية بحوالي 984 ألف عامل خلال الفترة (2013-2017) وتراوحت اليد العاملة بين 1141 ألف عامل و 1102 ألف عامل خلال عامي 2013 و 2017 على التوالي، حيث شهدت تذبذبا من سنة إلى أخرى. [1]

3- **الموارد الرأسمالية:** يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الفلاحي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني. وبلغ متوسط رأسمال المال الفلاحي حوالي 13,61 مليار دولار خلال الفترة (2013-2017)، و تراوحت قيمة رأس المال الفلاحي الصافي بين 12,99 مليار دينار و 14,20 مليار دولار خلال عامي 2013 و 2017 على التوالي، وقدرت الزيادة بنحو 1,2 مليار دولار خلال نفس الفترة، حيث شهد ارتفاعا متذبذبا من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر بحوالي 03 مليون دولار[2].

---

[1]. بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي2016 ، سبتمبر2017 ، ص 144

[2]. بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**،التقرير السنوي 2016 ، سبتمبر 2017 ، ص– 22

[3]. عزام البلاوي، **التنمية الزراعية إشارة للدول العربية**، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967 ، ص22

وفيما يخص المكننة، بلغ متوسط عدد الجرارات حوالي 99646 وحدة خلال الفترة (2013-2017) [3] ، وقدر معدل المكننة بجرارات 72 هكتار تقريبا، وهو يعادل نظيره في تونس بجرار لكل 71 هكتار. كما عرف استخدام الأسمدة تطورا خلال السنوات الأخيرة؛ فعلى سبيل المثال بلغ حجم الاستخدام معدل 14 كغ لكل هكتار من المساحة الفلاحية المستغلة سنة 2013 ، ليأخذ منحى تصاعديا خلال السنوات اللاحقة، ويحقق معدل 21,7 كغ لكل هكتار من المساحة الفلاحية المستغلة سنة 2015 ، محققا بذلك معدل 18,2 كغ لكل هكتار كمتوسط للفترة (2013-2017).

المطلب الثاني :الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي

تؤثر الفلاحة اقتصاديا على مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى بالمجتمع، إضافة إلى أن هذا التأثير لا يقتصر على المجتمعات الفلاحية أو الريفية التي يقوم سكانها أو بعضهم بممارسة النشاط الفلاحي، بل يتعداها إلى باقي المراكز والتجمعات البشرية الأخرى الحضرية منها والقروية .ومن الوظائف الاقتصادية للفلاحة ما يلي:

1- **تكوين الناتج المحلي الخام:** تساهم الفلاحة كغيرها من الأنشطة الأخرى في خلق القيمة المضافة الكلية في الاقتصاد القومي،فهي تؤثر على نمو إجمالي الناتج القومي لبلد ما، ويمكن أن تقاس مدى أهمية هذه المساهمة طبقا لمؤشر نسبة القيمة المضافة المتولدة في هذا النشاط إلى إجمالي الناتج المحلي، وعادة ما ت قل هذه النسبة كلما زاد تطور الاقتصاد القومي و زادت الإنتاجية في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وهذا ما يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، بمعنى آخر تجد أ ن هذه النسبة تكون مرتفعة في الدول النامية ومنخفضة جدا في الدول المتقدمة، كما أنها تختلف في نفس الدولة من مرحلة تطور معينة للاقتصاد الوطني إلى مرحلة أخرى.[1]

2- **توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي:** تُعرِّف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة الأمن الغذائي بأنه " توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يُؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية" .

[1]. عزام البلاوي، المرجع السابق ، ص 22

فالأمن الغذائي يتطلب توفر الجوانب التالية: [1]

- توفر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة؛
- توفر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر؛
- توفر شروط التغذية الجيدة بما فيها الوجبات المنتظمة، الصحية، الماء النظيف، الشروط الصحية والصحة العامة.

و يعرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه حصول كل الناس في البلد المعني وفي كل الأوقات على غذاء كافٍ لحياة نشيطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله.[2]

وعليه فأن مفهوم الأمن الغذائي يقوم على ثلاثة مرتكزات هي:[3]

- وفرة السلع الغذائية؛
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم؛
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

ويتعدى مفهوم الأمن الغذائي مفهوم الاكتفاء الذاتي، هذا الأخير يمثل سد الحاجات الغذائية عن طريق أنتاجها محل يا، فدرجة الاكتفاء الذاتي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي، سواء تم أنتاجه محليا أو تم استورداه من الخارج؛ لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات، وعندما تساوي 100% نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي، ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك .كما أنه يحدث عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي، ويسمى العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية.[4]

وللقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في تحقيق ذلك، إذ يقوم بتوفير السلع الفلاحية الغذائية النباتية والحيوانية، سوا ء من خلال التوسع الرأسي أو الأفقي، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الفلاحية لمقابلة الطلب المتزايد عليها، سوا ء من الناحية الكمية أو النوعية.

---

[1]. سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ولاية قالمة**، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص 95

[2]. سفيان عمراني، المرجع السابق، ص95

[3]. سفيان عمراني، المرجع السابق، ص95

[4] لرقام جميلة، مرجع سابق، ص 11-12

كما أ ن التوسع في القطاع الفلاحي يساهم في ارتفاع دخول الفلاحين، وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية لاسيما وأن مرونة الطلب الداخلي في مثل هذه الاقتصاديات مرتفعة جدا، ولهذا يتعين أن تكون الزيادة المتحققة في الإنتاج الفلاحي بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في الطلب على الغذاء، كما أن التو سع في الإنتاج الفلاحي يجب أن يواجه الزيادة الحاصلة في السكان، وكذلك الزيادة الحاصلة في (.الدخول الناجمة عن التنمية الاقتصادية عموما و الفلاحية بشكل خاص. [1]

وفي هذا الإطار، يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في إحداث ثلاثة مستويات للأمن الغذائي:

- **مستوى الكفاف**: و يتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، ويتوافق مستوى الكفاف مع مفهوم حد الفقر إذا ما قورن مستوى الدخل بالإمكانيات المتوفرة للحصول على الحد الأدنى من الغذاء .ويُع بر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي.
- **المستويات الوسطى :**وتتمثل في المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل، و يعبر هذا المستوى عن القدرة على التخلص من سوء التغذية، ويتم ذلك عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.
- **المستوى المحتمل :** و يمثل في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يُمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية، أي كفالة الحد الأدنى المرغوب فيه من السعات الحرارية وفقا للمعايير الدولية.

و على هذا الأساس، يحدث الوضع الغذائي غير الآمن المؤقت عندما يكون الناس غير قادرين على الحصول على غذاء كاف مؤقتا، والأسباب الشائعة لهذا الوضع هو الكوارث الطبيعية كالجفاف، الفيضانات، الحشرات، الحروب، عدم استقرا الغذاء، فقدان فرص العمل و انخفاض الأجور ...[1] بينما الوضع الغذائي غير الآمن المزمن هو مشكلة متجذرة و واسعة الانتشار، تحصل عندما تعاني العائلات من فشل مزمن في الحصول على غذاء كاف، وهذا الوضع يزيد من تع رض الناس لمشاكل عديدة، إذ يمكن أن يساهم في تخفيض إنتاجية العامل ويثبط النمو الاقتصادي، ويعيق جهود العائلات والدول من أجل التخلص من الفقر، كما قد تهدد استقرار الحكومات من خلال حدوث اختلالات في الأمن.

[1]. سفيان عمراني، المرجع السابق، ص 98

3- توفير مناصب الشغل: تهدف التنمية الفلاحية إلى توفير فرص العمل للمشتغلين بالفلاحة وفي مجال تخصصها، فهي بذلك تؤثر بشكل كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وخاصة إذا كانت العمالة الفلاحية لها تدريب ومعرفة باستخدام وسائل العمل، كما تتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة و إقامة مشاريع لها علاقة بالفلاحة، أو رفع إنتاجية العامل من خلال التدريب واكتساب التقنيات الحديثة، كما يمكن الاستفادة منها في القطاعات الأخرى من خلال فائض الأيدي العاملة في الفلاحة. [1]

و يوفر القطاع الفلاحي فرصا كبيرة للعمل، خاصة أنه لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، وعادة ما يستوعب العمال الذين لا يجدون فرص عمل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى[2].

إن تنمية القطاع الفلاحي من خلال تنفيذ سياسة فلاحية فعالة باستخدام الموارد المتاحة والآلات والتقنيات الحديثة؛ يمكن من تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الفلاحي، ويساهم في توفير حجم من العمالة للقطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الصناعي والتجاري و الخدماتي، وذلك عند تقلص حاجة الفلاحة إلى اليد العاملة و انتشار البطالة المقنعة بسبب العمل الموسمي، مما يساهم في تلبية حاجة القطاعات الأخرى التي تحتاج عملية التنمية فيها إلى التوسع في اليد العاملة.

و أثبتت التجربة التاريخية بأن الفلاحة مثلت المصدر الأساسي للأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، الأمر الذي يؤكد أ ن نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي من مجموع المشتغلين في الاقتصاد تق ل مع استمرارية العمل من أجل تحقيق التنمية، و أن هذه النسبة تنخفض إلى حد كبير بعد تحقيق هذه العملية، أي في حالة تحقيق التقدم الاقتصادي تصل العمالة الفلاحية إلى مستويات منخفضة جدا في الدول المتقدمة لصالح زيادة نسبة العاملين في القطاعات الأخرى، وبالذات الصناعة التحويلية والخدمات، و انسجاما مع مقتضيات التطور ومتطلباته.

كما أ ن وظيفة العمالة في المجال الفلاحي هامة جدا، إذ تظهر على صورتين؛ تمثل الأولى العمالة المباشرة، أي العاملين المشتغلين في الوحدات الإنتاجية، بينما تمثل الأخرى العمالة غير المباشرة، وهؤلاء يتواجدون في الصناعات التحويلية للمحاصيل الفلاحية(التصنيع الفلاحي الغذائي؛ صناعة المعدات الفلاحية من العتاد

---

[1]. القريشي محمد صالح تركي،**علم اقتصاد التنمية**، الطبعة 1، دار إثراء النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 288

[2]. القريشي محمد صالح تركي، المرجع السابق، ص 289

أوالأسمدة)، كما تجد كذلك العمالة في مؤسسات التسويق للمواد الفلاحية، وكذلك بمؤسسات ومعاهد التكوين الفلاحي.[1]

4- **دعم التنمية الصناعية**: أن أهمية القطاع الفلاحي تنبع من مساهمته الكبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يلعب القطاع الفلاحي الدور الأكبر في توفير المواد الخام للقطاع الصناعي وخاصة للصناعات الغذائية و النسيجية وغيرها، وهذا ما يؤدي إلى تطوير الصناعة وتوسيعها وتعزيز الروابط بينها وبين الفلاحة .كما أن توفر المواد الأولية يغني عن الحاجة إلى الاستيراد وتحمل التكاليف الباهظة من قبل الاقتصاد ككل والصناعة بشكل خاص، وبالتالي يوفر النقد الأجنبي للبلد، لهذا فأن القطاع الفلاحي يساهم بشكل أساسي وفعال في تطوير وتنمية الصناعة من خلال توفير المواد الخام لها. وفي سياق آخر، فأن التوسع في القطاع الفلاحي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، وهذا يمثل حافزا على توسيع الطلب على السلع المصنعة، وبالتالي توسيع حجم السوق المحلي للسلع المذكورة، الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي على توفير جميع المستلزمات التي يحتاجها القطاع الفلاحي كالأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات الفلاحية، كما أ ن نقل الإنتاج الفلاحي إلى مختلف مناطق البلد سوف يعمل على توسيع وتطوير وسائل النقل و الاتصالات، وكذلك الحال عند نقل السلع المصنعة إلى المناطق الريفية، مما يساهم في توسيع ونمو القطاع الصناعي ذاته. زيادة على ذلك، تقوم الصناعة بإنتاج وتوفير الطاقة الكهربائية التي يستخدمها القطاع الفلاحي في الإنتاج، وهذا ما يساهم في تطوير وتوسيع الإنتاج، وبالتالي تحسين مستوى حياة المجتمع ككل .وبهذا فتطور الصناعة يساهم في تطور الفلاحة.[2]

5- **إنعاش التجارة الخارجية وتمويل التنمية**: يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية في توفير العملات الأجنبية من التصدير، إذ يتركز عادة على عدد محدود من السلع الفلاحية، وبهذا فأن الفائض الفلاحي المصدر إلى الخارج يولد النقد الأجنبي، مما يساهم في تلبية احتياجات التنمية من استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج إلى جانب السلع الاستهلاكية، وعليه فأن الطريقة الأفضل لتكوين رأس المال تكون عبر زيادة العوائد من الصادرات الفلاحية فالسبب الرئيسي في ظاهرة الاعتماد الشديد للعديد من الدول على التجارة

---

[1]. غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجار**، أطروحة دكتوا ره في العلوم الاقتصادية – فرح التحليل الاقتصادي–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 12

[2]. القريشي محمد صالح تركي، المرجع السابق، ص 169

الخارجية لهذا النشاط سببه الهياكل الاقتصادية المتخصصة التي ورثتها هذه الدول اليوم، وهو ما يتجل ى في كل من الصادرات والواردات من المنتجات الفلاحية، ويفسر ذلك على أن التخصص في هيكل الإنتاج الفلاحي يعني الاقتصار على محصول أو عدد قليل من المحاصيل، حيث تمثل المصدر الرئيسي لحصيلة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى الاعتماد على الخارج في الحصول على منتجات ومحاصيل أخرى كثيرة لا تنتج محل يا كالاعتماد على واردات الغذاء مثلا ....وبهذا فالتخصص دافع للاعتماد على الخارج في جانب الصادرات و الواردات، ولا شك أن هذا المبدأ يستقيم تماما مع فكرة" المزايا النسبية "وقيام التجارة الدولية بتعظيم النفع المشترك لأطراف التبادل. و لعل هذا السبب الذي كأن حجة أنصار تحرير التجارة وتخفيض الحواجز الجمركية والتخلص من الحواجز غير الجمركية لتبادل السلع والخدمات بين دول العالم وأقاليمه المختلفة. [1]

وعلى هذا الأساس، يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية، وذلك من خلال التوسع في أنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في أنتاج بعض المحاصيل الفلاحية وتوجيهها لأغراض التصدير، كما أن نمو وتوسع القطاع الفلاحي يساهم في زيادة دخول الفلاحين والعاملين في هذا القطاع، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى دخول الفلاحين.[2]

و تفيد التجارب التنموية في بعض البلدان أ ن للفلاحة دورا أساسيا في تحقيق نسب مرتفعة من التمويل الوطني للتنمية الاقتصادية، ففي دول العالم الثالث يتحقق انتقال الادخار الفلاحي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق التحويلات الإجبارية سواء عن طريق الضرائب و الريع العقاري وتثبيت الأسعار أو الرسم على الصادرات .فبالنسبة لبعض الدول التي تلجأ إلى فرض رسوم على الصادرات الفلاحية تجد على سبيل المثال لا للحصر؛(القطن في باكستان و الأرز في تايلاند)، هذه الآلية تسمح بتحقيق مداخيل لهذه الدول، وخاصة عندما تكون هذه الصادرات معتبرة بالنسبة لإجمالي الصادرات الوطنية.

---

(1). القريشي محمد صالح تركي، المرجع السابق، ص 169

(2). سفيان عمراني، المرجع السابق، ص 101

المطلب الثالث :الدور الاجتماعي للقطاع الفلاحي

تؤثر الفلاحة على الحياة الاجتماعية للسكان بالقرى والأرياف، كما لا يقتصر هذا التأثير على المناطق الفلاحية وحدها، بل يمت د إلى كافة المدن والمناطق المأهولة بالسكان، ويشمل هذا التأثير الجوانب التالية: [1]

1- المساهمة في تقليص معدلات الفقر: للفلاحة سجل حافل و راسخ كأداة لتقليص الفقر، بحيث يحقق النمو الفلاحي تحسينات كبيرة لأفقر السكان و لاسيما في أفقر الاقتصاديات الأكثر اعتمادا على الفلاحة . ويتبين من التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان أن لنمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ عن قطاع الفلاحة فعالية في تقليص الفقر تعادل على الأقل ثلثي فعالية النمو الناشئ عن القطاعات غير الفلاحية، ومثال ذلك أن إحدى الدراسات تبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة1% بسبب الفلاحة يزيد نفقات 30 % من الفقراء مالا يقل عن 2,5 مرة مقارنة بالنمو الذي تحققه سائر قطاعات الاقتصاد، كما تكشف دراسة أخرى على أنه بفضل النمو الفلاحي ن قُص عدد الفقراء الذين يعيشون على دولار واحد يوميا ب 2,3 مرة مقارنة بالنمو الذي تحققه القطاعات غير الفلاحية.

2- تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر: تتأثر المدن والمراكز الحضرية بالنصيب الأوفر من مشاريع التنمية في مختلف البلدان وخاصة في الدول المتخلفة والنامية، وقد نتج عن ذلك وجود تباين واضح بين مستويات التنمية في المدن والأرياف، ومما لا شك فيه أ ن تطوير الفلاحة والاهتمام بها سيؤدي إلى تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الفلاحية في المناطق الريفية، مما يساهم في العمل على تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر.

3- توفير الخدمات الأساسية في القرى: عندما تكون الجهود موجه نحو تطوير الفلاحة في القرى، فأن ذلك لن يكون قاصرا على الإنتاج الفلاحي وما يرتبط به من مشاريع، بل أ ن السكان الفلاحين سينالهم نصيبهم من هذا التطوير والمتمثل فيما سيتم استحداثه أو توفيره من خدمات أو تحسين للخدمات القائمة، ومثال ذلك الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الطرق والكهرباء والمياه والاتصال وغيرها من الخدمات الضرورية اللازمة لاستحداث التنمية الفلاحية والريفية المطلوبة في القرى.

4- الحفاظ على العادات والتقاليد القروية: تتصف المجتمعات القروية بسمات ثقافية مميزة ، من أهمها التمسك بالعادات والتقاليد الحميدة وعدم التخلي عنها، خاصة ما يرتبط منها بشخصية المجتمع الدينية والاجتماعية، ومما يساهم في تعزيز هذه الصفة تشجيع الفلاحة والفلاحين وتنفيذ مشاريع تنموية ريفية تدفعهم

---

[1] عماري زهير،**القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة و إشكالات الاكتفاء الذاتي، دراسة قياسية منذ سنة 1980** الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية المنعقد يومي 22 و23 نوفمبر 2102 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص 9

نحو الاستقرار بقراهم وزيادة ارتباطهم بالأرض الفلاحية والعمل الفلاحي، وهذا بدوره يساعد في الحفاظ على العادات والتقاليد القروية وخاصة المرغوبة منها وذات العلاقة بالحفاظ على هوية المجتمع الثقافية والدينية، وبالتالي التقليل من الآثار السلبية للحملات الثقافية الأجنبية المخالفة لعقائد المجتمع وعاداته وتقاليده.

المطلب الرابع :الدور البيئي للقطاع الفلاحي

يعد الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها من الأولويات التي تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها، وذلك بسبب ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها الإنسان نتيجة تدهور البيئة .و بهذا الخصوص فأن الفلاحة تساهم و بشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الإيجابية والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة . و من الآثار الإيجابية للفلاحة على البيئة، الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء، وكذلك الحد من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال بفعل السيول أو الرياح، أو الحد من تملح الأراضي عندما تتبخر المياه بعد عمليات السقي غير السليمة أو لانعدام الصرف الصحي حسب المفهوم الشامل للتصحر، ويمكن أن تساعد الفلاحة في مكافحة الاحتباس الحراري ، بحيث تكون مجال صرف للكربون من خلال الغطاء النباتي أو التربة التي تملك قدرة قصوى للتخزين. يضاف إلى هذا بعض السلبيات الناتجة عن الاستخدام غير المتقن للموارد و المدخلات الفلاحية، مما استدعى إلى تطبيق أساليب التنمية الفلاحية المستدامة، والتي من شأنها الحفاظ على الموارد وعدم استنزافها، وذلك بما يتوافق مع الحفاظ على المعطيات البيئية للمنطقة المزروعة. [1]

[1]. عماري زهير، المرجع السابق، ص 10

المبحث الثالث: مؤشرات القطاع الفلاحي و أثرها علي التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة:

لقد عرف الناتج الفلاحي في الجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة، والتي تزامنت مع التجديد الفلاحي الذي عرفته البلاد كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-07): تطور مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة: مليار دينار

	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الناتج المحلي	16647.9	17228.6	16702.1	17406.7	18906.6
المحروقات	4960.0	4657.8	3134.2	3025.6	3608.8
قطاعات أخري (قيمة مضافة)	10440.2	11328.7	12214.2	13042.0	13898.9
الفلاحة	1640.0	1772.2	1935.1	2140.3	2318.9
صناعة خارج المحروقات	771.8	837.7	904.6	975.7	1037.0
بناء و أشغال عمومية+خدمات محروقات	1627.4	1794.0	1917.2	2069.3	2213.6
خدمات خارج الإدارة العمومية	3849.8	4186.4	4546.6	4837.8	5153.9
خدمات الإدارة العمومية	2551.2	2738.4	2910.7	3018.9	3175.5
حقوق و رسوم علي الواردات	1239.7	1242.1	1353.7	1339.1	1398.9

المصدر: التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر جويلية 2018 ، ص 139-140

من خلال القراءة الوجيزة لمعطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أ ن هناك تزايدا مستمرا في الناتج الفلاحي خلال فترة (2010-2017))، إذ تراوحت قيمة الناتج الفلاحي بين1640 مليار دينار و2318,9 مليار دينار خلال عامي 2013 و 2017 على التوالي، وقدرت الزيادة بنحو 678,9 مليار دينار، و بلغ معدل النمو السنوي نحو 10,5% في السنة . و تعود هذه الزيادة إلى ارتفاع معدلات التضخم من جهة، والى استمرار تطبيق السياسات الفلاحية أيضا التي عززت دور النشاط الفلاحي في الجزائر، وذلك من خلال التوسع في استخدام الأساليب الفلاحية الحديثة، وتطبيق القوانين المشجعة لزيادة حجم الإنتاج وتحسين مردوديته كالسعر التحفيزي للإنتاج، و أنشاء نظام ضبط أسعار المنتوجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك التي تسمح بامتصاص

فائض الإنتاج، بالإضافة إلى تأمين الفلاحين من خلال صناديق التعاضد الفلاحية، و العمل على دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي من أسمدة ومبيدات وبذور ذات نوعية وغيرها...

وعلى غرار ارتفاع قيمة الناتج الفلاحي، إلا أن هناك تباينا في حجم الناتج الفلاحي من موسم إلى آخر، ويعزى ذلك إلى الظروف المناخية غير المواتية، نظرا لاعتماد مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية على الهطول المطري، حيث تقدر بحوالي 88 % من إجمالي المساحة المزروعة، إذ يصعب التحكم بإنتاجيتها المحصولية، مع العلم أن ما يقارب 60 % من المياه موجهة للري الفلاحي. [1]

وبذلك أصبح يمثل الناتج الفلاحي بالجزائر حوالي % 9,9 من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2103 ونسبة 10,8% كمتوسط للفترة (2013-2017) و الجدول التالي يوضح جيدا هذا النمو:

الجدول (03-08): نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الناتج المحلي (مليار دج)	16647.9	17228.6	16702.1	17406.7	18906.6
المحروقات	29.8	27.0	18.8	17.4	19.0
قطاعات أخري (قيمة مضافة)	62.7	68.0	73.1	74.9	73.5
الفلاحة	9.9	10.6	11.6	12.3	12.3
صناعة خارج المحروقات	4.6	5.0	5.4	5.6	5.5
بناء و أشغال عمومية+خدمات محروقات	9.8	10.8	11.5	11.9	11.7
خدمات خارج الإدارة العمومية	23.1	25.1	27.2	27.8	27.3
خدمات الإدارة العمومية	15.3	16.4	17.4	17.3	16.8
حقوق و رسوم علي الواردات	7.4	7.2	8.1	7.6	7.4

المصدر: من إعداد الباحث بناءا علي معطيات الجدول رقم (03-07)

[1]. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الموارد المائية، **منشور وزاري مشترك رقم 229 يتعلّق بالتدابير التسهيلية لتقديم رخص حجز المياه الجوفية** ، 22 نوفمبر 2008، الجزائر، ص 2

الشكل (03-02): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في القيمة المضافة خلال الفترة (2013-2017)

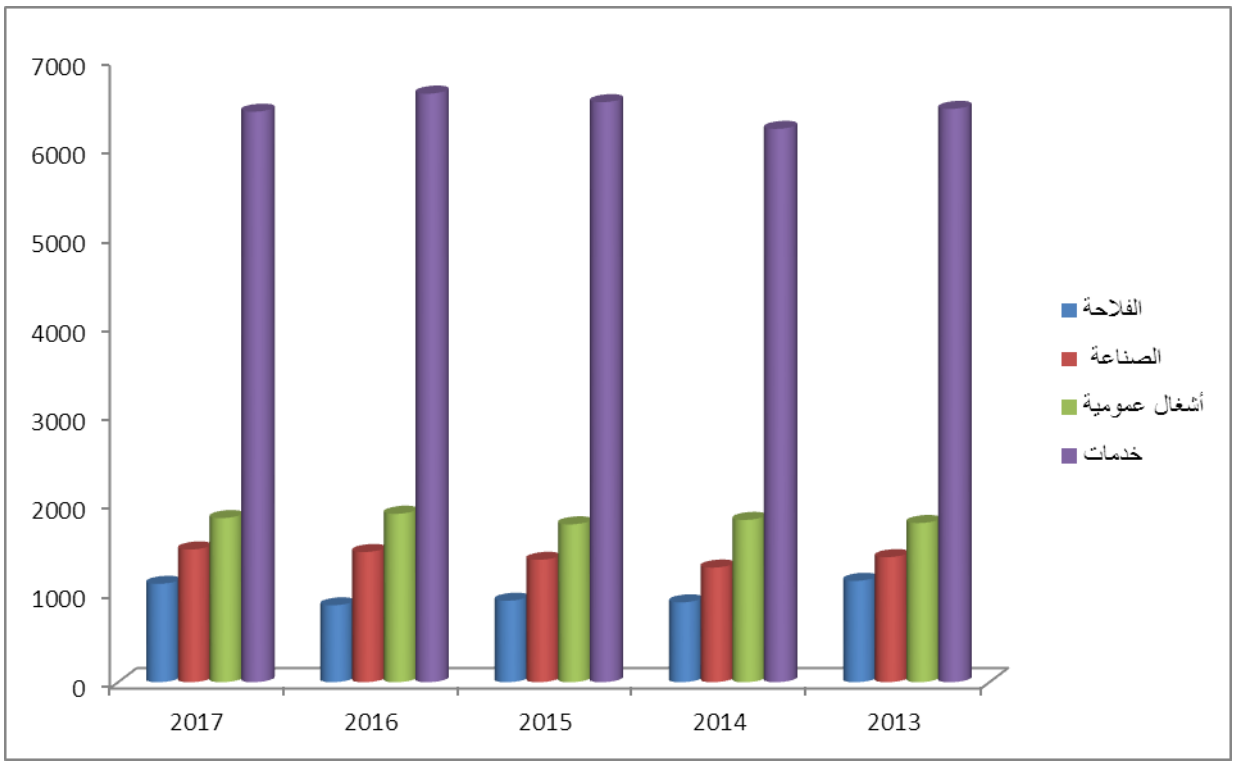

المصدر: من إعداد الباحث بناءا علي معطيات الجدول رقم (08)

إذا كأن القطاع الفلاحي يلعب دورا مهما نسبيا في الدخل الوطني، فأن أدائه في الجزائر يظل غير كاف، والمعدلات المتزايدة في سنوات ما بعد تطبيق الدعم الفلاحي تظل متواضعة جدا ، وذلك يرجع لاستغلال أكبر للمساحات الزراعية الصغيرة الحجم، مما يجعل الجزائر تظل أكبر مستورد للمنتوجات الزراعية خاصة منها الحبوب.

الجدول رقم (03-09): حصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي:

السنة	(%) 1999	(%) 2017
القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي	8,4%	12,3%

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد علي الجدول رقم (3-7) **والجدول(3-5)**

عرفت القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي ارتفاعا هاما حيث بلغت 12,3% سنة 2016 مقارنة بـ 8,4% سنة 1999.

رغم النتائج الايجابية للبرامج والسياسات المنتهجة من طرف الحكومة طيلة العشرين سنة في المجال الفلاحي يمكن القول أن الأمن الغذائي الجزائري استنادا إلى القيمة المضافة المحققة خلال سنة 2017 قد عرف تحسنا ملحوظا، وهو ما يقودنا إلى نتيجة حتمية وهي أن السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الغذائي

للجزائر على المستوى المحلي والتي تضمنتها مختلف البرامج التنموية منذ سنة 2000 تتميز بالتركيز على شعب غذائية معينة وإهمال الشعب الأخرى مما لا يحل أزمة الغذاء بشكل واضح.

في الأخير تعتبر البرامج التنموية والسياسات الزراعية التي أعلنت عنها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ سنة 2000 كإستراتيجيات للنهوض بالقطاع الفلاحي أهم محاولاتها لكسب رهان الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الثاني :مساهمة القطاع الفلاحي في توفير الأمن الغذائي: تعد قضية توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي قضية راهنة، حيث تشير إحصاءات منظمة الأغذية (FAO) إلى أن 805 مليون نسمة على مستوى العالم ككل أي 12 % من سكان العالم كانوا عاجزين عن تلبية احتياجاتهم من الطاقة التغذوية في الفترة (2012-2013) ، ما يعني قرابة شخص من بين تسعة أشخاص في العالم لا يحصل على غذاء كاف يمكنه من عيش حياة نشطة وصحية، كما أن حوالي 791 مليون نسمة منهم في الدول النامية، أي الغالبية العظمى (98,26%) حيث يقدر حاليا معدل انتشار نقص التغذية* بنسبة 11,3% في العالم و 13,5% في الدول النامية. [1]

فحسب قانون التوجيه الفلاحي الصادر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عام 2008 يتحقق الأمن الغذائي عند حصول و وصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة [2].

و تعكس حالة الأمن الغذائي مجموعة من المؤشرات كالفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي. فالفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء، أما مؤشر الاكتفاء الذاتي فيعني قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي.

و تمثل إتاحة الغذاء جانب العرض، وتقاس بقدرة الدول على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواءً من أنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية. ما يقدر مستوى الأمن الغذائي في الجزائر عموما بالإنتاج ووفرة المواد الغذائية.

---

[1]. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل الثالث – قطاع الزراعة والمياه– العدد 34، ص 51

[2]. سفيان عمراني، المرجع السابق، ص 167

لقد خطت الجزائر خطوات هامة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء خلال السنوات الأخيرة، حيث شهد الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا رغم وجود بعض الاضطرابات، إذ تعود للظروف المناخية غير المواتية في بعض الأحيان.

و يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الفلاحة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كأن الإنتاج النباتي وفيرا، والعكس صحيح. و الجدير بالذكر أ ن هذا الفرع من الفلاحة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، أهمها : مجموعة الحبوب (القمح الصلب،القمح اللين، الشعير، الخرطال)، مجموعة البقوليات (الحمص، العدس...)، مجموعة الخضروات (البطاطا، البصل...)، إلى جانب الزارعات الصناعية[1].

و تتجلى المكانة الهامة التي يحتلها الإنتاج النباتي في مجموع الفلاحة الجزائرية، سواءً من حيث المساحة الفلاحية المستغلة أو من حيث معدل الإنتاج، وحتى من حيث ثقله الاقتصادي، إذ تعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم مجاميع المحاصيل النباتية نظرا لأهميتها الغذائية الأساسية للسكان. وبهذا فقد استطاعت الجزائر خلال الفترة (2013-2017) من تحقيق زيادة سنوية قدرها% 42,8 في أنتاج الحبوب الذي يعد محصولا استراتيجيا، علماً أن الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب تشغل حوالي 39 % من المساحة المزروعة في الجزائر[1]. أما أنتاج الخضروات فقد ارتفع بنسبة سنوية بلغت 18,5%، أنتاج الزيتون (11,7%)، الحمضيات (13%)، التمور (129,8)، مجموعة اللحوم (7,3%)، و ذلك خلال نفس الفترة.

و يعود السبب في تحسن مستوي الإنتاج إلي الجهود المبذولة لتحقيق مستويات أفضل للأمن الغذائي، يصاف لها التركيز علي التوسع الرأسي باستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة و البذور المحسنة، و الاهتمام بالخدمات المساندة للإنتاج الفلاحي من بحوث تطبيقية و إرشاد فلاحي.

[1]. عامر عامر أحمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 2010/08 ، جامعة ورقلة ، ورقلة ص 25

1- تطور مختلف المنتجات الفلاحية في الجزائر:

1-1 منتجات الحبوب:

الجدول رقم (03-10): تطور منتجات الحبوب خلال الفترة (2000-2017) الوحدة : قنطار

	2009-2000	2017-2010
القمح الصلب	14 500 270	20 958 280
القمح اللين	7 474 420	7 247 220
الخرطل	648 260	827 680
مجموع الحبوب	32 628 480	41 173 050
أعلاف	16 332 579	39 070 040
بقول جافة	465 300	871 140

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري www.madrp.gov.dz

تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي و في الاقتصاد الوطني خلال فترتين 2000-2009 و 2010-2017 احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية المفيدة

تقدر المساحة مزروعة بالحبوب خلال 2000-2009 بحوالي 3200930 هكتار حيث يشغل القمح الصلب و الشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74% من إجمالي مساحة الحبوب.

خلال فترة 2010-2017 معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة. و يقدر معدل نمو أنتاج الحبوب خلال فترة 2010-2017 بنحو 41,2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26% مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32,6 مليون قنطار.

و يمثل القمح الصلب و الشعير علي التوالي 51% و 29% من إجمالي أنتاج الحبوب 2010-2017.

2-1 محاصيل صناعية:

الجدول رقم (03-11): تطور المحاصيل الصناعية خلال الفترة (2000-2017) الوحدة : القنطار

	2009-2000	2017-2010
طماطم صناعية(قنطار)	4 260 800	10 071 960
التبغ (قنطار)	67 530	86 340

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري www.madrp.gov.dz

ترتكز المحاصيل الصناعية علي الطماطم الصناعية والتبغ بمعدل سنوي للمساحة وصل 19,38 هكتار خلال فترة 2000-2009 و 2010-2017

بالنسبة للتبغ بلغ معدل مساحة 4,85 هكتار خلال نفس الفترتين من حيث الإنتاج ارتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير بـ 136% ناتج عن تحسين المردود و الذي ارتفع من حولي 200 كغ/ هكتار خلال 2000-2009 إلي أكثر من 500 كغ/ هكتار في فترة 2010-2017.

1-2 زراعة الخضروات:

الجدول رقم (03-12): تطور منتجات الخضروات خلال الفترة (2000-2017) الوحدة :قنطار

	2009-2000	2017-2010
خضروات (قنطار)	51 636 040	114 185 780
بطاطس(قنطار)	17 936 060	43 588 380
بصل	6 360 700	12 847 080

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري www.madrp.gov.dz

ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة 44% خلال 2010-2017 مقارنة بـ 2000-2009 كلما زادت المساحة المخصصة للبطاطا و البصل بنسبة +68% و +35% علي التوالي، مقارنة بالفترة 2010-2017 و 2000-2009 زاد معدل أنتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017 حيث بلغ +21% مقارنة بالفترة 2000-2009. بالنسبة للبطاطا و البصل اللذان يمثلان علي التوالي أكثر من 36% و أكثر من 12% من أنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها +143% و+102% علي التوالي.

1-4 إنتاج حيواني:

الجدول رقم (03-13): تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2000-2017)

	2009-2000	2017-2010	2017
لحوم حمراء(قنطار)	3 005 410	4 654 070	5 434 806
لحوم بيضاء (قنطار)	1 966 020	4 109 840	5 269 271
البيض (1000 وحدة)	3 237 640	5 701 830	6 538 326
الصوف	217 850	334 970	382 381

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري www.madrp.gov.dz

يقدر معدل أنتاج اللحوم الحمراء نحو 4,6 مليون قنطار خلال فترة 2010-2017 بزيادة قدرها 55% مقارنة بالعقد السابق (3 مليون قنطار).

ازدادت اللحوم البيضاء بشكل حاد خلال فترة 2010-2017 بمعدل نمو بلغ 109% خلال 2000-2009.

بلغ أنتاج بيض الاستهلاك سنويا (2010-2017) 5,7 مليار وحدة بمعدل نمو 76% خلال العقد الماضي. خلال فترة 2010-2017 معدل جني صوف الغنم قدر بـ334,97 قنطار ما يعادل 54% مقارنة بالعقد السابق.

1-5 الثروة الحيوانية:

الجدول رقم (03-14): تطور الثروة الحيوانية خلال الفترة (2000-2017)

	2000-2009 (ألف رأس)	**2010-2017** (ألف رأس)
أبقار	1609	1934
منها حلوب	885	1007
أغنام	18833	26384
منها نعجة	10367	15581
ماعز	3511	4786
منها عنزة	2006	2800
جمال	270	348
خيول	250	164

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري www.madrp.gov.dz

تمارس في الجزائر 5 أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول.

بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال العقد 2000-2009 ، حوالي 24.5 مليون رأس ، وزاد هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017 ، بمعدل زيادة 37 ٪.

خلال فترة 2010-2017 ، تمثل الأغنام 78 ٪ من مجموع الماشية. 26.4 مليون رأس، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية (14٪) التي تمثل4,8 مليون رأس ، تليها الأبقار ، التي تبلغ 1.9 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52٪) ما يعادل 6٪ من مجموع المواشي. تمثل أرقام الجمال والخيول على التوالي 1 ٪ و0.5 ٪ من مجموع المواشي.

1-6 زراعة الأشجار:

الجدول رقم (03-15): تطور زراعة الأشجار خلال الفترة (2000-2017)

	2009-2000 (قنطار)	2017-2010 (قنطار)
النحيل	4 825 150	8 775 130
الزيتون	2 765 230	5 515 770
الفواكه	7 609 000	15 620 850
الحمضيات	6 130 180	11 685 020
الكروم	3 067 790	5 376 500

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري www.madrp.gov.dz

على مدى العقد 2000-2009 ، غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل مساحة 396.480 هكتار ، 39 ٪ منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون، و 30 ٪ للأشجار المثمرة ، و 23 ٪ للنخيل و 8 ٪ للحمضيات.

وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47٪ مقارنة بالعقد 2000-2009 ، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58٪ ،و الأشجار المثمرة بنسبة 56٪ ، و 41٪ للحمضيات. 20٪ للنخيل.

ازدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق (2000-2009) الذي يمثل:

- الأشجار المثمرة ذات البذور و ذات النواة 102٪
- الزيتون 99٪
- الحمضيات 91٪
- التمور 82%

ما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير، مع زيادة بنسبة 75 ٪ بين 2010-2017 و2000-2009

يحتل القطاع الفلاحي المرتبة الثانية من حيث خلق الثروات، حيث سمح الموسم الزراعي في سنة 2015 بتحقيق مستوي أنتاج يفوق المستوي العالي المسجل في سنة 2013 ، تزايدت القيمة المضافة من حيث الحجم للقطاع الفلاحي بنسبة 6,4% متقدمة بـ 3,9 نقطة مئوية لتبلغ 1936.4 مليار دينار و تمثل 15,6% مكن القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، بمساهمة 17,5% في إجمالي الناتج الداخلي، و 23,6% في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، و هذا ما يبرزه الجدول و الأشكال التالية:

المطلب الثالث : مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل و التقليل من البطالة:

الجدول رقم (03-16): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: بالآلاف

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي التشغيل	10788	10239	10594	10845	10859
الفلاحة	1141	899	917	865	1107
نسبة التشغيل في الفلاحة	10,57%	8,78%	8,65%	7,97%	10,19%
الصناعة	1407	1290	1377	1465	1493
أشغال عمومية	1791	1826	1776	1895	1847
خدمات	6449	6224	6524	6620	6417

المصدر : التقرير السنوي 2017 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر جويلية 2018، ص 156

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن معدل التشغيل بالقطاع الفلاحي عرف انخفاضا بعد سنة 2013، حيث من سنة 2014 إلي غاية 2016 عرف نسبة تتراوح بين 7% و 8%. في سنة 2017 عرف ارتفاعا ملحوظا بنسبة 10,19%، لكنه يبقي ضئيلا جدا مقارنة مع باقي القطاعات' حيث يأتي القطاع الفلاحي في المرتبة الأخيرة من حيث التشغيل.

الشكل رقم (03-03): نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي مقارنة بباقي القطاعات خلال الفترة (2013-2017)

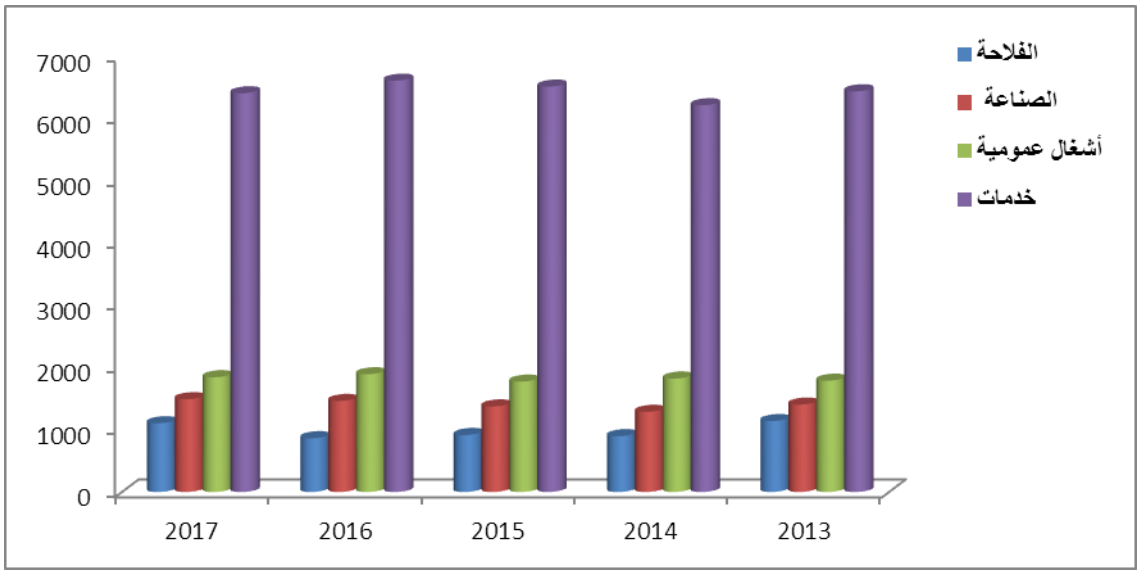

المصدر: من إعداد الباحث بناءا علي معطيات الجدول رقم (16)

قدرت نسبة التشغيل بالقطاع الفلاحي لسنة 2017 بـ 10,19% من إجمالي التشغيل ، وهي نسبة جد ضئيلة إذا ما قورنت بقطاع الخدمات ذو المرتبة الأولي في امتصاص عدد العمال، الذي استحوذ علي 59,09%

و هو ما يعكس أكثر من النصف. و يعود سبب استيعاب قطاع الفلاحة للنسبة المحتشمة من حجم العمالة في الاقتصاد الوطني إلي مجموعة من الأسباب و أهمها:

- أن الريف الجزائري و الذي يعتمد أساسا علي الزراعة كنشاط أساسي مازال يمثل حوالي 29, 27% من إجمالي السكان وفقا لأخر إحصائيات السكان للبنك الدولي لسنة 2015.
- أن نسبة كبيرة من المشتغلين في القطاع الزراعي هم من العاملين بدون أجر (أصحاب الأراضي و ذويهم) و بالذات من النساء، الأمر الذي يعكس انخفاض عدد العاملين فيه و منم ثم نسبتهم إلي إجمالي التشغيل.
- تتسم القوي العاملة في الجزائر بتدني مستوى مهاراتها و ضعف تأهيلها.
- انخفاض الدعم الموجه إلي القطاع الفلاحي ببرنامج توطيد النمو (2010-2014) مقارنة بباقي القطاعات و بمختلف البرامج التنموية، حيث رصد القطاع الفلاحي نسبة 4,71% من إجمالي مخصصات ذاك البرنامج.
- فتح مشاريع دعم و تشغيل الشباب لتصب في مجملها في قطاعات النقل و الخدمات و الصناعة، ما أضعف من جلب اليد العاملة للنشاط الفلاحي، لينجر عنه لجوء بعض أصحاب المزارع إلي الاستعانة باليد الأجنبية الغير شرعية .
- تفضيل العمل بالقطاعات الأخرى للربح السريع و غير الشاق كالخدمات.

المطلب الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية:

1- مساهمة الزارعة في ترقية الصادرات: ينعكس حجم الصادرات على مدى نمو وتطور الاقتصاد الوطني، كما تعكس مساهمة قطاع الزراعة في الصادرات على مدى وصول الدولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وعلى مدى تخصص كل بلد، والذي يوجه فائضه نحو التصدير، والجدول التالي يبين تطور الصادرات الزراعية والغذائية للفترة 2013-2017

الجدول رقم (03-17): تطور الصادرات و الواردات من السلع و التجهيزات حسب المنتجات خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة		2013	2014	2015	2016	2107
المواد الغذائية	صادرات	404	323	238	326	350
	واردات	9013	10550	8946	7855	8069
الطاقة	صادرات	63663	58362	33081	27918	33202
	واردات	4139	2720	2247	1234	1899
المواد الأولية	صادرات	109	110	107	84	73
	واردات	1732	1812	1489	1490	1456
المواد نصف المصنعة	صادرات	492	1173	1111	909	845
	واردات	10642	12301	11482	10972	10483
التجهيزات الفلاحية	صادرات	0	1	0	0	0
	واردات	477	629	638	479	585
التجهيزات الصناعية	صادرات	29	16	18	53	78
	واردات	15233	18115	16369	14709	13368
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	صادرات	16	11	11	18	20
	واردات	10539	9894	8243	7904	8129
أخري	صادرات	0	0	0	1	0
	واردات	2686	2998	2672	4239	4084

المصدر : التقرير السنوي 2017 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر جويلية 2018، ص 156

تسمح المنتجات الفلاحية بتنويع صادراتها خارج المحروقات، لكنها تبقي ضئيلة إذا ما قورنت بحجم وارداتها، ففي سنة 2017 بالرغم من زيادة الإنتاج و توسع المنتجات الفلاحية، فهي تبقي ضئيلة بالنظر إلي الاحتياجات، حيث استلزم استيراد ما يقارب 8946 مليون دولار، ففي سنة 2015 كانت الواردات من المنتجات الغذائية تحتل المرتبة الثالثة و في سنة 2017 أصبحت تحتل المرتبة الرابعة و هذا راجع إلي الانخفاض في

الواردات بنسبة 6,12% مقارنة بسنة 2016، و حسب تقرير البنك الجزائري يرجع سبب الانخفاض أساسا إلي انخفاض واردات مسحوق الحليب (- 874 مليون دولار).

الجدول رقم(03-18): نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2013-2017):

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات المحروقات	1050	1634	1485	1391	1367
صادرات المواد الغذائية	404	323	238	326	350
النسبة المئوية	38,47%	19,76%	16,02%	23,43%	25,60%

المصدر: من إعداد الباحثين، بناءا علي معطيات التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 156-155

يلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم صادرات المنتجات الفلاحية منها المواد الغذائية تحتل المرتبة الثانية بعد المواد نصف المصنعة ضمن الصادرات خارج المحروقات، حيث بلغت أقصاها 38,47% سنة 2013، و هذا ما يبين أهمية القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكنها تبقي ضعيفة أمام وارداتها و هذا ما يؤدي إلي اتساع الفجوة الغذائية لعدم الوصول إلي مرحلة الاكتفاء الذاتي، و ما يزيد من حدة التبعية هو تركيز الصادرات و الواردات لمنطقة جغرافية واحدة و المتمثلة في الإتحاد الأوروبي، فقد بلغت الواردات الفلاحية من الإتحاد الأوروبي سنة 2017 نحو 57% من إجمالي الواردات من باقي دول العالم، بينما بلغت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية نحو 5%، و هذا يؤثر سلبا علي عائداتنا البترولية التي تتم بعملة الدولار بينما معظم الواردات إلي الجزائر هي بعملة الأورو، مما يزيد ضغوطا علي الاحتياطي من العملة الصعبة.

الشكل رقم(03-04): تطور صادرات المحروقات وصادرات المواد الغذائية خلال الفترة (2013-2017)

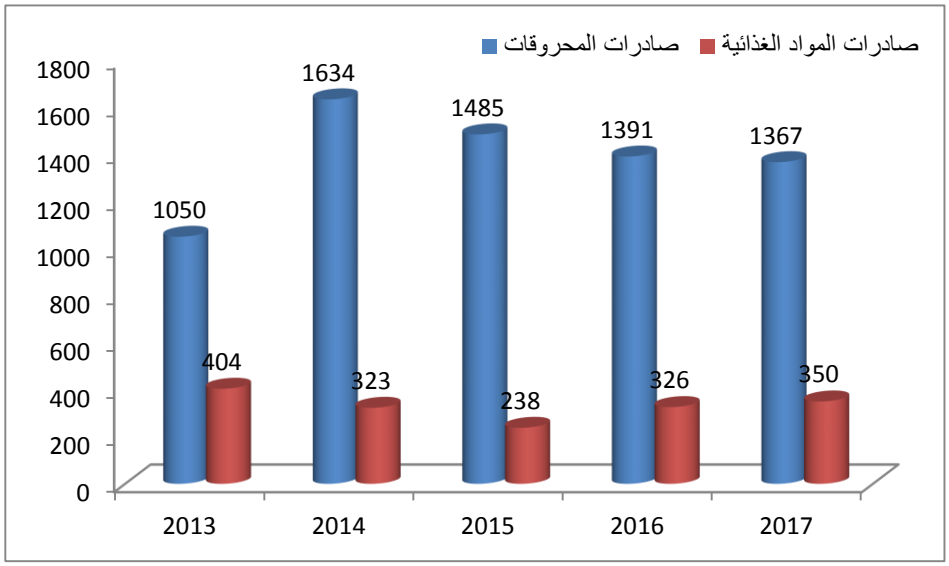

المصدر: من إعداد الباحثين، بناءا علي معطيات الجدول رقم (03-18)

الشكل رقم (03-05): هيكل الواردات من السلع حسب المنتجات لسنة 2017

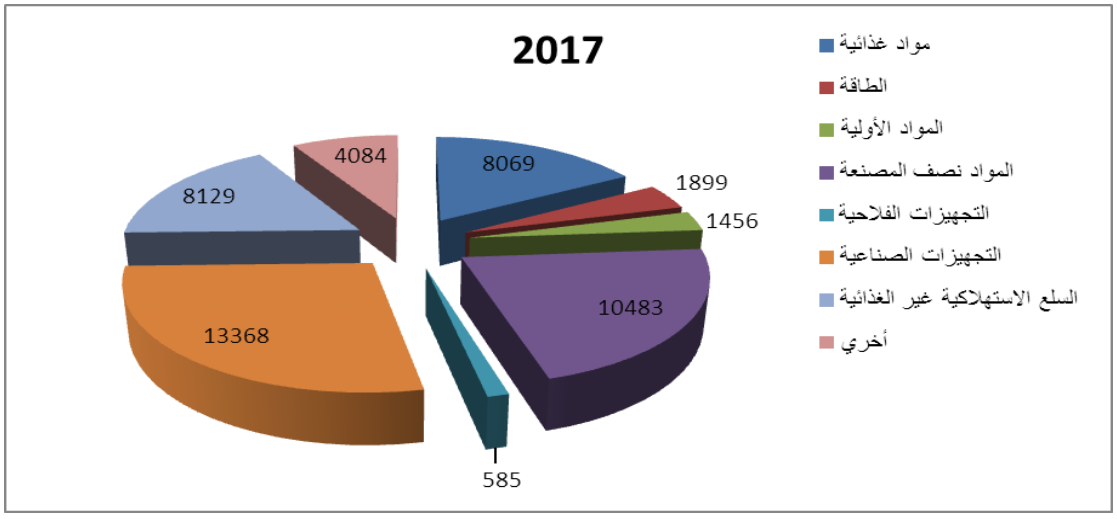

المصدر: من إعداد الباحثين، بناءا علي معطيات الجدول رقم رقم (03-18)

2- مساهمة الفلاحة في التقليص من الواردات: رغم الإصلاحات العديدة التي شهدها القطاع الفلاحي في الجزائر، نظرا لأهمية هذا القطاع، لا أنه لا يستطيع تلبية احتياجات السوق المحلية، وبالرغم من تحقيق الإنتاج الزراعي زيادات خلال الفترة 2013-2017، إلا أنها لم تصل لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من حجم الواردات خاصة الغذائية منها والتي تكلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة نظرا لارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وزيادة الطلب المحلي عليها، ويمكن بيان تطور الواردات الزراعية والغذائية للفترة 2013-2017 في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (03-19): تطور الواردات الزراعية و الغذائية خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات الكلية (1)	55213	58274	51733	49436	48980
الواردات الزراعية (2)	17517	19409	11791	10236	9437
الواردات الغذائية (3)	8428	9427	5794	7855	8069
نسبة (2)/(1)	31,7%	33,3%	22,7%	20,7%	19,2%
نسبة (3)/(2)	48,1%	48,5%	49,1%	76,7%	85,5%

المصدر: من إعداد الباحثين، بناءا علي معطيات التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 156-155

الشكل رقم (03-06): تطور الواردات الزراعية و الغذائية خلال الفترة (2013-2017)

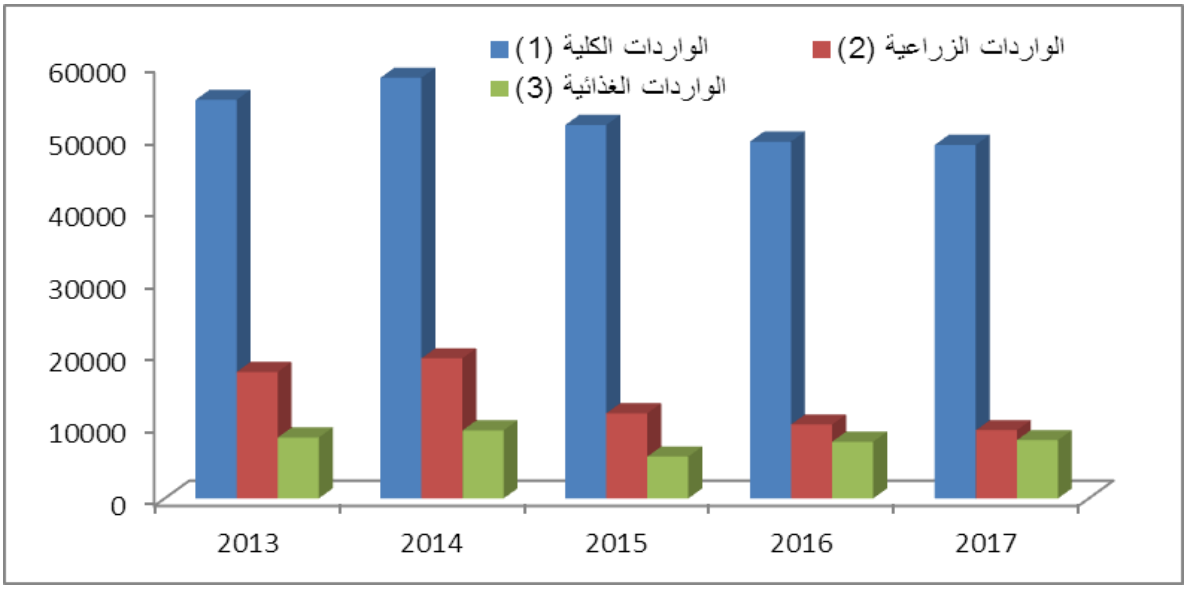

المصدر: من إعداد الباحث بناءا علي معطيات الجدول رقم (19)

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن الواردات الجزائرية تطورت من سنة إلى أخرى لتشهد انخفاضا في سنة 2015 ، ونفس الملاحظة بالنسبة للواردات الزراعية والغذائية التي تعرف احتلال مركزا مهما من الواردات الزراعية وهذا ما يؤكد تبعية الجزائر من حيث الغذاء للدول الأجنبية.

3- الميزان التجاري للقطاع الفلاحي: على الرغم من الإصلاحات العديدة التي قامت بها السلطات الجزائرية للنهوض بالقطاع الفلاحي إلاّ أن الميزان التجاري الزراعي بقي يحقق عجزا ، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (03-20): تطور الميزان التجاري الفلاحي (للمواد الغذائية) خلال الفترة (2013-2017):

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات المواد الغذائية	404	323	238	326	350
واردات المواد الغذائية	9013	10550	8946	7855	8069
الميزان التجاري	-8609	-10227	-8708	-7529	-7719

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي الجدولين رقم (04) و (05)

الشكل رقم (03-07): تطور الميزان التجاري الفلاحي (للمواد الغذائية) خلال الفترة (2013-2017)

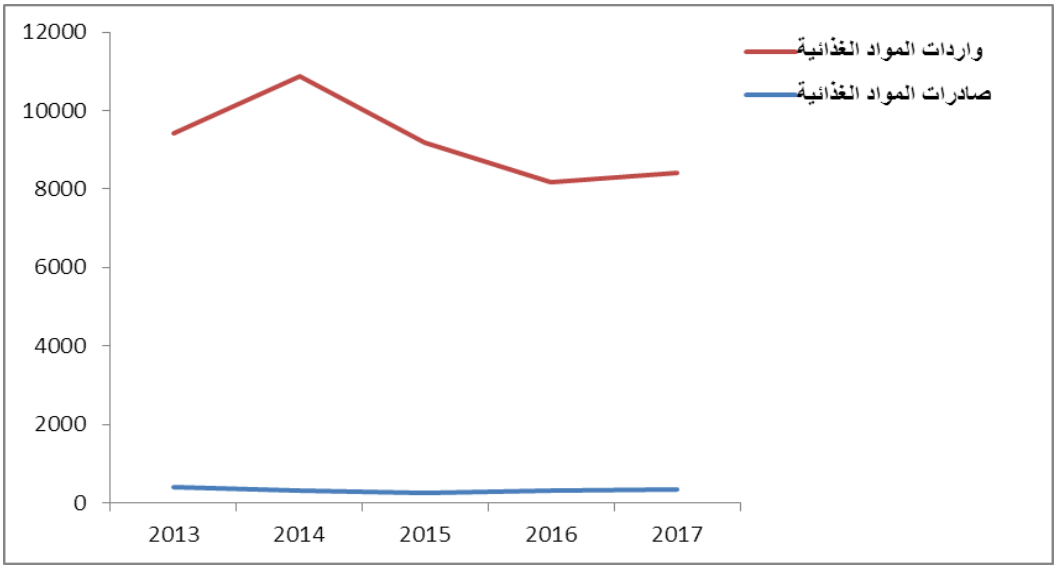

المصدر: من إعداد الباحثين، بناءا علي معطيات الجدول رقم (03-20)

من خلال الجدول يتبين لنا أن الميزان التجاري للمواد الغذائية حقق عجزا على طول الفترة من 2013 إلى 2017 ، على الرغم من النمو الطفيف لصادرات المواد الغذائية إلا أن عجز الميزان التجاري لم يحقق أي تحسن، كما نلاحظ من خلال الشكل الفرق الكبير بين واردات المواد الغذائية و صادراتها، وهو ما يفسر العجز الكبير في القطاع الفلاحي الذي لم يستطيع تغطية احتياجات السكان بالرغم من الإصلاحات العديدة التي شهدها هذا القطاع.

خلاصة: أن انتهاج الجزائر لسياسات تنموية شملت جميع القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي، يبرز رغبة الحكومة في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة للخروج من الأزمات الاقتصادية والتقليل من التبعية الغذائية التي يعاني منها، إضافة إلى المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات ومحاولة تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال تسطيرها وتجسيدها لمخططات تنموية فلاحية، غير أن النتائج جاءت ضئيلة جدا، مع استفحال التبعية للخارج واتساع الفجوة الغذائية وهذا راجع لعدم تناسب السياسة التي وضعت على أساسها البرامج التنموية مع الوضع الاقتصادي الجزائري لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، والمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع، تراجع أداء قطاع الفلاحي، أهمها التباطل النسبي في استصلاح الأراضي الزراعية، واستمرار تراجع الإنتاج، إلى جانب تدهور الأراضي الزراعية بفعل عوامل الانجراف واستنزاف التربة و التوسع العمراني وضعف البحوث في مجال الزراعي و أخيرا ارتباط معدل التشغيل في القطاع الفلاحي بالظروف المناخية ومرونة الإنتاج، ما استدعى انجذاب اليد العاملة أكثر نحو باقي القطاعات لتحقيق أهداف التنمية الفلاحية و إزالة المعوقات والمشاكل التي تعرقل مسارها، والخروج من التبعية الغذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي .

خاتمة عامة

خاتمة عامة: من خلال عرضنا لمختلف فصول البحث التي تدور حول الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى المساهمة التي يقدمها القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية، والتي عالجناها وفق ثلاث فصول كاملة، حيث تناولنا الجانب النظري لكلا المتغيرين في فصلين متتاليين يليهما الجانب التطبيقي في الفصل الثالث، وعليه تبين لنا أن الزراعة(الفلاحة) في كثير من الحالات أن لم نقل في جلها يمكنها أن تعمل كقاطرة للنمو الاقتصادي

فالجزائر تمتلك من الإمكانات الطبيعية (المياه والأراضي الزراعية) والبشرية (العمال الزراعيين) والرأسمالية (المكننة الزراعية ومعظم مدخلات الناتج..)، ما يؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي والمحافظة على أمنها الغذائي؛ ولكن رغم ذلك تراجعت مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة من حيث مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام (PIB) ، ونظرا لطابع القطاع الفلاحي المميز والمتمثل في النمط التقليدي المتبع في الإنتاج سيتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية والفائض على عدم وجود ترابط كبير بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى، كما أن تطور النمو الاقتصادي الجزائري أضحى بعيدا عن تطور القطاع الفلاحي، بالرغم أن الفلاحة أصبحت تساهم بشكل أفضل من القطاع الصناعي في تكوين الثروة الوطنية منذ بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على القطاعين. أما من حيث استيعابه لليد العاملة فقد سجلنا هبوطا تنازليا لنسبة العمالة الفلاحية.

ويبدوا أن استراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر لا تتماشى وتحقيق الأمن الغذائي، ويتجلى هذا بوضوح من خلال الأهمية النسبية المتدنية للمخصصات الاستثمارية الفلاحية من مخطط تنموي لأخر، خاصة خلال العشرية الأخيرة، رغم الدور الكبير الذي يمكن للقطاع الفلاحي أن يلعبه في مجال خلق الثروة، التغذية والتشغيل.

وعليه نستنتج أن المشاكل التي يعرفها القطاع الفلاحي تنبع من الإنسان كمخطط أو منفذ أو متابع بالدرجة الأولى، وليس بردها إلى العوامل المناخية أو الموارد الطبيعية أو الزراعية أو غيرها من الموارد الأخرى.

مما سبق فقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات والاقتراحات وقبل عرضها بودنا اختبار صحة الفرضيات بالشكل التالي :

1 اختبار صحة الفرضيات :

- أن القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا ويحظى باهتمام واسع من قبل الدول و بالأخص تلك التي تطمح لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة و ذلك من خلال تطبيق سياسات فلاحيه ناجحة ومتواصلة وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى,وهي أن القطاع الفلاحي يساهم بدرجة كبيرة في عملية التنمية.

– يتوقف نجاح السياسة الفلاحية المطبقة من قبل أي دولة على مدى فعاليتها ومتابعة برامجها ودعمها من اجل المساهمة في الرقي بالقطاع الفلاحي ودلك من خلال زيادة حجم الإنتاج الفلاحي وخلق اكبر عدد ممكن من مناصب الشغل وبالتالي امتصاص البطالة الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على الاقتصاد الوطني وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية ,وهي اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي من خلال البرامج التنموية أثر بالإيجاب علي التنمية الاقتصادية.

– نجاح السياسة الفلاحية المتبعة من قبل الدولة ينجر عنه توسع كبير في هدا المجال واستقطاب عدد كبير من المستثمرين الأمر الذي يؤكد نجاح السياسة المتبعة وتخليهم عن القطاعات الأخرى أي تأثير سلبي ومن جهة أخرى بعض الأنشطة الفلاحية تدعم القطاع الصناعي وهدا تأثير ايجابي من حيث التوسع في القطاع الصناعي وهدا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة وهي القطاع الفلاحي يترابط مع العديد من القطاعات الأخرى ويؤثر عليهم في مجال التنمية.

– تمتاز الجزائر بمساحتها الشاسعة وتنوع المناخ فيها الامر الذي ادى الى تنوع المحاصيل الزراعية وكذلك امتلاكها للعنصر البشري الشباب والذي ساهم بدوره في انجاح السياسات الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة الامر الذي يعتبر نقاط قوة لرفع التحدي والتخلي عن التبعية للمحرقات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة,وهي تعتبر الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها الجزائر كبديل حقيقي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة مختلف التقلبات المستمرة في أسعار النفط والأسواق العالمية .

– تطبيق السياسات الفلاحية والمجهودات المبذولة لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر والتي تمتلك مناخ متنوع ادى الى زيادة المحاصيل وتنوعها الامر الذي يحتاج الى يد عاملة كبيرة لتغطية المشاريع الفلاحية وبالتالي العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي ونقص في فاتورة الاستيراد مما يؤثر في مؤشر التنمية الاقتصادية بالايجاب وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاخيرة والتي هي تطوير القطاع الزراعي يمكن من زيادة المحاصيل الزراعية خاصة الأساسية منها من خلال توفير مناخ استثماري، وبالتالي نقص الفجوة الغذائية وتحقيق فائض في المنتجات الزراعية خاصة الموجهة للتصدير والتي تساعد إيراداتها في تنمية الاقتصاد الجزائري ، مع خلق مناصب للشغل لامتصاص البطالة وتخفيف الضغط علي قطاع الخدمات و المحروقات

2 النتائج :

- تعتبر السياسات الفلاحية بمختلف أنواعها احد أهم الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة ودلك وذلك لما توفره من الزيادة الحقيقية في القطاع الفلاحي لدا نجد أن معظم الدول تتبع سياسات تلاؤمها.

- تهدف التنمية الفلاحية الى توفير فرص العمل للمشتغلين بالفلاحة في مجال تخصصها ,بحيث يكون لها تأثيرا كبيرا في زيادة الدخل للعامل والمجتمع ,وخاصة اذا كانت العمالة الزراعية لها تدريب ومعرفة باستخدام وسائل وحوافز العمل .

- تتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالفلاحة.

- يتم رفع إنتاجية العامل وهدا بتعليمه وتدريبه واكتسابه خبرات استخدام الأجهزة والآلات الحديثة ومكننة العمل الفلاحي الأمر الذي يفيد الدول الفقيرة لاستخدام أعمالة اقل.

- يتميز القطاع الفلاحي بالعمالة المؤقتة وهي عمالة يتم استئجارها بين الحين والأخر لمواجهة احتياجات عارضة في حين نجد أن العمالة الدائمة تكاد تكون شبه منعدمة إلا في بعض الحالات القليلة.

- لم تشهد الجزائر تعاقب سياسات تنمية فلاحية وريفية مختلفة بل عرفت نفس السياسات بتسميات مختلفة على مدى الخمسين سنة الماضية ولم تستفد من الثروة المالية والبشرية ولهدا ظل قطاع الفلاحة في تخلف .

- محدودية المساحات الزراعية رغم المناخ و إمكانية توسيعها في الظروف العادية ضعيفة وكدا تماطل المؤسسات العامة التي تحتكر تمويل الفلاحية بالتجهيزات اللازمة هدا ما أدى الى تعطل الإعمال الفلاحية .

- ضعف حجم المستثمرات الفلاحية مما أدى الى ضعف مردودية الأرض.

- ضعف المساحات المسقية عن طريق استصلاح الأراضي بواسطة الري وتطوير التقنيات المتوفرة للمياه وبالاعتماد على الزراعة المطرية .

- عرف الإنتاج الفلاحي تحسن بصورة ملحوظة خلال فترة تنفيذ المخططات التنموية 2000-2014 وبالأخص بعد تخصيص صناديق الدعم لكل نوع من مختلف الشعب .

- أما فيما يتعلق بالفترة 2015 /2019 تسعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الى رفع قدراتها الإنتاجية ومضاعفتها من مختلف أنواع الإنتاج الفلاحي وذلك في إطار الخماسي المخصص لدعم الاستثمارات العمومية الذي أعطى أهمية بالغة لرفع قدرات الإنتاج كما ونوعا ,لمواكبة ارتفاع الطلب المتزايد داخليا والعمل على تقليص

فاتورة الاستيراد واستغلال الإمكانيات المتوفرة لإنعاش الفلاحة ,كما أن الدولة تتوقع ارتفاع محسوس في أنتاج مختلف الشعب خلال تفيد برنامج التجديد الفلاحي والريفي من خلال توسيع الأراضي الفلاحية المخصصة وتشجيع الاستثمار في هدا المجال ,

3– التوصيات و الإقتراحات:

- إعداد برامج تنموية خاصة بالقطاع الفلاحي تهدف إلى دعم النمو المستدام للقطاع وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر عن طريق ضمان الأمن المائي مما يحدّ من التأثيرات السلبية للظروف المناخية على القطاع.
- الاهتمام بالبنية التحتية للقطاع بفتح الطرق لتسويق المنتجات، أنشاء مراكز التوزيع والبيع، بناء السدود وشبكات الري وغيرها.
- العمل على تنويع مصادر التمويل المالي للقطاع الفلاحي وفتح المجال أمام الاستثمار الخاص للتخفيف من عبء الأنفاق الحكومي، وكذا جذب اليد العاملة المتخصصة
- إضفاء الشفافية والمصداقية لإعداد وتنفيذ البرامج التنموية الموجهة لتمويل للقطاع الفلاحي.
- عصرنة هياكل القطاع الفلاحي لمجاراة التطور التكنولوجي.
- ترقية الاستثمارات وتوسيع المساحات الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي خاصة في الجنوب
- الاهتمام بتدريب وتكوين الموارد البشرية، وتشجيع البحث العلمي الفلاحي وتسخيره لخدمة الفلاحة
- إرساء دعائم لتفعيل التكامل العربي والشراكة المتوسطية في المجالات الاقتصادية خاصة الفلاحية لتبادل الخبرات
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي وجعله أولوية في عمل الحكومة للخروج من التبعية البترولية .
- وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية.
- إجراء مسح عام على مستوى مختلف المناطق الريفية لمعرفة الاحتياجات والتخصيص الأمثل للموارد مع مخاطبة الفلاح بصفة الشريك في تحقيق التنمية .
- تجشعي التطور التقني لزيادة الإنتاجية المردودية مع تسهيل الإجراءات على الحصول على قروض لتشجيع الاستثمارات الفلاحية لخلق اكبر عدد ممكن من مناصب الشغل ,
- المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي واستغلالها ضمن حدود قدرتها من إدامة القدرة الإنتاجية وتمكنيها من المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية .

- اتخاذ الإجراءات والتدابير التي يمكن من خلالها التحكم والسيطرة على نمو السكان مقارنة ينمو الإنتاج الزراعي ,
- التحكم في تدبدب أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي برسم سياسة واضحة المعالم وإزالة كل العراقيل التي من شأنها أن تخفض سعر المنتجات الحقلية .
- توفير الشروط اللازمة لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية .
  - تحضير المحيط الريفي للزراعة الصناعية التي تقوم على أسس علمية.
  - الاهتمام بتطوير الموارد البشرية لأنها مفتاح النجاح بالدرجة الأولى وذلك بتكوين الإطارات ....الخ
  - اكتساب مهارة في تحضير وإعطاء المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للفلاحين لمساعدتهم في وضع استراتيجية أنشطتهم ومنه اتخاذ القرارات.
  - العمل على تطوير الإمكانيات من أجهزة تكنولوجية إلى العمل على تكوين إطارات عاملة فنية.
  - ضرورة وجود نظام معلوماتي جد محكم نجد أن توفر المعلومات أساسي في مثل هذا النوع من الاستثمارات، واهم ما يمكن فعله هو أنشاء شبكة معلوماتية بين مختلف المصالح المكلفة بدراسة المشاريع الاستثمارية ومتابعتها، وذلك من اجل السيطرة التامة على معطيات التسيير.
  - البحث عن محيط جديد للاستثمار الزراعي.
  - تشجيع الزراعة بكافة الطرق مثل الملتقيات، الدورات الإرشادية، الإشارات، ....الخ

4- أفاق الدراسة :يمكن طرح بعض المواضيع كأفاق للدراسة :

- التحديات التي تواجهها السياسة الفلاحية في الجزائر في أنظماهما الى المنظمة العالمية للتجارة .
- متطلبات وتحديات الأمن الغذائي في الجزائر في انهيار أسعار البترول .
- القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح في ظل النموذج الاقتصادي الجديد.
- دور برنامج التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق تنمية فلاحية مستدامة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I- الكتب:

1 - أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان .

2- أحمد محمد أبو الغاز، التمويل التعاوني، مكتبة الشباب، القاهرة1973.

3- أحمد منور، علم الاقتصاد المكتبة الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1989.

4- إسماعيل الشعبأني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،.1997

5- بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، .1987

6- تودارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسين حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، .2006

7- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،.2000

8- الجمل هشام مصطفى، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، .2007

9- الحاج الطارق، مبادئ التمويل، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، .2002

10- حازم البيلاوي: التنمية الفلاحية إشارة خاصة لدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، .1967

11- حبيب عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النشر، ط 2، جدة، 1978.

12- حربي محمد، التنمية الاقتصادية ومفاهيم وتجارب، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2014..

13- حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني ودورة في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، ط1، دار المجتمع العربي، عمان، .2008

14- حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت.1979

15- الحمزاوي محمد الخليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2، .2000

16- حمزة محمد الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

17- حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، .2007

18- دوادي الطيب، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

19- رفعت لقوشة، قراءة في مفهوم التطور، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998.

20- سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الفلاحية، جامعة الموصل، ط2، 1987.

21- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات الى صناعة الجوع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

22- ستيف. هنكي، القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1990.

23- سليم زياد رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط4، الأردن، 1997

24- سليم ياسين، التنمية الاقتصادية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ط 1، 1970/1969.

25- سمير عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.

26- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية دراسة ومفهوم شامل، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

27- سيد أحمد عبد القادر، النفط والتنمية، جامعة الجزائر، 1983.

28- السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة،1998.

29- شارل هيل، جاريت جونز، الإدارة الإستراتيجية مدخل متكامل، ترجمة : محمد أحمد سيد عبد المتعال، إسماعيل علي سبيوتي، دار المريخ، الرياض، 2008.

30- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

31- عبد الحميد قاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1975.

32- عبد الرحمن دعاله بليه: عبد الفتاح السيد سعد النعمأني، لتمويل الإداري، دار المريح، السعودية، (غير منشورة)، الجزء الثاني، 1993.

33- عبد الرحيم بواد قحي، التنمية الاقتصادية المطبعة الجديدة، ، دمشق ،1977.

34- عبد الغفار حنفي: أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.

35- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، دار حافظ للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

36- علي جدوع الشرفات: مبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1 دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

37- علي محمد فارس وآخرون، أسس الاقتراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005.

38- عمرو محي الدين، قضايا التخلف و التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.

39- فتحي إبراهيم محمد أحمد، مبادئ التمويل والإدارة المالية، دار النشر والتوزيع، جامعة أسيوط، كلية التجارة، مصر، 2007.

40- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ص.184

41- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ، ط1، بيروت، يونيو 2010.

42- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

43- كمال حمدي أبو الخير، استراتيجية التنمية الفلاحية، مكتبة عين الشمس، 1997.

44- الكوادري علي خليفة، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981.

45- محمد العماري، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة ، دمشق 1969.

46- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

47- محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2007.

48- محمود يونس محمد، عبد النعيم مبارك، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

49- مدحت العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

50- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ، الأردن.

51- مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 1997.

52- مطأنيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق، دمشق، 1982.

53- مقدم مبروك، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.

54- مهدي عادل، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.

55- مهدي عطية مرحى الحبوري، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2002.

56- ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

57- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007.

58- نصر الدين بدوي محمد، الزراعة في المملكة العربية السعودية أنتاج وتنمية، الفيصلية، 1984.

59- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2001.

60- هوشيار معروف ، دراسات في التنمية الاقتصادية(استراتيجيات، التصنيع والتحول الهيكلي) جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، ط1، 2005.

61- يوسف صايغ، التنمية العصرية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 1992.

62- القريشي محمد صالح تركي،علم اقتصاد التنمية، الطبعة 1، دار إثراء النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010

II- المذكرات والأطروحات:

1- إسماعيل شعباني، الفلاحة الجزائرية والتقدم التقني، رسالة ماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1986-1987.

2- باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة الجزائر، 2003.

3- بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2003/2004.

4- دلال بن سمينة، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000)دراسة حالة بنك BADR- وكالة بسكرة- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2112.

5- رشا محمد سعيد أمي استيته، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن .1999

6- زبيري رابح، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، معهد علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .1996

7- سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/.2006

8- غردي محمد، آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2001-.2002

9- لرقام جميلة، مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي، رسالة ماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.1997

10- محمد بوشوشة، مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكوابل ببسكرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007/2006.

11-موسي رحماني، محاولة تحليل الهيكل التنظيمي و تطور الإنتاج الفلاحي و أثرها علي الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

12- محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

13- عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1988

14- عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1982

15- مجدولين دهينة، إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، أفاق و تطوير في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006

16- لعجلة حاجي، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود المالية، 1997.

17- بويهي محمد،**القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية**، أطروحة دكتوا ره في العلوم الاقتصادية-فرع التسيير-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر.

18- كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-.2006

19- شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي(1999-2013) في ولاية بسكرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-.2013

20- حسنية حوحو، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و انعكاساته غلي البطالة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر 2003/2002 .

21- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007

22- عزام البلاوي، التنمية الزراعية إشارة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا..2006

23- سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ولاية قالمة، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

24- لرقام جميلة، مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية– فرع التخطيط-، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

25- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجار، أطروحة دكتوا ره في العلوم الاقتصادية – فرح التحليل الاقتصادي-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر،

III– المجلات:

1- عيسى محمد الغزالي: السياسات الزراعية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والعشرون، سبتمبر/ أيلول 2003 السنة الثانية ، الكويت ص.6

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 19 جمادى الثانية 1934هـ الموافق ل9 يوليو 1974، العدد55، ص .754

3- خميس خليل، مساهمة القطاع العام و الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة، .2011

4- فوزية غربي، واقع أنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، فيفري 2004 .

5-عائشة كبحلي، حدة فروحات، مساهمة سياسة الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 03، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.

6- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2016 ، سبتمبر2017 .

7- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الموارد المائية، منشور وزاري مشترك رقم 229 يتعلّق بالتدابير التسهيلية لتقديم رخص حجز المياه الجوفية ، 22 نوفمبر 2008، الجزائر,

8- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث – قطاع الزراعة والمياه- العدد,38

9- عامر عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2010/08 ، جامعة ورقلة

المواقع الالكترونية:

www.madrp.gov.dz

ملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم ,و ذلك لما يساهم به من زيادة الدخل وتحقيق للأمن الغذائي وتوفير لناصب الشغل ,ولذلك لابد من إتباع سياسة ناجحة وواضحة المعالم لجعله قطاعا استراتيجيا يعتمد عليه لدعم الاقتصاد الوطني ,وهدا ما لجأت إليه الجزائر كبقية الدول حيث تبنت العديد من السياسات ومرت بعدة مراحل مند الاستقلال الى يومنا هدا من اجل دعم التنمية الفلاحية والنهوض بالقطاع الفلاحي لجعله كبديلا تنمويا واستراتيجيا لقطاع المحروقات ,بتنفيذ برامج داعمة للقطاع الفلاحي تماشيا مع برامج دعم النمو الاقتصادي المطبقة في الجزائر و بالأخص في الآونة الأخيرة بعد انهيار أسعار البترول ودلك من أجل خلق أكبر عدد ممكن من امتصاص البطالة المنتشرة في أوساط الشباب

الكلمات المفتاحية :الفلاحة ,التنمية الفلاحية ,السياسات الفلاحية ,التنمية الاقتصادية .

Abstract

The agricultural sector is the most sensitive nerve in the economies of the word, because of its contribution to the increase in income, and its role in achieving food security and reducing poverty, also for providing employment. Therefore, it a reliable strategic sector that supports the national economy. This is what Algeria has resorted to , since the independence , it has adopted many policies and passed by several stages in order to support the agricultural development ,and promote this sector to make it a developmental and strategic alternative to the hydrocarbons sector , and that through implementing programs that support this sector in line with the programs that support the economic growth ,especially recently ,after the decline of oil prices ,in order to absorb the widespread unemployment among young people.

Keywords : Agriculture sectors. Economic développement, Economic diversification.